وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

السياسة الفرنسية في الجزائر1958م-1962م
من خلال مذكرات الأمل
لشارل ديغول

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:
-لويزة قريشي.
-علجة داودي.

إشراف الأستاذ:
كريم مقنوش

السنة الجامعية:1437-1438هـ /2016-2017 م


بسم الله الرحمن الرحيم

الشكر

بعد بسم الله الرحمان الرحيم« ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين»

سورة النمل، الآية19

نشكر الله سبحانه وتعالى على نعمه، وتوفيقه لنا لإتمام هذا العمل فله الحمد من قبل ومن بعد.

و إذا كان و لابد من الإعتراف لذوي الفضل بفضلهم فإنه لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والتقدير الى الأستاذ المشرف كريم مقنوش على صبره معنا و إشرافه علينا في مراحل إنجاز المذكرة.

من أبواب الثناء نتقدم الى كلى من كان لنا عونا ومرشدا وناصحا الى الدكتور بشير مديني نتقدم لك بالشكر والعرفان شكرا، الى من زرع فينا بذور الإستمرار في العمل والبحث الدكتور الغالي غربي و إلى كل أساتذتنا الكرام قريتلي ، نواصر، قرين، بوطيبي ،طرشون،حمصي، و كل أساتذة التاريخ وكل من علمنا حرفا من المهد إلى اللحد.

الى كل عمال المتحف الجهوي بالمدية

وعلى رأسهم الأستاذ حمزاوي كل عبارات الشكر

على المساندة والمساعدة.

الى الأساتذة الأفاضل الذين ساهموا في تعليمنا وتحفيزنا على الاستمرار الأستاذ بن صدقة و الأستاذ موزغريت.

لجميعكم إن قلنا شكراً فشكرنا لن يوفّيكم .. حقاً سعيتم فكان السعي مشكوراً

لويزة، علجة.



إهداء

بسم الله دائم الذكر و مهدي القلوب و مانح العقول الى أكرم خلقه و أزهى عباده، له الحمد في العشي و الإبكار و الفضل له في كل الأعمال، نسأله أن يغنينا بالعلم و يزيننا بالحلم و يكرمنا بالتقوى.

الى من لا يطيب العيش إلا في أحضانها ولا تحلى الحياة إلا بمرآها جنّتي تحت بساط قدميها وفوزي لا يكون إلا برضاها أمي الحنونة مهبة عيناي.

أبي العزيز يا صاحب القلب الكبير،يا صاحب الوجه النضر.**يا تاج الزمان. يا** صدر الحنان أنت الحبيب الغالي لو كان للحب وساماً فأنت بالوسام جدير، يا صاحب القلب ال**كبير.**

إن لي في الدنيا اخوة هم للحب الباقي عنوان، هم لنظرة عيني قد طابوا و تفيض الدموع إذا غابوا، أخواتي نضيرة و زوجها و ابنها الصغير محمد، الى البراعم الصغيرة صورية، نور ،نجوى، الى سندي أخي الوحيد محمد، بوجودهم يطيب الوجود، أدامهم الله وحفظهم لي.

الى كل من عائلة قريشي و هلالي و قبور الداعمة لي في كل الأوقات أتمنى من الله أن يزهي دروبهم، مع كل المحبة لابنة خالتي رحمها الله عائشة أختي العزيزة مع فريدة و فطيمة .

الى صديقتي و أختي حليمة السعدية محمدي و زوجها و بناتها كل كلمات الشكر والتقدير لقاء دعمكما.

الى شقيقاتي و رفيقات دربي اللواتي أحبهن علجة ، حميدة ، مريم، كنزة، أميرة، إيمان، فطيمة و حسينة. عفاف و سميرة، قد لا تشبع العيون برؤيتكم ولكن محبتكم في القلب كاللؤلؤ المكنون.

الى أخي محمد العيساوي و رمضان تطراوي كل عبارات الشكر و العرفان على يد العون و المساعدة.

الى كل من عرفتهم و شجعوني ، الى كل من دعواتهم شملتني ، الى كل من لاقيتهم طوال مشوار تعليمي، الى من كان لي عونا و سندا وداعما و مشجعا ومرشدا وناصحا.

أهدي ثمرة عملي .

لويزة

الإهداء

الحمد والشكر لله الذي سبب الأسباب، ويسر الصعاب، وذلل الدروب وفتح الأبواب، والصلاة والسلام على حبيبه المصطفى وآله وصحبه ومن اتقى،

أما بعد:

إلى سبيل العطف و الحنان إلى من سهرت من أجل راحتي أمي الغالية إلى قدوتي في الحياة.. ورمز التحدي والكفاح .. إلى أبي محمد.

الى من شاركوني فرحتيكانوا لي عونا وسندا طيلة حياتي الدّ راسية، إخوتي فاطمة الزهراء، بشيرة، نورية، حسيبة، وأخي العزيز سمير دون أن أنسى بهجة العائلة سلسبيل.

الى كل الأهل و الأقارب وبالأخص عائلة داودي و تلاعيش.

الى أخواتي اللواتي شاركنني مشوار دراستي لويزة التي تقاسمت معي عناء عملي هذا، حميدة ، مريم ، أميرة، إيمان ، عفاف ، كنزة ، فطيمة ، حسينة ، سميرة ، مريم. أتمنى من الله أن يجمعنا ويسهل عملنا.

الى أخي محمد العيساوي و رمضان تطراوي كل أسمى عبارات الشكر والعرفان على كل ما قدموه لنا من أجل إتمام هذا العمل.

الى كل من كان لي عونا وسندا والى جميع طلبة دفعة 2017.

علبة.

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

باللغة العربية:

ج	الجزء
ع	العدد
ط	الطبعة
تر	ترجمة
مر	مراجعة
تح	تحقيق
د.ت	دون تاريخ
د.ب	دون بلد
ج.ت.و	جبهة التحرير الوطني
م.م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن1954	منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954م.
م.م.و.م	منشورات المتحف الوطني للمجاهد

باللغة الفرنسية:

S.A.S	Sections Administratives Spécialisées.
U.G.E.M.A	L'union Générale de Etudiants Musulmans Algériens.
G.P.R.A	Le Gouvernement provisoire de la République algérienne.
O.A.S	L'Organisation de l'Armée secrète
Ed	Edition
TR	Tradition
T	Tome

المقدمـة

عرفت الجزائر خلال مواجهتها للإستعمار الفرنسي محطات هامة، أبرزها اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من شهر نوفمبر 1954م، متجّة لمجهودات القادة المتواصلة رغم الإمكانيات المحدودة و التنظيم المبدئي، لتنتقل إلى أوج فعاليتها في المرحلة التي أعقبت مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م لتتضح معالم هياكلها العسكرية و السياسية و تدعم بأطر إعلامية، مما جعلها تحقق نجاحات داخلية من خلال كسب تأييد شعبها، و ضرب قواعد الإدارة الفرنسية و بث الخوف في نفوس كثير من المستوطنين و الجيش الفرنسي، نجاحات أكسبتها دعما دوليا هدد مكانة فرنسا بين مستعمراتها، فأدخلتها في أزمات كان من الممكن أن تعصف بها.

كل هذه التطورات طيلة أربع سنوات المسيطرة على مسار السياسة الفرنسية، حملّت مختلف الحكومات المتعاقبة على إيجاد و انتهاج كل الوسائل و الطرق لمواجهة الثورة الجزائرية من أجل القضاء عليها في مهدها، مشوهة صورتها بالإدعاء أن الذين أقدموا عليها ليسوا إلاّ خارجين عن القانون و قطاع طرق، هي إدعاءات وجدت لتخفيف الضغط على الإدارة الفرنسية من قبل المعمرين و القوة العسكرية، بعدما التمسوا مدى قوة الثورة و جديتها مستهدفة أملاكهم و أمنهم ليتم البحث عن من يحفظ لهم هذا و يحقق حلم بقاء الجزائر فرنسية.

هي تداعيات استدعت أن يستنجد بشخصية فرنسية عرفت بتمّسها في ميدان الحروب ليوجه الإصبع على شخص ديغول في 13 ماي 1958م للمرة الثانية كآخر محاولة للإستعمار الفرنسي لإنقاذ ما تبقى من كرامة فرنسا في حربها ضد الجزائر مستغنيا عن معظم مستعمراتها في سبيل التفرغ للجزائر، لتدخل الثورة في عهده مرحلة خطيرة مواجهة لسياسة انتهجها حاكم جديد في ظل جمهورية خامسة ناشئة مست مختلف المجالات الاقتصادية و العسكرية و السياسية، سياسة وفرت لها كل الإمكانيات و الوسائل لدحر الثورة الجزائرية و قمعها حفاظا على مصالح فرنسا التي لطالما دافع عنها و جعلها من أكبر أولوياته خلال حكمه و هذا ما سنتناوله في موضوع دراستنا المعنون بالسياسة الفرنسية في الجزائر من خلال مذكرات الأمل التي كتبها ديغول بعد تسع سنوات من استرجاع الجزائر لسيادتها.

أما حدود دراستنا فشملت الفترة الممتدة من 1958 إلى غاية 1962م، هي الفترة التي دخلت فيها الثورة عامها الخامس بعدما فشلت حكومات في مواجهتها، و التي كانت مرحلة مفصلية في مسيرة الشعب الجزائري و ثورته، بعد ما تمكن من تحقيق نجاحات جعلت مسار الاستعمار الفرنسي بالجزائر يخوض آخر محطاته في مواجهة شعب لطالما دافع عن أرضه التي سلبت منه منذ ثلاثينيات القرن التاسع عشر.

-أسباب اختيار الموضوع:

و يرجع اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره لعدة اعتبارات يمكن حصرها في النقاط التالية:

– الميل الشخصي لمثل هذه المواضيع خاصة فيما يتعلق بمسار الثورة الجزائرية، التي ألقت بصداها على المستويين الداخلي والخارجي.

– رغبتنا في التعرف على السياسة الفرنسية التي سلطت على الشعب الجزائري و القادة الجزائريين إلى جانب ثورتهم، و كيفية تعامل الجزائريين للتصدي لها.

– محاولة دراسة السياسة الفرنسية من وجهة نظر الآخر، و المتمثلة أساسا في نظرة ديغول التي تعد مصدرا خاصة و أنه كان فاعلا فيها بشكل كبير و من بين المحركين لدواليبها، ليتضح لنا مدى طرحه للوقائع حسب ما كانت عليه أم لا.

– المعرفة المسبقة بهذا النوع من المواضيع، فلقد كان من بين المناهج المدرسة في مسارنا التعليمي و هو ما أعطانا دفعا للتعمق في حيثياتها و اكتشاف ما كان مغفلا عنا .

أهمية الموضوع:

لقد كان اختيارنا نابع عن الأهمية التي يشغلها الموضوع و التي أجزناها في:

– أنه من الدراسات المعاصرة التي تضع تصورا لأهم مراحل السياسة الفرنسية في الجزائر، و تحديد مصير كل من الجزائر و فرنسا التي جعلت منها الثورة الجزائرية بلادا تعيش الأزمات حتى في عقر دارها.

– توسيع لمداركنا من خلال معرفة شخصية ديغول و دراسة وجهة نظره للسياسة التي كان ينتهجها في مرحلة التواجد الفرنسي الأخيرة في الجزائر، و مدى تأثيرها على الجزائريين و الفرنسيين على حد سواء من كتاباته التي تعكس صورته وأفكاره و تبين مدى مصداقيته في طرح الحقائق من عدمها.

– توجيه الباحثين لمثل هذه الكتابات التي يمكن استخدامها كدراسات أكاديمية و علمية لمثل هذه الفترة الأخيرة من عمر الثورة الجزائرية و نضال شعب متمسك بمبادئه التي لا يحول عنها، متناولين مواضيع معينة، أو كدراسة تحليلية نقدية للمصدر بحد ذاته.

– أنه يفسر بعض القضايا المهمة التي ارتبطت بتاريخ الجزائر، مع إبراز مدى تمسك الشعب الجزائري بوحدته وترابه الوطني رغم التسلط الاستعماري.

إشكالية الموضوع:

و لدراسة هذا الموضوع أحطناه بإشكالية تتمحور في:

هل كانت السياسة الفرنسية في الجزائر خادمة لمصالح الجزائريين و قضيتهم، أم انتهجت لتحقيق غايات يتم التطلع إليها على المدى البعيد؟ و كيف طرحها ديغول في مذكراته؟

و عليه وجب علينا طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية للإحاطة بتفاصيل الموضوع و التي تتمثل فيما يلي:

– من هو ديغول؟ و ماهي ظروف عودته الى الحكم؟

–ما هي الأساليب التي انتهجتها فرنسا لحل ما يعرف بالقضية الجزائرية من خلال مذكرات الأمل؟

– وما موقف الطرفين الجزائري و الفرنسي اتجاه هذه السياسة التي عمدها ديغول؟ و هل كانت حقا تحقيقا لمطالب من أعادوه للحكم في 13 ماي 1958م؟ أم كانت مجرد إجراءات أخيرة تنم عن محاولة التمسك بالجزائر في ظروف كانت تثبت العكس؟

منهج البحث:

و للبحث في هذه الإشكالية و الإجابة عن مختلف التساؤلات التي تخص هذه الدراسة اعتمدنا على عدة مناهج للبحث التي تستهدف طرح و جهات نظر مختلفة، ما كتبه ديغول و ما تناوله معاصروه الجزائريين الذين كانوا يواجهون سياسته و يدافعون عن قضيتهم.

– المنهج التاريخي الوصفي الذي أعتمد في عرض الوقائع و الأحداث حسب ما تقتضيه كل مرحلة وفق التسلسل الكرونولوجي لها.

– أما المنهج التاريخي التحليلي فأنتهج لتحليل المادة التاريخية التي كانت منطلق دراستنا، مع تحليل كل الوقائع الخاصة بإطار الدراسة المضمنة فيها لإبراز نظرة الكاتب ومدى توفقه في عرض الوقائع.

– ليدرج المنهج المقارن ضمن الدراسة، حيث اسقط على ما جاء في المذكرات و على ما جاء في مذكرات و كتب من تناولوا نفس الأحداث. لاعتبار هذه المرحلة كانت من أهم المراحل التي هددت فيها الثورة الجزائرية فرنسا بحكوماتها، و بروز العديد من الكتابات جزائرية من طرف أشخاص كانوا فاعلين في صنع هذه الأحداث.

الدراسات العلمية الأكاديمية السابقة للموضوع:

إن موضوع دراستنا ليس بالجديد، و لكن ما يجعله يختلف عن غيره كونه يعتمد على منطلق محدد و هي مذكرات الأمل لشارل ديغول التي تعتبر مصدرا لمثل هذه المواضيع، خاصة أنه كان المخطط لهذه السياسة و المشرف عليها في آن واحد. وللتنويه فإن الدراسات السابقة تناولت بعض القضايا المتفرقة دون الاعتماد على المذكرات كمنطلق حسب اجتهدنا لمعرفته، لان مذكرات الأمل

أدرجت بشكل عام ضمن المصادر المعتمد عليها في العديد من الدراسات و الأبحاث، وبعض القضايا فقط ما سلط عليها الضوء مثل السياسة القمعية التي انتهجها ديغول من خلال المخطط و عمليات التمشيط. وبهذا تبقى دراستنا محل اجتهاد منها، لطرحها بشكل يعتمد أساسا على مصدر محدد.

خطة البحث:

ومن أجل الإحاطة أكثر بالموضوع تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة و أربع مباحث و كل مبحث يندرج تحته مطالب و عناصر، و خاتمة و مجموعة من الملاحق و التي هي دلائل على ما تضمنته كل المتون و ذات صلة بها.

تناولنا **مبحث تمهيدي** مدرجين فيه **الإستراتيجية الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية في فترة ما بين 1954م– 1958م**. عارضين فيه السياسة العسكرية القمعية التي سلطت على الشعب الجزائري مسخرين لها كل الإمكانات و حتى الدعم الخارجي ، دون أن نغفل دور المؤسسات السياسية التي تعتبر الموجه والمخطط لكل التحركات، مع التركيز على الجانب الدعائي و الإعلامي الذي يعد أداة ذات فعالية و مؤثرة، و استهداف الإقتصاد والمجتمع من خلال طرح مشاريع إصلاحية مختلفة.

أما ما يخص **المبحث الأول** الذي يحمل عنوان **ديغول سيرة و مواقف** الذي يحمل في طياته ترجمة لشخصية ديغول و أعماله العسكرية و مناصبه السياسية و إنتاجه الفكري، لنعرض مذكرات الأمل في دراسة خاصة من حيث محتواها مع إعطاء فكرة عامة ونظرة لمجمل عناصرها، أما فيما يخص أحد المواقف التي عاشها ديغول هو عودته للحكم في ظل أحداث 13 ماي 1958م، و الإصلاحات المبدئية التي باشر بها.

أما **المبحث الثاني** جاء بعنوان **السياسة الفرنسية من1958م الى1962م**، و هي فترة حكم ديغول على رأس الجمهورية الخامسة، عارضين فيه سياسته التي تعتمد على المناورة و الأغراء من خلال المشاريع الإصلاحية والدعوة للسلم و تقرير المصير، بالتوازي مع سياسة القمع برفع التعداد وتسخير العدة لشن عمليات تستهدف قادة الثورة و شعبها، متناولين آخر ورقة استخدمها ديغول للحفاظ على مصالح فرنسا في الجزائر و هي المفاوضات.

لنصل في الأخير إلى **المبحث الثالث** الذي خصصناه **للمواقف الجزائرية و الفرنسية من السياسة الفرنسية**، متناولين كيف تمكنت الثورة من أن تكسب جهازا سياسيا تمثل في إنشاء أوّل حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية التي استطاعت هي وشعبها وجناحها العسكري أن تخضع فرنسا

وقادتها لطاولة المفاوضات مع إبراز موقفها من مناورات ديغول و توعية شعبها، بالإضافة إلى تحديد أساليب جيش التحرير في مواجهة سياسة القمع المكثفة المسلطة عليهم، مدرجين موقف المعمرين الفرنسيين من هذه السياسة و تعاونهم مع العسكريين لإنشاء ما يعرف بالمنظمة السرية التي استهدفت الجزائريين و ديغول في محاولات اغتيال متكررة لننهي المبحث بمطلب تقييمي للكتاب من حيث الجانب الشكلي و من المضمون مدرجين أهم النقاط التي تم ذكرها وما تم إغفالها.

لننهي البحث بخاتمة تحمل جملة من الاستنتاجات مستخلصين فحوى هذه الدراسة التي تقدم حوصلة عامة لكل مضمون البحث.

مصادر ومراجع البحث:

أثناء إنجازنا لهذه المذكرة اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع يمكن ذكر بعضها كالتالي:

من بين المصادر المتناولة:

- المذكرات الشخصية:

ـ و في أولها مذكرات الأمل لشارل ديغول التي تعكس سياسته في آخر مرحلة من التواجد الفرنسي بالجزائر.

- لخضر بورقعة في مذكراته شاهد على اغتيال الثورة، التي تناول فيها قضية الإليزي و مدى علاقتها بديغول، إضافة للطريقة التي تم التصدي بها لمخطط شال.

- مذكرات أحمد بن بلة، التي تبين وجهة نظره من المفاوضات و قرارات لقاء ايفيان الثاني 07-18 مارس 1962م، رغم أنه كان من بين الأعضاء المسجونين و المشاركين في القضايا التي تخص الجزائر وكذا من بين الأطراف المهمة التي لطالما دافع عنها من هم خارج السجون.

- مصادر أخرى: تتناول نوع آخر من الكتابات منها:

- سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، من معاصري ديغول و من مناقشي القضية الجزائرية والمدافعين عنها في المفاوضات.
- رضا مالك، الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962. وهو مصدر أولي بما أنه كان عضوا فعالا في المفاوضات و هو ما يعطينا صورة مباشرة لسيرورتها.
- أوليفي لونغ، الملف السري –اتفاقيات ايفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، الذي يعطي لنا نظرة خارج الإطار الفرنسي والجزائري بما أنه كان من مهيئي المفاوضات و الساعي لتسييرها في أحسن الظروف.
- تقية محمد ،الثورة الجزائرية المصدر،الرمز و المآل.

- عباس فرحات، تشريح حرب، الذي يشرح في جوانب من سياسة ديغول ليضع مقتطفات من تقرير المصير و يصبغها بتحاليل و أراء، رغم الأسلوب الذي لاقينا صعوبة إتجاهه.

- أما المصادر باللغة الأجنبية:

1-Alistaire Horne, Histoire de la guerre d'Algérie .
2- Yves Courrière, La guerre d'Algérie.

أما بالنسبة للمراجع فنجد أهمها:

- المراجع باللغة العربية:

- بلحاج صالح ، تاريخ الثورة الجزائرية، الذي يعطي فكرة عامة حولها و خصص لها جزء عن ديغول و ما عمله لمواجهتها.

_ بورغدة رمضان ،الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول1958-1962 سنوات الحسم والخلاص وهو كتاب خصص فيه الحديث عن سياسته وما أعقبها من ردود أفعال للجزائريين و الفرنسيين على حد سواء.

_ بوضربة عمر، النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي1960، الذي استقينا منه مضامين المشاريع وموقف الحكومة المؤقتة منها.

- بوعزيز يحي، ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين،القرن 20.

_ بومالي أحسن ،إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956م.

_ ثينو سيلفي، تاريخ حرب من أجل استقلال الجزائر.

أما الدراسات السابقة:

_ بن براهيم جميلة ، إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية1958-1962، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر. فلقد اهتمت هذه الدراسة بالجانب القمعي بما انه هو محور الدراسة، مستقين منها مخطط شال.

_ زبير رشيد ،جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة وموقف المثقفين منها،شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر .

- صعوبات البحث:

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات في بحثنا تكمن في:

- صعوبة تحصلنا على مذكرات الأمل في الوقت المطلوب فبعد مجهود تلقينا المساعدة من أستاذنا بشير مديني الذي قدمه لنا، فللإشارة أن مكتبة جامعتنا لا تتوفر فيها هذه المذكرات.

– صعوبة التركيز في تسلسل الأحداث من خلال المذكرات لأن ديغول ينتقل في حديثه عبر فترات زمنية متباينة وذلك بالتقديم والتأخير في ذكر الأحداث.

– تعذر الحصول على مادة تبدي لنا دراسة نقدية للموضوع و تبين وجهة نظر ديغول بشكل جلي.

– وفرة المادة العلمية الخاصة بهذا الموضوع مما شكل لدينا صعوبة في انتقاء المعلومات و التنسيق بينها من خلال الكم بين المراجع و المصادر و صياغتها بالشكل المناسب.

–صعوبة التدقيق والإحاطة بكل جوانب الموضوع وذلك لما احتوته الفترة المدروسة مابين 1958–1962م من أحداث تاريخية هامة و وقائع مترابطة ومتشابكة فيما بينها.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات حاولنا دراسة الموضوع بما يليق بالعمل العلمي و الأكاديمي أملين أن نكون قد أحطنا بجوانبه تاركين المجال مفتوحا لمن أراد التوسع في هذا العمل.

المبحث التمهيدي: الإستراتيجية الفرنسية لقمع الثورة الجزائرية 1954م – 1958م.

المطلب الأول: الإستراتيجية العسكرية.

1- مضاعفة الجهد العسكري.

2- محاصرة الثورة.

المطلب الثاني: الإستراتيجية السياسية و الدعائية.

1- الفرق الإدارية المتخصصة.

2- الحرب النفسية.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الإقتصادية و الإجتماعية.

1- دوافع الإصلاحات.

2- محتوى الإصلاحات.

شهدت الجزائر منذ الفاتح من نوفمبر1954م إلى 1958م أحداثا هامة كانت بدايتها اندلاع الثورة التحريرية كمرحلة أولى للإنطلاقة، لتدّعم بهجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955م منتقلة لمرحلة أكثر تخطيطا و أدقّ هيكلة كانت من نتاج مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م، لتثبت نفسها على الصعيدين الداخلي و الخارجي؛ هي تطورات جعلت من الإدارة الاستعمارية تسعى لتفّعيل سياستها التي ارتكزت على الإستراتيجية العسكرية و النفسية أولا ثم السياسية و الإدارية و الاقتصادية ثانيا هدفها الأوحد إجهاض الثورة في مهدها؛ حمل هذه المسؤولية شخصيات فرنسية توالت على الحكم وتبنّت فكرة الإبقاء على الجزائر فرنسية بأي طريقة كانت، هو حلم فرنسي لم يتقبلّه قادة وشعب جزائري هدفه الإستقلال لا غير ذلك ؛ ليرد عليه بطريقة مضادة قلبت الموازين و أخلطت أوراق رؤساء فرنسا.

المطلب الأول: الإستراتيجية العسكرية.

لم تتوان فرنسا في وضع إستراتيجية حربية منذ بداية الثورة الجزائرية؛ التي استطاعت من خلال عملياتها أن تؤثر على هياكل الإدارة الفرنسية و تكسب بنجاحاتها تعاطفا دوليا، هذا ما دفع بكل الحكومات الفرنسية لاتّخاذ الحل العسكري سبيلا للقضاء على الثورة التحريرية[1]، باستخدام وسائل و إجراءات يمكن ذكرها في:

1-مضاعفة الجهد العسكري: بادرت الإدارة الفرنسية بإجراءات فورية لتدعيم قّواتها العسكرية، و للحفاظ على مكانتها و التمسك بالجزائر بدرجة أكبر، من خلال تعزيزات في كلى الجانبين البشري والمادي كدعامتين للقمع وتحقيق السيطرة.

أ-بشريا: لقد ارتفع تعداد الجيش الفرنسي بشكل ملحوظ، فلقد بلغت قوات الجيش الفرنسي عند اندلاع الثورة حوالي 70.000جندي، ليتم تعزيزها بقوات جديدة إضافية مجهزة قدرت في 15اكتوبر1955م إلى175.000جندي موزع بعضها على الشكل التالي[2]: 87فيلق،31 كتيبة مدرعة، 6سريات(الفرسان)،11مجموعة في سلاح المدفعية،6 مدرعات في سلاح النقل،16 كتيبة في الدفاع الميداني و74كتيبة ريفية و وحدات الحماية وتعداد هام من أفراد الدرك.[3]

---

[1] لخضر شريط و آخرون، **إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة التحريرية**، م.م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن 1954، الجزائر، 2007، ص170.

[2] محّمد تقية، **الثورة الجزائرية المصدر،الرمز والمآل**، تر عبد السلام عزوي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص395.

[3] نفسه.

ليرتفع العدد في شهر سبتمبر 1956م من 150.000 الى 400.000 جندي، و 100.000 دركي[1]؛ ليضاف إليها 100.000 مدنيا مجندا، هي إمدادات لا تقارن بعدد المجاهدين الذي كان يتراوح عددهم في عام1955م ما بين 3.000 الى4.000 مجاهد بوسائل لا تتعدى 600بندقية. أما سنة1957م ارتفع التعداد إلى 10.000 مجاهد بأسلحة بسيطة و قليلة إذا ما قورنت بإمكانيات المستعمر من حيث العدة و العتاد.[2]

تشير أغلب الكتابات التاريخية أن تركيبة الجيش الفرنسي كانت تضم عناصر مختلفة في صفوفها، فبالإضافة إلى المجندين الفرنسيين كان هناك مجندون جزائريون بالقوة و القومية[3] مع السنغاليون، وفيلق اللفيف الأجنبي[4]، وطابور المغاربة[5] قصد تطويق الثورة وخنق إمداداتها. ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل لجأت فرنسا إلى جانب استفراغ مجهوداتها وإمكاناتها وطاقاتها الشخصية بالاستعانة بمساعدات الحلف الأطلسي، وذلك من خلال جعل مسألة الجزائر عالمية يستلزم أن تحض باهتمام هذا الحلف، حيث جاء على لسان الجنرال الار عضو القيادة الفرنسية بهذا الحلف"إنّ حرب الجزائر هي أهم معركة تجري الآن لفائدة الغرب..."، وبهذا تحصلت فرنسا على دعم مادي وسياسي ومالي.[6]

كما لجأت فرنسا من أجل تعويض عجز قواتها العسكرية في حربها ضد الجزائر إلى اتخاذ إجراءات عسكرية جديدة، تمثلت في سياسة التجنيد الإجباري لكل من الجزائريين و الفرنسيين على

---

(1) **المقاومة الجزائرية**، ع13، ط02، 2 نوفمبر1956م، ص02.

(2) زليخة شاعي، حفيظة مغراوي، **أساليب الإدارة الفرنسية في قمع الثورة1954–1958**، مذكرة لنيل شهادة أستاذ تعليم أساسي، بوزريعة، الجزائر،2007–2008، ص ص26–29.

(3) القومية: هي حركة، ويقال قومي بضم القاف المعطشة نسبة القوم وهم من يحملون السلاح ويركبون الخيل في العامية الجزائرية. انظر: عبد المالك مرتاض، **المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954–1962**،دار الكتاب العربي، الجزائر،2010، ص129.

(4) هو جيش أنشأته فرنسا في الجزائر عام1831مكون من المتطوعين القادمين من مختلف البلاد المسيحية بهدف تكريس احتلال دار الجهاد، وظل يتجدد بنفس الطريقة الى أن استرجعت الجزائر استقلالها وكانت قاعدته الأساسية مدينة سيدي بلعباس الكائنة على بعد 80 كلم جنوبي وهران. انظر:محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر1954–1962**، اتحاد كتاب العرب، دمشق، 1999، ص21.

(5) هو لفيف مكون من المقاتلين ينتمون الى قبائل مختلفة من المغرب الأقصى استعملوا لقمع الثورة الحركة الوطنية في مراكش ثم جيء بهم الى الجزائر حيث ظلوا يقاتلون جيش التحرير الوطني الى ما بعد استقلال البلاد. انظر: نفسه.

(6) شاعي، المرجع السابق، ص ص 28،29.

حد سواء، إلاّ أنّ ذلك لم يجد نفعا فالجزائريون المجندون لاذوا بالفرار من الثكنات العسكرية،إذ بلغ عدد الفارين في ديسمبر 1955م 17، و18 فارفي جانفي 1956م، و65 حالة من نفس السنة ليستفيد قادة جيش التحرير الوطني من هؤلاء لخبرتهم و معرفتهم بأساليب العدو. مما أجبر الإدارة الاستعمارية إلى تمديد فترة التجنيد إلى 27 شهرا بموجب الشرعية بعد إصدار مرسوم374-56. لينتقل عدد القوات من شهر جانفي إلى جويلية 1956م من200.000 الى400.000 عسكري، مرفقة بعملية تجنيد واسعة بلغت درجة محمومة ايقضت الفرنسيين من سباتهم[1]؛ فأدركوا أن بلدهم تخوض حربا حقيقية في الجزائر و لا تواجه حوادث قام بها خارجون عن القانون، وبذلك دخلت الحرب إلى العديد من الأسر الفرنسية التي سخطت على مسألة إرسال أبنائها إلى جهة القتال و هو ما حمّل "غي موليه"(Guy Mollet)[2] على المساهمة في تهدئة الوضع بإعلانه أنّ المجندين يقومون بعمل نبيل في سبيل وطنهم وفي خدمة السلام.[3]

ب– ماديا: إن كل هذا التعزيز البشري لم تكن له فعالية دون توفير الوسائل المادية الحربية المتطورة في نظرة المستعمر، لذلك عمد هذا الأخير إلى توفير كل الآلات الحربية خاصة السلاح الجوي، حيث بلغ في أواخر 1955م عدد الطائرات الخفيفة 60 طائرة، أما العمودية قدرت ب30 طائرة[4]– هذا النوع الأخير أضحى السلاح المستخدم بامتياز في محاربة و مجابهة المجاهدين الذين يرسمون خطط حرب الكمائن[5]– فلذلك تساعد هذه الطائرات على نقل الجنود إلى أماكن جبلية وعرة وصعبة البلوغ حتى مشيا على الأقدام. التي أقحمت في المناطق التي تشهد

---

[1] تقية ،المصدر السابق، ص 60.

[2] غي مولي: ولد في مدينة فليرز Flersبفرنسا في31 ديسمبر 1905م،من عائلة متوسطة الحال، تحصل على شهادة ليسانس في الأدب الانجليزي بجامعة ليل الفرنسية،شغل منصب مدرس بثانوية اراس Arras حتى سنة1944م. دخل المعترك السياسي في منظمة الشباب الاشتراكي ، شارك في الحرب العالمية الثانية ، تقلد مناصب عدة الى أن وصل رئيسا للحكومة في فيفري1956 – ماي 1957م، ثم شغل منصب وزير للأشغال العمومية عهد حكومة ديغول 1958–1959م، توفي سنة1975 م بباريس. انظر: الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958م (دراسة في السياسات والممارسات)** ، غرناطة، الجزائر،2009، ص ص252 ،253.

[3] تقية ، المصدر السابق، ص61.

[4] إبراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة1956–1958م**، دار الهدى، الجزائر، 2013، ص65.

[5] هو قتال تقوم به مجموعات صغيرة مسلحة، تعمل مستقلة عن القوات العسكرية، ولا تتقيد بنظام محكم كما هو الحال في القوات المسلحة. انظر: مرتاض، المرجع السابق، ص80.

نشاطا ثوريا منها القطاع الوهراني و القسنطيني والونشريس. هي أسلحة مدفوعة من منظمة الحلف الأطلسي خاصة أمريكا[1]. إنّ هذا الدعم صرح به أحد الجنرالات الفرنسيين الجنرال "باي"القائد الأعلى للطيران الفرنسي في إحدى الندوات الصحفية التي كانت في12 افريل 1956م قائلا: " يوجد بالجزائر الآن حوالي55.000 من الجنود التابعين لسلاح الطيران و750 طائرة (...) من بينها طائرات هيلكوبتر التي ارتفعت من08 الى16 طائرة (...) وسنواصل جهدنا في الميدان الى أن نحصل على1400 طائرة(...) بفضل الإعانة الأمريكية التي ستعطى لنا 300 طائرة من نوع T6 و... من نوع B26..."[2]، ونتيجة لذلك كلفت فرنسا ميزانية قدرها المليارات من الفرنكات في اليوم الواحد وهي تكاليف باهظة فاقت تكاليف الحرب التي خاضتها في الهند الصينية.[3]

الغرض من وراء هذا الدعم المادي و البشري الذي أدرج في الحرب هو تكثيف العمليات العسكرية للقيام بعمليات تمشيط واسعة تستهدف المؤيدين للمجاهدين، الذين تزايدوا بدرجة أكبر من ذي قبل بعد هجومات الشمال القسنطيني في20 أوت1955م الذي يعد تأكيدا للثورة ونجاحها. ما ولد تخوفا في أوساط المستوطنين الفرنسيين في الجزائر من ناحية وضغوطات على الإدارة الفرنسية من ناحية أخرى؛ لتشّن عمليات قمعية كانت نتيجتها شنيعة على الشعب الجزائري.[4]

كل هذه التطورات التي عرفتها الثورة الجزائرية أجبرت السلطات الاستعمارية إلى اتخاذ تدابير أخرى تقوم على العمليات العسكرية التي بدأت منذ اندلاع الثورة في الفاتح نوفمبر1954م، فكانت أولى العمليات في07نوفمبر1954م قامت على تطهير و التفتيش لتضييق الخناق على الثوار الجزائريين من أجل تسليم أنفسهم ثم إبادتهم[5]، متبعين إيّاها بعمليات أخرى تستهدف كل من منطقة الاوراس و القبائل بقنابل (النبالم) التي تحتوي على غازات سامة؛ حيث كانت هذه العمليات بمثابة مجزرة حقيقية مسلطة على الشعب الجزائري هو أمر بين مدى الضغط الذي تعانيه فرنسا.[6]

---

(1) تقية، المصدر السابق، ص400،399.

(2) شاعي، المرجع السابق، ص28.

(3) أحسن بومالي، **إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954–1956م** ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت، ص 359.

(4) شريط، المرجع السابق، ص 175.

(5) الزبيري،**تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص17.

(6) نفسه، ص17.

ومن أشهر العمليات القمعية نذكر:

- "آلوس"(Aloès) شملت منطقة القبائل في ديسمبر1954م، جاءت بعد الاشتباك العنيف الذي وقع بالمنطقة في12 نوفمبر من نفس السنة. "فرونيك"(Véronique) في19جانفي1955م، شارك فيها500 جندي مدعّمين بسلاح المدفعية و المدرعات وطائرات القنبلة. لتتوالى العمليات العسكرية بوتيرة أشد وفي مختلف المناطق الجزائرية دون استثناء، و عملية"فيوليت"(Violette) في 23 جانفي 1955م، وأخرى بقيادة الجنرال"بيجارد"(Bigeard) بالأطلس البليدي، و في25 جويليه1957م شنت عملية (Nc15) بقيادة الجنرال"ماسو"(Massu) لتستمر العملية إلى غاية شهر سبتمبر لتصبح أرض الجزائر ساحة لمعارك وعمليات، بوسائل جهنمية لا تراعي مبدأ الإنسانية لإبقاء الجزائر فرنسية.[1]

اعتمدت هذه العمليات كطرق تكتيكية لزرع الرعب في أوساط المواطنين الجزائريين و العمل على شل إرادتهم التحريرية أو مد يد العون لصفوف جيش التحرير الوطني، و بالتالي أي تمرد يجابه بسياسة لا ترحم موجهين تعليمات تقضي بذلك بقولهم:" اقتل أولا ثم انظر بعدها إذا كان المقتول يستحق القتل أم لا ..." و هذا التصريح بيّن مدى شناعة المستعمر.[2]

إلاّ أنّ هذا الإجراء كانت نتائجه عكسية لأنه لم يقف في وجه الشعب الجزائري بل زادته التحاما من حول قادته السياسيين و جيشه، هذا تبينه العمليات الفدائية في مختلف ربوع الوطن الى جانب التحاق العديد من الساسة المترددين بركب الثورة التحريرية من بينهم "فرحات عباس"، هذا ما أدى الى بعث الرعب في قلوب و نفوس الأوروبين في الجزائر.[3]

2- محاصرة الثورة :

بعد الفشل الذي منيت به القوات الاستعمارية، وعجزها في التصدي للثورة الجزائرية باشرت في خطوة ثانية داعمة للأولى من خلال :

أ) إقامة المحتشدات و المناطق المحرمة: استلهم العسكريون الفرنسيون العمل بالمحتشدات[4]

---

[1] تقية، المصدر السابق، ص ص60،61.

[2] شريط، المرجع السابق، ص176-178.

[3] نفسه، ص178.

[4] المحتشدات: هو إجراء عمدته الإدارة الاستعمارية يقوم على إنشاء مستوطنة غير طبيعية يجمع فيها مواطنين مدنيين غير مدانين قضائيا، تحيط بهم أسوار وأسلاك شائكة وأبراج مراقبة للحراسة المشددة بهدف منع اتصال الشعب الجزائري بالمجاهدين. انظر: مرتاض، المرجع السابق، ص149.

من سابقيهم و هذا المشروع أعيد إحياؤه في 1954م بباتنة عهد "غي موليه" (Guy Mollet) لتتخذ شكلها الرسمي بعد إصدار مرسوم17 سبتمبر1957م، و هذه المحتشدات لايتم الخروج منها إلا بتصريح يصدر من الفرقة الإدارية الخاصة(Section Administrative Spéciale)، و قد اتّخذت المحتشدات تسميات متعددة خلال الثّورة منها:

– إعادة التوطين (Recasement).– تجميع السكان (Regroupement).[1]

إلاّ أنّ النتائج الوخيمة التي كانت تنتظرها فرنسا من وراء إقامتها للمحتشدات كانت مخيبة للآمال، فبالرغم من كل الإجراءات المتخذة من الحراسة والتجّسس على الجزائريين المحتجزين بداخلها، تمكنت قوات الجيش التحرير الوطني من اختراق الحصار المسلط على السكان و الاتصال بهم داخل هذه المحتشدات ، و التعاون معهم لإنشاء خلايا وتنظيمات تخدم الثورة التحريرية.[2]

أما المناطق المحرمة[3] ظهرت في الجزائر بالتزامن مع الثورة التحريرية بصدور قانون الحالة الاستعجالية بتاريخ 03 افريل1955م، طبقت في الولاية الرابعة ابتدءا من1956م، و المبدأ المعمم في المناطق المحرمة هو إطلاق النّار عند استشعار أي حركة فيها؛ بالإضافة إلى ذلك اعتبارها مناطق مفتوحة لاستخدام الأسلحة بمختلف أنواعها (القصف الجوي، المدفعية،...).[4]

كان هدف فرنسا من هذه السياسة عزل الثورة التحريرية عن شعبها، فبعد إجلائهم تم تطبيق سياسة الأرض المحروقة حتى لا يجد الجيش الاستعماري صعوبة في مراقبتها من ناحية أو استغلالها من طرف وحدات جيش التحرير الوطني في الإقامة و التّمويل من ناحية أخرى[5]. لقد أثارت هذه السياسة استنكار العديد منهم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة الذي اعتبره عمل إجرامي و غير إنساني لما فيه من تعذيب و قتل و مطاردة للفارين، حيث صرح أحدهم "أنه وقع في منطقة الكويف الحدودية تقتيل عدد كبير منهم، ثم يقومون بحفر الخنادق لإلقاء الموتى فيها".[6] إلا أن فعاليتها اتجاه الثوار الجزائريين لم تجد نفعا، فلقد صرح بشير شيهاني في شهر

---

(1) رشيد زبير، **جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة وموقف المثقفين منها**، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2013/2012، ص ص 146،147.

(2) غربي، المرجع السابق، ص 275.

(3) المناطق المحرمة: هو نطاق جغرافي واسع محرم من أي نشاط إنساني(الإقامة، التنقل، الاستغلال). انظر: رشيد زبير، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الولاية الرابعة 1956–1962م**، دار الحكمة، الجزائر، 2010، ص253.

(5) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين(القرن العشرين)**،ج2، ط2، م.و.م، 1996، ص226.

(6) طاس، المرجع السابق، ص129.

جويلية 1955م:"إنّ جيش التحرير لا يكترث لأن تخلي الإدارة السكان من المناطق... بل إنّ في ذلك على النقيض خيرا للفلاقة، الذين يعتبرون أن الإدارة بذلك غير (...) فنظام المناطق غير آمنة، يسمح بالإيواء إلى منازل خاوية، و تناول ما قد يكون مهجورا، وعقد اجتماعات(...) أي باختصار، التّمتع بكل حرية بأراض نحن فيها الأسياد الوحيدون... ".[1]

ب)قانون الطوارئ30افريل1955م: هي حالة استنفار تمت مباشرتها من طرف الإدارة الاستعمارية بعد الضغوطات التي فرضتها عليها الثورة، و عمل هذا القانون على توسيع صلاحيات السلطات الإدارية؛ فلقد تم تحضير هذا الإجراء في عهد "مانديس فرانس"(MENDES France)[2] إلاّ أنّه لم يطبق إلا في عهد "ادغار فور"(Edgar Faure) و نص على ما يلي: النفي و الإقامة الجبرية، بالإضافة إلى ذلك قيامهم بمداهمة المنازل في كل الأوقات من أجل تفتيشها في حالة إيواء المجاهدين من طرف الجزائريين و في حالة ثبوت ذلك تفرض عليهم عقوبات زجرية دون تمييز،كما تم تحديد تحركات الأشخاص و وسائل النقل في أماكن وأوقات معينة، تشديد الرقابة على الصحافة و المنشورات للتحكم في توجهات الرأي العام الفرنسي و حتى الجزائري، مع محاكمات عسكرية.[3]

ج) **إنشاء الأسلاك الشائكة المكهربة(خط موريس)** [4]: أوكلت هذه المهمة عدم التمكن من مجابهة للثّورة للجنرال"موريس"[5] إلى إصدار قرار20 جويلية1957م يقضي بإنشاء حاجز على كل الحدود الشرقية و الغربية، ينطلق من البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا، أما طوله بلغ48كلم ،وعرضه يختلف من منطقة إلى أخرى بين 06 إلى 12متر إلى غاية 60 مترا، وقوة التيار الكهربائي بلغت 5000فولت،كما تم تزويده بتحصينات أخرى مثل شبكة الإنذار و حقل الألغام، أوتاد يصل علوها إلى 20 مترا وعرضها 04 أمتار، و سياج مكهرب علوه يتجاوز متر و80سنتيمترا[6]، و الغرض وراء هذا المشروع له دافعان، الأول عسكري لمنع الثورة من التزود بالذخيرة و الاتصال بالبلدان

---

(1) مشال كورناتون، **مراكز التجمع السكاني في حرب الجزائر**، ط1، السائحي، الجزائر، 2013، ص ص90،91.

(2) محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1984، ص 104.

(3) الزبيري، **تاريخ الجزائر**، المرجع السابق، ص ص104،105.

(4) انظر الملحق رقم:06، ص 124.

(5) أندري موريس: وزير دفاع فرنسي، عهد حكومة بورجيس مونوري الذي اصدر قرارا بإنشاء خط مكهرب في28 جوان 1957 تحت رقم 3969؛ وأضحى هذا الخط فيما بعد يحمل اسمه. انظر: جمال فندل، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس و شال1957م–1962م**،دار الكوثر، الجزائر،2013، ص105.

(6) نفسه، ص ص93-113.

الشقيقة لها. أمّا الدافع الثاني اقتصادي لتحقيق أرباح إقتصادية من عملية إنجاز الخط المكهرب كون"موريس" شريك مساهم في المصنع الذي سيتولى مهمة تزويد المشروع بالأسلاك اللازمة.[1]

لم يعي المجاهدون خطورة هذا الخط؛ مخلفا في صفوفهم العديد من الخسائر؛ لذلك سعى قادة الثورة لإيجاد سبل للتصدي له بتطوير أسلوبهم مع مرور الزمن نذكر منها:

ط1: استعمال مقصاة خاصة بقطع الأسلاك المكهربة، وأخرى مزودة بعوازل بلاستيكية.

ط2: استخدام وسيلة البنقلور،وهي عبارة عن وصلات بلاستيكية يبلغ طولها متر ونصف إلى مترين يقوم المجاهدون بحشوها بالمتفجرات، ثم يتم وضعها تحت الأسلاك لإحداث ثغرات.

ط3: الحفر تحت الأسلاك ورفعها على الأرض بواسطة الأخشاب.

ط4: استخدام محولات الكهرباء، لتصعيب الأمر على المستعمر في تحديد وضبط مكان القطع.

ط5: استعمال الصناديق الخشبية مفتوحة من الجانبين ليتمكن المجاهدين من العبور بداخلها.[2]

د) تجنيد الحركات المناوئة: تدعيما لكل هذه الإجراءات لجأت الإدارة الاستعمارية إلى سياسة مغايرة، قائمة على ضرب الثورة بأبنائها وطعنها بسلاح فرنسي تحمله أيادي جزائرية. فسعت لإيجاد عناصر جزائرية تساعدها على اختراق الثورة من الداخل، و نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

الحركة المصالية التي ظهرت بعد أن قام ميصالي الحاج [3]بتأسيس الحركة الوطنية الجزائرية في 1954م بعد رفضه لتزعم الثورة، هي فرصة استغلتها السلطات الفرنسية لتأجيج الصراع بين هذا الطّرف و جبهة التحرير الوطني، من خلال بث عناصر مخدوعة أشهرهم "بلونيس"[4]، ظهرت في1957م، و الغرض من ذلك إيجاد جناح عسكري مدعم للسياسي الذي سيصبح كممثل شرعي للشعب الجزائري بدلا من جبهة التحرير الوطني.[5]

---

(1) يوسف مناصريه وآخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، م.م.و.د.ب.ح.و.ث.أ.ن.1954م، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص128.

(2) قندل، المرجع السابق، ص ص 263-267.

(3) مصالي الحاج: (1898-1974م): تزعم حزب نجم شمال إفريقيا سنة1927م ثم حزب الشعب الجزائري1937م وبعدها ح.ا.ح.د سنة1946م، بعد اندلاع الثورة بقي رهن الاقامة الجبرية حتى مطلع سنة1959م.انظر: مُحَمَّد العربي الزبيري، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962م**، م.و.د.ب.ح.و.ث.ا.ن. 1954، الجزائر، 2007، ص62.

(4) طاس، المرجع السابق، ص ص135،136.

(5) صالح ميكاشير، **حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة1957-1962م(ثامقوط،بونعمان،اكفادوا)**، دار الأمل، الجزائر، 2012، ص60.

أما حركة عبد القادر الجيلالي"كوبيس"[1] عمل كمخبر لفرنسا لتنفيذ مخططاتها في ضرب الثورة و إشعال نار الفتنة في أوساط الشعب الجزائري و بين قادة جبهة التحرير أنفسهم [2]. إلاّ أنّ الثورة التحريرية كانت لها قوانين صارمة اتجاه الخونة و المعادين لمبادئها و مبادئ مؤتمر الصومام و نتيجة لتضافر الجهود وبأمر من العقيد "عميروش"[3] الذي قام بتكليف الجيلالي بونعامة لتصفية بلونيس ليتم العثور على جثته بجبال أولاد نايل بالجنوب الجزائري في جويلية1958م.

لم يختلف الأمر لـ كوبيس الذي تم تصفيته بإشراف المجاهد أمحمد بلحاج صهره بعد وقوع اتصالات بين جيش التحرير و جيشه بقرية الحواسنية الواقعة بالمنطقة الثالثة في 1958م، بعد اتصالات مكثفة بين الطرفين اشترط قادة جيش التحرير على زملاء"كوبيس" أن يستسلموا و الإتيان برأس بلحاج و الالتحاق بوحدات جيش التحرير في مقر القيادة.[4]

أما حركة شريف بن سعيدي بدأت بالظهور في نهاية مارس1957م، انتشرت بنواحي شلالة العذاورة، سور الغزلان، و اتخذ من جواب مستقرا له كما مستهدفا المجاهدين من بينهم قائد الولاية السادسة علي ملاح المدعو"سي الشريف"، ليقوم سي محمد بوقره [5]بإعادة هيكلة الولاية من خلال تعيينه لكل من الطيب الجغلالي و عبد الرحمان لمقلاتي فاستطاعوا القضاء عليها كغيرها من الحركات المعادية للثورة.[6]

هذا يثبت مدى نجاح الثورة الجزائرية و قدرة قادتها على مواجهة العدو الفرنسي و أساليبه المراوغة الفاشلة التي امتدت إلى ضرب أبناء الوطن في بعضهم، ساعين لتحقيق أهدافهم بأي طريقة كانت.

---

[1] هو "عبد القادر الجيلالي" تولى مهمة التدريب و التفتيش ضمن وحدات جيش التحرير،اتخّذ اسم كوبيس في 1956م.انظر: لخضر بورقعة، **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الأمة، الجزائر، 2014، ص ص108،109.

[2] مليكه عالم، **دور الجيلالي بونعامة(المدعو سي محمد) في الثورة1954–1962م**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة الجزائر، 2003–2004، ص66.

[3] عميروش :كان قائدا على الولاية الثالثة، استشهد في مهمة وهو في طريقه الى تونس مع زميله سي الحواس . انظر:نفسه

[4] بورقعة، المصدر السابق، ص110.

[5] أمحمد بن العربي: ولد في سبتمبر1928م بخميس مليانة، انخرط ضمن الكشافة الإسلامية منذ 1944م،و حزب الشعب الجزائري1946م ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية،كان له دور في التحضير لتفجير الثورة، استشهد في 05ماي1959م بأولاد بوعشرة جنوب المدية.انظر: أمحمد بحموم، **التنظيم العسكري والسياسي للولاية الرابعة1956–1962م**، رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004–2005، ص49.

[6] عالم، المرجع السابق، ص 76.

المطلب الثاني: الإستراتيجية السياسية و الدعائية

بعد أن أدركت السلطات الاستعمارية أنّ السياسة القمعية التي انتهجتها ضد الثورة التحريرية و الثوار لم تجدي نفعا، لجأت إلى أسلوب مغاير يقوم على الإستراتيجية السياسية التي لم تكن لتصبغ بالكمالية دون أن تكون مدعومة بالجانب الدعائي الذي يعد الورقة الأكثر تحريكا لمسار الأحداث سواء في الداخل أو الخارج، مراعين في ذلك مصالح المستوطنين و تهدئة غضب الشعب الجزائري و عزله عن ثورته.

1– الفرق الإدارية المتخصصة (Sections Administratives Spéciale).

أ– نشأتها: طرحت مسألة الإصلاحات السياسية قبل اندلاع الثورة؛ و ذلك لاستشعار بعض الفرنسيين بالخطر الذي يهددهم، فطرح الفكرة"ج.هرتز"(G.Hirtz) –حاكم بسكرة– في 24 اكتوبر1954م لـ "فرانسوا ميتران" لكنه لم يوافق. فعمل سوستال الذي سرعان ما تمّ تعيينه في 26 جانفي 1955م إلى تطبيقها؛ الأمر الذي دفع الى اللجوء لهذا هو فشل عمليات التمشيط و نقص المعلومات بالإضافة إلى غياب العلاقات مع السكان. [1]

كانت الفرق الإدارية في الجزائر مكونة من جناح سياسي و عسكري في نفس الوقت دون أن تبتعد في مهامها عن الجانب الإداري و الاقتصادي، وذلك دراسة أوضاع المناطق التي مستها الثورة. يقود هذه المصالح مجموعة من الضباط الفرنسيين يعرفون بضباط الشؤون الأهلية ذو تكوين خاص و لضمان نجاحها في التغلغل ضمن الأوساط المدنية الجزائرية، سعى هؤلاء لإتقان اللغة العربية جيدا واللهجات المحلية، شاغلين فروع متعددة منها الحالة المدنية، الاستعلامات و الإدارة، الدعاية التي شغلت الحيز الأكبر لمدى تأثيرها الكبير و الهدف منها ضرب الثورة من الداخل.[2]

لقد تمّ تكليف المؤسسة العسكرية الفرنسية للإشراف و القيام بهذا الدور؛ فمرد ذلك يكمن في قلة المتخصصين في مجال العمل الإداري المدني لإدارة شؤون البلديات المختلطة ؛ و الصعوبات في توفير العدد اللازم في وقت كانت الضغوطات تزداد على الإدارة الفرنسية، و ما كانت تتطلبه المرحلة يقضي لإيجاد حل سريع لذا تم انتقاءهم من العسكريين.[3]

---

[1] قريقور ماتياس، **الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين الواقعية والمثالية (1955-1962)**، تر م.جعفري، ط1، السائحي، الجزائر، 2013، ص ص23–26.

[2] بشير العرف و احمد صالحي، **المصالح الإدارية المتخصصة في الجزائرمن1955–1962**، المدرسة العليا للآداب و العلوم الإنسانية، مذكرة لنيل شهادة أستاذ في التعليم الثانوي، جامعة بوزريعة، الجزائر، 2007–2008، ص7.

[3] غربي، المرجع السابق، ص175.

ب– مهامها: لا يمكن التمييز والتفريق بشكل قاطع في مهام الفرق الإدارية المتخصصة، ومن سالف الذكر نستطيع القول أن مهامها كانت شاملة لجميع الجوانب؛ ويمكن أن نتدارسها في العناصر التالية:

–الإدارية: إن تخصصها الإداري يكمن في استقبال شكاوي السكان لدى ضباط هذه الفرق لطلب المساعدة بحيث تعتبر مركزا و مؤسسة يلتجأ إليها لحل النزاعات، فتقوم بتشكيل ملفات خاصة بكل فرد ثم ترسلها إلى المصالح الإدارية المسئولة عن هذه القضايا، كما تسعى للتدخل في المشاكل ليصبح دورها متشفعا وموضع ثقة يباح له بالمشاكل الشخصية[1].و تنسيقا مع رفع هذه الإحتياجات المحلية فإنها تعمل على الوساطة بين المدنيين و بين الحكومات بتمثيلها كسلطة مركزية بينهما؛ و منه يصبح ضابط المصلحة الإدارية المتخصصة يلعب دور رئيس البلدية، و اتضح ذلك عندما تم الشروع في إلغاء البلديات المختلطة في17جانفي1957م؛ لتحل محلها مفوضيات خاصة.[2]

مباشرتها للإصلاحات في الإطار السياسي و الإداري لا ينفي أن تكون مستقاة من قوانين سابقة؛ فلقد اقروا بتطبيق المادة53من قانون 20ديسمبر1947م القاضي بدمج الجزائر بفرنسا و ذلك تجسيدا لمقولة"الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا"، مدعوما بقانون13جانفي1957م الذي يقر باحترام حسبهم الشخصية الجزائرية مع الإبقاء على الجزائر فرنسية؛ و لتحكم أكثر في الجزائريين أتاحوا في مطلع 1956م فرصا أكبر للمنتخبين المسلمين الجزائريين و ذلك لإبراز قوة ثالثة لتفتيت وتشتيت وحدة الجزائريين.[3] لم تقتصر المهمة الإدارية على هذا الجانب فحسب و إنما كانت لها حضوه في الإشراف على التسيير الانتخابي ، و الهيئات و المجالس، التي بموجبها تم إصدار" القانون الإطار"(La loi cadre)[4]الذي تضمن عدة نقاط منها: الجزائر جزء متمم للجمهورية الفرنسية، منح الاستقلال الذاتي و الإداري للجزائر مقسمين إياها إلى أقاليم خاضعة لتسيير هيئات و مجالس منتخبة، مقابل ضمان الحريات و الحقوق السياسية لكل مواطن دون تمييز، بالإضافة إلى إقرار نظام إنتخابي موحد

---

[1] قريقور، المرجع السابق، ص ص249–252.

[2] غربي، المرجع السابق، ص179.

[3] شارل روبير اجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،تر عيسى عصفور،ط1،عويدات،بيروت .1982،ص ص202،203.

[4] هو مشروع إصلاحي أعده الوزير روبير لاكوست مدعوما بصلاحيات الرئيس "غي موليه"،أقيم المشروع على أساس إداري إقليمي،يعمل على استحداث أقاليم ،لكنه بقي حبرا على ورق بسبب تأجيل مناقشته في البرلمان أكثر من مرة وتسبب في 26 أوت1957م في أزمة حكومية، ولم يتم القبول به إلا في 27نوفمبر من نفس السنة.انظر مُحَمَّد عباس، **الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**،ج1، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص 271–273.

يضمن حقوق الأقليات، و بذلك يتضح لنا أن هذا القانون من منظور فحواه هدفه ضرب الأرض إلى جانب الشعب في آن واحد؛ فلما رأوا مدى وحدة الأرض الجزائر لجأوا إلى تقسيمها لأقاليم من أجل تسهيل التحكم فيها من خلال مجالس تشرف على تسيير شؤونها و بذلك تكون الإدارة الاستعمارية قد حققت ما كانت تصبوا إليه للإحاطة بكل المستجدات.[1]

– الاقتصادية و الاجتماعية: لقد اهتمت المصالح الإدارية المتخصصة (S.A.S) في هذا المجال بتقديم الإعانات و المساعدات الصحية بالمجان، فحسب الإحصائيات المقرة في أوت 1957م تم طرح تقرير شامل جاء فيه ما يلي: 43 إستشارة بدون علاج، 188 علاج، و100 تلقيح من أصل331 استشارة طبية، بالإضافة إلى مساعدة الأهالي من خلال تحويل كل ضابط إلى وكالة للشغل مدعين أن هذا النوع من المساعدات يهدف لإيجاد حلول تقضي على مشاكل الفقر والبطالة، لكن الهدف الحقيقي هو منع إلتحاق الشعب بالثورة وقادتها عن طريق إيهامهم بمناصب للشغل مستغلين حالة العوز و الفقر التي يعانيها الجزائري.[2]

–العسكرية: مهامها تكمن في مراقبة السكان عن قرب و العمل على منع اتصالهم بالمناضلين، ولم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل سعت إلى متابعة ومحاربة التنظيمات السياسية و الإدارية و جيش التحرير الوطني، و مراقبة المعتقلين السياسيين، و تفتيش السكان و تحرير بطاقة الأحوال الشخصية و رخص المرور.[3]

كما استهدفت الأحزاب السياسية والجمعيات التي اعتقدت أنّها المتسبب الحقيقي في بعث اندلاع الثورة التحريرية، فقامت بشل حركتها من خلال منع حركة الانتصار للحرّيات الديمقراطية في شهر نوفمبر 1954م، والحزب الشيوعي في شهر سبتمبر 1955م، وجمعية العلماء المسلمين في 1956م وحل الجمعية الجزائرية في افريل 1956م، و الإتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في شهر جانفي 1958م [4]، و اعتقال خمس أمانات للإتحاد العام للعمال الجزائريين مما اضطرهم لنقل مقرهم إلى تونس كما فعل الإتحاد العام للتجار الجزائريين. كما عملت الإدارة المتخصصة في الاستيلاء على كامل

---

(1) اجيرون، المصدر السابق، ص128.

(2) قريقور، المرجع السابق، ص ص295-263.

(3) نفسه، ص275.

(4) بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م(معالمها الأساسية)**، دار لنعمان، 2012، ص.260

ممتلكات الأحزاب و الجمعيات الممنوعة،بالإضافة إلى ذلك منعت صدور العديد من الجرائد التابعة لهذه التنظيمات مثل منعها لجريدة "البصائر" في افريل 1956م، وتوقيف جريدة (La République algérienne) التي تمثل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، بعد التحاق فرحات عباس بركب الثورة إلى جانب الوفد الخارجي في افريل 1956م.[1]

فرد فعل الثورة على هذه السياسة لم يختلف عن سابقاتها و وقفت لها بالمرصاد بعد أن أحست بالخطر الذي قد يصيب كيانها، جراء الحملات التي تقودها هذه المكاتب في مختلف الميادين، فلقد أقدم المجاهدون على مواجهة هذه المصالح و الضباط القائمين عليها، فنذكر على سبيل المثال قيام القائد بشير شيهاني باغتيال الإداري الفرنسي دوبوي (Dupuy) و العمل على تجريده من الوثائق التي كانت بحوزته.[2]

بالإضافة لذلك تم تعيين فرق كوماندو الدائم و القائم على تصفية بعض العناصر الجزائرية المتعاونة مع المستعمر، مع القيام بمعارضة المشاركة في الانتخابات وحضر حمل البطاقات ، و العمل على استهداف المصالح الفرنسية خاصة الاقتصادية و الاجتماعية عن طريق الكمائن، شغل عملهم أيضا المساهمة في تكثيف العمليات التوعية و المساعدات الإجتماعية لأبناء الشهداء و المساجين لتجنب إيجاد الفرص التي تؤدي إلى الانصياع للدعاية، و بذلك تكبدت الإدارة الاستعمارية خسائر كبيرة مادية و بشرية ساهمت في تخفيض حصيلتها و العاملين بها بشكل كبير.[3]

2- الحرب النفسية:

بعد فشل الإدارة الاستعمارية في القضاء على الثورة بالقوة لجأت إلى أسلوب مغاير أكثر قذارة لا يليق بدولة تدعي الحضارة، من خلال استعمالها لأساليب تستهدف العقل وتعمل على حد معنويات الجزائريين و استمالتهم بشتى الطرق ، عاملة على نشر أفكارها على المستويين الداخلي والدولي، مستخدمة ما يعرف بالحرب النفسية لضرب الثورة الجزائرية بأقل تكلفة من السلاح. فلقد صرح أحد القادة الفرنسيين قائلا: " إنّ السلاح النفسي هو أداة أكثر رهبا من الأسلحة النووية حيث تترجم في الميدان بالدعاية، و التحريض، و غسل المخ... المحاكمات الشعبية، و الإغراء".[4]

---

[1] بن حمودة، المرجع السابق، ص261.

[2] غربي، المرجع السابق، ص185.

[3] نفسه، ص186.

[4] شاعي، المرجع السابق، ص 412.

أ- مفهومها:

هي استخدام الدعاية و الأساليب السيكولوجية للتأثير على معنويات الآخر، بغرض زعزعة ثقته بنفسه و بقادته ومعتقداته، وتاريخه و هويته وتفتيت عزيمته وإضعاف إرادته؛ و خلق انشقاقات في أوساطه مما يشغله عن قضيته الأساسية، لتسهيل إخضاعه بمحض إرادته دون أي مقاومة تذكر.[1]

ب- أساليبها:

بدأت تجليات الحرب النفسية في الجزائر بعد المصادقة عليها من طرف الجنرال"بول إيلي" (Paul Ely) بإصداره لوثيقة بعنوان "المؤسسة المؤقتة لاستخدام السلاح السيكولوجي" (Instruction provisoire sur l emploi de larme psychologique)[2]، التي أعطت إشارة الضوء الأخضر لبداية تطبيق هذه الإستراتيجية. و كانت الحرب النفسية تتخفى وراء الدين و التعليم و الصحافة والمنشورات، فتقوم على وسيلتين أساسيتين و هي الدعاية[3]، و الإشاعة[4]، إلى جانب أساليب متعددة و مختلفة باختلاف مجالاتها نذكر منها:

- تضليل الرأي العام الدولي من خلال الصحافة المكتوبة و المسموعة و المرئية، و إيهامهم أن ما يحدث في الجزائر مجرد تمردات للفلاقة و أنّها ستقضي عليها في الحال، و تارة أخرى تبرر قيام هذه الثورة بسبب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. فالمجتمع الجزائري يعيش حالة من الفقر التي دفعته إلى التمرد، و أن الأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال لا يعدوا أن يكونوا إلا فلاقة وقاطعي الرقاب،كل هذا لرفع درجة الحقد و الكراهية لدى الأوروبيين خاصة الجيش الفرنسي إتجاههم.[5]

- القيام بانتهاك الحرمات، فبعد التحليلات النفسية التي قام بها المختصون الفرنسيون حول المجتمع، أدركوا أهمية العرض والشرف بالنسبة للفرد الجزائري، فلذلك قاموا بالاعتداء على النساء وعلى مرأى من أبائهن و أزواجهن و أبنائهن. ناهيك عن التمييز العنصري الذي عان منه الشعب الجزائري في كل من التعليم و تمليك الأراضي و العدالة و حتى المعاملات ممنوعين من أبسط حقوقهم.[6]

---

(1) **الحرب النفسية**، مجلة الدراسات التاريخية، العدد10، جامعة الجزائر،1997، ص145.

(2) غربي، المرجع السابق، ص 158.

(3) اللّعاية: هي استعمال احدث وسائل الاتصال ،كالراديو والتلفزيون والصحافة والمنشورات وغير ذلك. انظر: **مجلة الدراسات**، المرجع السابق، ص146.

(4) الإشاعة: هي نشر المعلومات دون أن يكون لها دليل واضح على صحتها أو مصدرها. انظر:نفسه.

(5) نفسه، ص ص160-165.

(6) نفسه، ص 165.

-تفكيك الهوية الاجتماعية و ذلك بضرب الشعب الجزائري في ثقافته، و عقيدته و هي القواعد التي أدركها المستعمر كقواعد للمجتمع الجزائري ولذلك سعى لتحطيمها دون أن تبتعد عن سياسة أشنع المتمثلة في التعذيب، فلقد استعملته فرنسا بكل أنواعه من التعذيب بالماء – لدرجة أن يخرج من كل نواحي الجسم-و استخدام الكهرباء وغير ها من الوسائل التي تخدم أنواع التعذيب. المسلطة على الموقوفين الذين تم مطاردتهم أو التشكيك فيهم بأنهم يدعمون الثورة.[1]

أما أساليبها على المستوى الخارجي لم تختلف كثيرا على سياستها القمعية التي اتبعتها منذ البداية اتجاه الثورة الجزائرية، من اجل عزلها عن نطاقها الخارجي نذكر منها:

-**اختطاف الطائرة:** أو ما يعرف بالقرصنة الجوية، نظرا لنجاح القضية الجزائرية ومساهمتها في فضح السياسة الاستعمارية و استقطابها للرأي العام الدولي والعربي ،جعل فرنسا في وضع حرج دفع بها إلى القيام بعمل أبشع مستهدفا قادة جزائريين و هو اختطاف الطائرة المغربية التي كانت تقل خمسة أعضاء من زعماء الثورة الجزائرية بن بله ،محمد بوضياف، حسين ايت احمد، محمد خيضر ومصطفى الاشرف في حدود منتصف النهار من يوم22 أكتوبر 1956م في طريقهم من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر السلام.[2]

ب)**العدوان الثلاثي على مصر**: سنة1956م، من طرف كل من فرنسا و بريطانيا بالإضافة إلى هجومات الجيش الإسرائيلي.[3]

ج) **حادثة ساقية سيدي يوسف**:1958/02/08م لقد لجأت القوات الاستعمارية و كعادتها إلى الانتقام لضربات جيش الحرير الوطني والمدنيين العزل، و الهدف هذه المرة سكان ساقية سيدي يوسف التونسية، حيث قامت القوات بقصف المنطقة لمدة ساعة كاملة، و الهدف من وراء ذلك هو قطع الروابط النضالية بين الشعبين الشقيقين التونسي و الجزائري[4]. سارعت فرنسا لتبرير عدوانها بأنه مجرد رد و أنّ الطائرات الحربية توجهت بقذائفها الى مراكز جيش التحرير الجزائري و أن قيامها بذلك جاء ردا على تعرض طائرة فرنسية على الحدود الجزائرية التونسية للاعتداء في يومي 07 - 08 من شهر فيفري 1958م.[5]

---

(1) **مجلة الدراسات**، المرجع السابق، ص165،166.

(2) عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**،ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص96.

(3) اجيرون، المصدر السابق، ص128.

(4) قليل، المرجع السابق، ص ص79،80 .

(5) يوسف مناصريه، **دراسات و أبحاث حول الثورة التحريرية 1954-1962م**، هومة، الجزائر، 2013، ص356.

وردا على هذه السياسة، قام القادة الثوريين بمساعي كبيرة في مختلف الجوانب مما دل على التطور الهائل الذي عرفته الثورة التحريرية،بالرغم من التحديات التي واجهتها وقد تجلت ثمارها كالتالي:

تشكيل النقابات مثل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (U.G.E.M.A) و ذلك بربط الفرد المثقف بمصير شعبه حيث تجلت نشاطاته في إضرابات 19 ماي1956م[1]- وهذا للتأكيد لفرنسا وحلفائها أن الثورة الجزائرية ليست ثورة سلاح فحسب- .بالإضافة الى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956م وقيامهم بإضرابات متواصلة وغير محدودة منها إضراب ثمانية أيام الشهير في28 جانفي الى 04 من شهر فيفري 1957م، الذي أظهر فيه الشعب الجزائري التفافه بالثورة الشيء الذي قضى تلقائيا على الإدارة الاستعمارية و أصبح الشعب يسير نفسه بنفسه و هذا دليل فشل الدعاية الفرنسية، و في نفس الوقت شهدت الثورة الجزائرية تطورات من خلال تدعيمها بهياكل و مؤسسات أكثر تنظيما حسب ما اقره مؤتمر الصومام. [2]

و بذلك أصبح لهذه المؤسسات مساعي كبيرة في تدويل القضية الجزائرية في المحافل الدولية لاكتساب دعم من طرف الدول المتعاطفة على الصعيد الدبلوماسي وقد تحققت مساعيها فعلا إذ تم تدويل القضية لأول مرة في مؤتمر باندونغ الذي اعقد في18-24الى افريل1955م ،حيث حضر فيه القادة الجزائريين منهم محمد خيضر، ايت احمد، محمد يزيد، كأعضاء مراقبين ، و لكن سعى هؤلاء لكسب تأييد الدول الآفروآسيوية و تبني القضية الجزائرية.[3]

بالإضافة إلى ذلك تم طرح القضية ضمن جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة في 17ديسمبر 1956م، بالرغم من التحديات التي واجهتها كون أن معظم دول الكومنولث ، ودول أوروبا الغربية مع اثنا عشر دولة من أمريكا اللاتينية، ودول الولايات المتحدة الأمريكية، صوتوا إلى جانب فرنسا إلاّ أنّ الوضع تغيّر بانضمام ست عشرة دولة جديدة من الشيوعية و العربية، و اسبانيا، و كمبوديا، الذين صوتوا لصالح القضية الجزائرية من أجل إدراجها ضمن جدول أعمالها و إيجاد الحلول الفورية لها. [4]

كما تم طرح القضية الجزائري في العديد من المؤتمرات الإفريقية والعربية تضامنا مع هذا الشعب

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي1954–1962م**، ج10، دار البصائر، الجزائر،2007 ، ص301.

[2] اجيرون، المصدر السابق، ص ص167- 169.

[3] ناهد لكحل وعبد القادر نون، **تدويل القضية الجزائرية م1954–1962م**، مذكرة لنيل شهادة أستاذ ثانوي ، الجزائر، 2008/2007، جامعة بوزريعة، ص44.

[4] عبد الله شريط، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**، م.م.و.م، الجزائر، د.ت، ص ص 755-758.

نذكر منها مؤتمر أكرا الأول 27–30 افريل1958م، و الثاني 08 ديسمبر 1958م، حيث انعقد هاذين المؤتمرين تجسيدا لقرارات باندونغ، و تضامنا مع حركات التحرر و من بينها قضية الجزائر التي شكلت نقطة أساسية.

مؤتمر القاهرة الذي انعقد من 26 ديسمبر1957م إلى شهر جانفي1958م، لعبت فيه جبهة التحرير الوطني بقيادة أمين دباغين دور هام، حيث اقر هذا المؤتمر بالإجماع على فسح المجال للتفاوض مع جبهة التحرير و استقلال الجزائر.[1]

مؤتمر طنجة 27- 30 افريل 1958م، الذي انعقد بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي من اجل توحيد دول المغرب العربي، و قد ضمن هذا المؤتمر الدعم التام من الشعوب الشقيقة[2]، لاعتبار أن استقلالها إلى جانب تونس كان ناقصا دون استقلال القطر الجزائري.[3]

كل هذا أدى بالحكومة الفرنسية إلى الانهيار و تخليها شيئا فشيئا عن سياستها المتطرفة وقد أقرت أن الحل العسكري لن يجدي نفعا، وقد اعترفت رسميا بأن الجزائر في الغد لن تكون كسائر القطع الأخرى، لذلك لجأت إلى طرق ملتوية من خلال تشكيل فدرالية مكونة أعضاء جزائريين إلاّ أنّ هذا المطلب رفض رفضا قاطعا من طرف الجزائريين الطامحين للاستقلال المنشود.[4]

ومن هنا نستنتج أنه رغم كل المساعي التي بذلتها الإدارة الاستعمارية لتحطيم الفكر الثوري لدى الشعب الجزائري، و طمس هويته و شخصيته عن طريق بث روح الشك في وطنيته، من خلال مشاريعها السياسية و الدعائية و حربها الإعلامية، إلاّ أنّ ذلك لم يجدي نفعا و هذا عائد الى تبلور الحس الثوري لدى غالبية الشعب و تجسده بالتفافه حولها، و الدليل على ذلك أن كل مرة كانت قوات الاحتلال تحاول ضرب الثورة التحريرية إلا و كان قادتها لها بالمرصاد سواء عن طريق العمليات العسكرية و الفدائية، أو بالتمثيل الديبلوماسي في المحافل الدولية للتعريف بالقضية و في نفس الوقت كسب الرأي العام العالمي.

---

(1) لكحل ونون، المرجع السابق، ص50.

(2) اجرون، المصدر السابق، ص171.

(3) احمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مكتبة النهضة، مصر،2001، ص ص239،240.

(4) نفسه، ص241.

المطلب الثالث:الإستراتيجية الإقتصادية الإجتماعية:

إنّ نجاح الثورة الجزائرية و نتائجها برهنت للحكام الفرنسيين أن الأمر ليس سهلا و لذلك ارتأت أن المشكلة لا تحل بسياسة العصا الغليظة ، ولهذا تقدم هؤلاء منذ1955م ببرامج إصلاحية اقتصادية اجتماعية وثقافية هادفة لدمج الجزائر بفرنسا، و هذه الإصلاحات لم تكن نابعة من إرادة الحكام الفرنسيين و إنما كانوا مضطرين للقيام بذلك من أجل قمع الثورة الجزائرية في إطار ما يعرف بالسياسة الفرنسية.

1–دوافع الإصلاحات:لقد كان لهذه الإصلاحات التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في حربها ضد الجزائر دوافع متعدد نذكر منها:

– قيام مانديس فرانس بعملية استطلاع و تقصي في الجزائر و تجهيزه لتقرير حول الأوضاع السائدة في المنطقة حيث جاء في تصرح له، قائلا: "**أن** الوضع في الجزائر يزداد سوءا هناك و لابد من التحرك بسرعة" [(1)].و هذا ما يدل على تردي الأوضاع الفرنسية في الجزائر التي أدت لتراجع ثقة الأوروبيين اتجاه مسئوليهم ،وشعروا أنهم غير قادرين على تحقيق الحماية لهم بالقدر الكافي.

– تنامي الفكر الثوري لدى قادة جيش التحرير والشعب الجزائري، و يتضح لنا ذلك في عدة جوانب، لعل أهمها دعوة الجبهة إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية الفرنسية المقررة في تاريخ 02 جانفي1955م بعدم المشاركة ، أو حتى تقديم المرشحين فيها.[(2)]

– ارتفاع تكاليف نفقات العسكرية حيث تكلفت فرنسا حوالي03 مليون دولار في اليوم مما انعكس ذلك بالسلب على الجانب الاقتصادي والاجتماعي.

– حملة الانتقادات التي طالت العمليات العسكرية التي قادتها فرنسا اتجاه الثورة التحريرية القائمة على عمليات تمشيط واسعة للمنطقة دون ترك قواعد عسكرية بها، و المساوئ التي كان يعاني منها الجيش الفرنسي على مستوى الإدارة والقيادة.وفي نفس الوقت قوة جيش التحرير من الناحية العسكرية، فتوجه الحكام الفرنسيون للبحث عن وسائل أخرى تتضمن صيغ جديدة.[(3)] عمل فرنسا على تفادي الأخطاء التي ارتكبتها في حروبها السابقة، في كل من المغرب وتونس و حتى الهند

---

(1) هيرفي هامون وباتريك روتماني، **حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر 1954–1962م**، تر حسين عودات و نور الدين سكوتي، دار الكلمة، لبنان، د.ت، ص ص18،19.

(2) طاس، المرجع السابق، ص394-396.

(3)نفسه، ص ص 389- 396.

الصينية و أنّ حماية السكان لابد أن تكون بوسيلة أخرى غير القمع وهو ما أرادت الحكومة الفرنسية تجربته خلال هذه المرحلة.

– محاولة فرنسا إقناع الرأي العام أن المشكلة الجزائرية، هي اقتصادية و اجتماعية بالأساس.[1]

– العمل قدر الإمكان على إبقاء الجزائر فرنسية،وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف كان، حتى لا تذهب أحلام المستوطنين و العسكريين أدراج الرياح.[2]

إنّ المعنى العام للإصلاحات أو المشاريع الإصلاحية هو اللجوء إلى إدخال التطورات واتخاذ التدابير اللازمة لتحسين الأوضاع عن طريق التدرج في الإصلاح دون اللجوء الى الثورة أو الصدام الاجتماعي، وبذلك ترى فرنسا في إطار نزعتها الإصلاحية أن العنف قد عفا عنه الزمن وأنّها تدافع عن الثورة الهادئة،لكن الدافع الحقيقي وراء الإصلاحات التي اتبعتها هو تعطيل الجهود المبذولة التي كانت تسعى لمحاربة الأنظمة العنصرية الممثلة في الاستعمار الفرنسي في الجزائر، و الذي عمل هو الآخر على محاربة التحرر و التيار الثوري في الجزائر بطريقة مغايرة من أجل الحفاظ على مكاسبه و امتيازاته. [3]

كل تلك الاعدادت و المساعي المبذولة من طرف الاستعمار لم تحقق ما كانت يصبوا إليه و لم تخمد نار الثورة الملتهبة، خاصة في المنطقة الأولى و الثانية و الثالثة من أرض الوطن.[4]

– ارتفاع عدد الخسائر الفرنسية، حيث بلغت في 27جوان1955م؛ 79قتيل و 49جريح و129قتيل من المدنيين الفرنسيين و149 جريح، و بالتالي هذه النتائج كانت جد مشجعة بالنسبة للثورة الفتية هذا ما تفطن له القادة الفرنسيين بالفعل، وارتأوا أن القتال لن يؤدي الى النصر المنتظر لأن الشعب الجزائري قد بدأ يتبنى ثورته.

– مطالبة الوطن الأم (فرنسا) بالعمل على تقديم كل ما أمكن من مساعدات للمشاريع الاجتماعية التي من شانها أن تخلق جوا يسوده نوع من الارتياح و الرضا لدى غالبية السكان الأوروبيين في الجزائر.[5]

---

(1) طاس، المرجع السابق، ص396-398.

(2) جمال قندل، **إشكالية تطور و توسع الثورةالجزائرية1954–1956م**، ج2، دار الابتكار، الجزائر، 2013، ص390.

(3) **الموسوعة السياسية**،ج1، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص208.

(4) الزبيري، **الثور الجزائرية**، المرجع السابق، ص110.

(5) نفسه، ص111.

و من هنا ستبدأ المبادرات الإصلاحية باتخاذ إجراءات في مختلف المجالات منها الزراعية والصناعية وغيرها بحجة أنّ ما تشهده الجزائر من أحداث خلال هذه الفترة هو عائد المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية من خلال قيامهم بتقديم تقارير مغالطة، لكسب تأييد الرأي العام الفرنسي وحتى الجزائري من ناحية و ضمان نجاح هذه السياسة للقضاء على الثورة التحريرية بأيسر السبل من ناحية أخرى، التي ما فتئت في القضاء على العديد من الحكومات الفرنسية على نحو مستمر ومتتالي و التي أجبرت الإدارة الاستعمارية في الكثير من الأحيان إلى استبدال حكامها رغم بقائهم فترات قصيرة في مناصبهم في حالة عدم تمكنهم و فشلهم في استتباب الأمن.

2-محتوى الإصلاحات:

لقد عمل القادة الفرنسيين بالترويج بأن الثورة الجزائرية من تعود إلى المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشعب الجزائري من بينهم سوستال (Soustelle)[1] الذي احتوت تصريحاته أن الثورة تعود لأسباب قديمة بقوله:" إن أسباب الثورة في الجزائر تعود إلى النمو السكاني ...إلى أرض فقيرة ومناخ قاس،وقد أنتج كل هذا سوء استغلال دائم،الفرار من الريف الى المدينة بسبب تفشي البؤس لدى مجموعة كبيرة من أفراد العائلات الجزائرية" .[2]

وعند زيارته الاوراس صرح أيضا قائلا:" إنّ هذه المنطقة تشهد تزايدا ملحوظا في عدد السكان و الأرض لاتكفي، لذا نرى في هذه المنطقة حركة إرهابية، و يعني هذا إن الثورة سببها الفقر فعلى الجيش الفرنسي أن لا يقوم بعمليات القتل و إنما بعمليات سلمية لكسب الشعب خاصة في المناطق التي لم تشتعل فيها الثورة بعد و كسب هذه الثقة يكون بتطبيق إجراءات إدارية و اقتصادية و اجتماعية" .[3]

---

[1] جاك سوستيل: ولد بمونبولي بفرنسا، تلقى تعليمه الثانوي بليون، في سن السابعة عشر درس في المدرسة العليا، اشتغل أستاذا في علم الاجتماع، و كان باحثا في علم السلالات، التحق بصفوف المقاومة بعد حدوث اضطرابات في باريس الى جانب ديغول بلندن، في 1943م عين كمدير للمصالح السرية و الجوسسة المضادة في الجزائر، ثم عين حاكما عاما بالجزائر من طرف رئيس الحكومة مانديس فرانس في سنة1955م، و أعيد انتخابه للمرة الثانية 1956م، حي تولى خلال هذه المرحل مهمتين الأولى إبقاء الجزائر فرنسية أما المهمة الثانية هي الدعوة لعودة ديغول الى السلطة.انظر:قندل، **إشكالية الثورة**، المرجع السابق، ص ص389 ، 390 .

[2] نفسه، ص404.

[3] بومالي، **إستراتيجية الثورة**، المرجع السابق، ص198.

أما عن الأسباب الجديدة فقد أرجع "سوستيل" فضلا عن الأوضاع المشار إليها سابقا أن الجزائر قد حملت بذور الثورة جراء استغلالها من أطراف خارجية الممثلة في النظام المصري الذي يريد تمكين بلاده من تقلّد دور قيادي للعالم الإسلامي، من خلال دعم لصوص الاوراس و القبائل الذين عملوا على التحضير للسير باتجاه الفاتح نوفمبر1954م على حد قوله، حيث أكد ذلك في تصريح آخر له يقول:"أن هذه الإصلاحات المنتظرة لم تأت نتيجة لسياسة التمييز العرقي". [1]

ومن هنا رمى سوستيل في الميدان بمحاولة خاصة أطلق عليها اسمه عرف "بمشروع سوستيل" و هو عبارة عن برنامج إصلاحي موجه الى كافة الميادين، و الإصلاحات لهذه المشاريع سواء "مشروع سوستيل" أو مشروع "روبير لاكوست" وغيرها من المشاريع لم تختلف في جوهرها عن المشاريع السابقة ابتداء من مشروع "بلوم فيوليت"و انتهاء بمشروع قانون الجزائر، ولكن هدفها كان موحدا و هو القضاء على الثورة التحريرية التي كتمت أفواه الغلاة المعمرين الذين صاروا في معظمهم مستعدين للإصلاح إذا كان المقابل هو السلام و العودة إلى ما قبل نوفمبر 1954م و هذه المشاريع ارتكزت على:

أ)اقتصاديا:

ففي المجال الزراعي عملت هذه الإصلاحات على عصرنة قطاع الفلاحة الجزائرية لإلهاء الجزائريين ومنع التحاقهم بوحدات جيش التحرير الوطني[2]، من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- إصلاح النظام العقاري الذي يقوم على أساس إصدار عقود الملكية.
- إنشاء صندوق التّوسيع و العصرنة الريفية مهّمته كراء الأراضي الّزراعية وضمان القروض للفلّاحين.
- تأسيس صندوق حيازة الملكية الريفية (Caisse D accession la Propriété Rural) .
- إلغاء نظام الخّماسة وتعويضه بنظام المناصفة ثم الاستئجار في المشاريع اللاحقة، مع رفع الحد الأدنى من أجر العامل الفلاح من 340 إلى440 فرنك، و إعادة تنظيم القروض الفلاحة من خلال تعاونيات فلاحية، و إنشاء صندوق الترقية للملكية والاستغلال الريفي، و مهامه استرجاع المساحات الشاسعة للفلاحة عن طريق انتزاع الملكية، أو بواسطة التراضي من أجل إصلاحها و تقسيمها إلى قطع يتم توزيعها من جديد على الفلاحين. [3]

---

[1] قندل، **إشكالية الثورة**، المرجع السابق، ص ص 405، 406.

[2] الزبيري، **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص110.

[3] طاس، المرجع السابق، ص ص234، 235.

أما فيما يخص المجال الصناعي عرف هو الآخر إصلاحات من أجل تطوير هذا النشاط بتطبيق الإجراءات التالية:

- توسيع الصناعة وتوفير مناصب الشغل للعاطلين عن العمل.
- التشجيع على الاستثمار من خلال منحهم امتيازات ضريبية.
- تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية.[1]

و لم يقتصر الأمر على هذا فحسب ، إذ جاء على لسان القادة الفرنسيين أنه تم اتخاذ مجموعة من القرارات في المجال الصناعي لتمويل عمليات التنقيب على البترول، و كذلك إنشاء صناعات تحويلية مثل النسيج، و إنشاء الصناعة الثقيلة للشاحنات، و الصناعة البيترو كيميائية كون أن بدايات التنقيب عن البترول كانت منذ بداية 1954م ليتكون أول الاكتشافات في صائفة 1956م و من هنا عرفت مشاريع التصنيع وجهة أسرع عندما تم التحقق بوجود البترول.[2]

ب)اجتماعيا:

استغل الحكام الفرنسيين حالة الفقر و العوز الذي يعاني منها الجزائريين، فقاموا باقتراح عدة حلول لإيهامهم و الهدف من ذلك إفراغ الثورة من شعبها، لأن نجاحها مقرون بمدى التفافه حولها. فقاموا بفتح فرص للعمل أمام الجزائريين للالتحاق بالتوظيف العمومي، كما أدرجوا في الوظائف العليا التي كانت حكرا على الأوروبيين. مع فتح مراكز التكوين المهني فلقد تم تأسيس أول مركز بموجب قرار 22 نوفمبر1955م. كما وجهوا اهتمامهم بمجال التعليم في إطار ما يعرف بمحاربة الأمية، لذلك عمدوا إلى إنشاء مدارس حكومية تضع ضمن مناهجها تعليم اللغة العربية بصفة إلزامية إلى جانب اللغة الفرنسية.[3] و في حالة المعارضة يتم فرض عقوبات زجرية عليهم سواء بالسجن أو دفع غرامة مالية في إطار ما يسمى بإجبارية التعليم.

وضع قرار للتأمين على حوادث العمل طبقا لقانون28 سبتمبر1956م، مع القيام بتقديم هبات حكومية في شكل إعانات نقدية تصل الى150.000فرنك لسكان الأرياف[4] مع تقديم مساعدات

---

[1] الغربي، المرجع السابق ، ص ص.211-215.

[2] رشيد أعيسى ،**كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين** ، دار القصبة ، الجزائر،2012 ، ص414

[3] غربي، المرجع السابق، ص215.

[4] نفسه، ص ص230-232.

مجانية لذوي الدخل الضعيف و المحرومين و المتقاعدين و كبار السن، بالإضافة إلى إصدار قرار 16 جويلية 1956م ينص على تقديم خدمات صحية بإنشاء فرق مساعدات طبية مجانية ليتمكن السكان من الاستفادة من اكبر قدر من هذه الخدمات. [1]

لم ينخدع الشعب الجزائري بهذه المشاريع فلقد كانت ردة فعله عكسية و مخيبة لآمال الإدارة الفرنسية، لأن هذه إصلاحات لم تختلف عن سابقاتها الرامية للقضاء على الثورة فلقد صرح فرحات عباس قائلا:" الإصلاحات ناقصة جدا فلقد كان بالإمكان أن نرحب بها في 1920م أو1930م أو1939م أما في 1955م لم يعد لها صدى عند المسلمين". [2]

بالنسبة للنواب الجزائريين فقاموا بتحرير وثيقة في29سبتمبر1955م عرفت بلائحة الواحد والستون تضمنت مجموعة من المطالب:وقف العمليات العسكرية .التنديد بسياسة القمع المسلط على الشعب الجزائري .إطلاق سراح المساجين، التفاوض مع المحاربين، الاعتراف بجبهة التّحرير الوطني كممثل شرعي للشعب الجزائري.[3]

أما رد فعل الطرف الفرنسي على هذه الإصلاحات لم يختلف هو الآخر عن موقف الجزائيين من ناحية رفضهم لهذه السياسة، إذ اعتبروها أنها هدية مجانية قدمت لهؤلاء المتمردين و أهم الشخصيات المعارضة نذكر"بانكيت كروفو"(Banquet Creveu) رئيس بلدية سكيكدة، و "بوير بونس" (Boyer Bons)أحد الموظفين القدامى في الحكومة العامة، و" روبير مارتال"(Robert Martel) من كبار مستوطني متيجة، وقد كان لهم مساعي كبيرة لإفشال هذا المسعى الحكومي.[4]

و من هنا يمكن القول أن الإدارة الاستعمارية قد استنفذت كل مساعيها في القضاء على الثورة عكس ما كانت تعد به مواطنيها سواء في الجزائر أو في الوطن الأم، مما انجر عن ذلك تمردات واسعة النطاق انطلقت في صبيحة 13 ماي 1958 م بالجزائر شارك فيها ألاف المستوطنين الغاضبين، بسبب تردي الأوضاع الأمنية محّملين حكومتهم مسؤولية الوصول إلى هذا الضعف متهمين إياها بالفشل و التردد في القضاء على الثورة الجزائرية مما أدى ذلك إلى تزايد خيوط التآمر بين مستوطني الجزائر وممثليهم بتنفيذ من القادة العسكريين و ضباطهم في الجزائر منتهية فصول تلك

---

(1) طاس، المرجع السابق، ص ص234،235.

(2) غربي، المرجع السابق، ص215.

(3) قندل، **إشكالية الثورة**، المرجع السابق، ص437.

(4) غربي، المرجع السابق، ص213.

الأزمة بإسقاط الحكومات[1]، و طي آخر صفحة في عمر الجمهورية الرابعة على اثر أحداث 13ماي بالرغم من المحاولات الحثيثة لاحتوائها عن طريق الترضيات إلا أن هذه المحاولات كان مآلها الفشل.

هي أزمة دخلت فيها فرنسا و لم يكن الحل لها سوى البحث عن شخص يخرج فرنسا من هذا الوضع المتأزم الذي انعكس بالسلب على مختلف مجالات الحياة منها العسكرية والسياسية والاقتصادية و الاجتماعية سواء في فرنسا أو الجزائر، و لقد كان الإلتجاء إلى هذا الأمر مدفوعا بشكل قوي من خلال ما عرف بحركة 13 ماي 1958م التي هددت حتى فرنسا ما جعلها تلبي مطالبهم باستدعاء ديغول من أجل حسم الوضع، و هذا ما سنبينه في المباحث القادمة.

(1) حكومة ماندیس فرانس نوفمبر 1954–فيفري1955م،حكومة ادغار فور25فيفري1955–01فيفري1956م،حكومة غي مولي01فيفري1955م–13جوان1957م، بورجيس مونري 13جوان1957م–06نوفمبر1957م، حكومة فليكس غيار 06نوفمبر1957م–14ماي1958م،بيارفليملان14ماي1958م–01جوان1958م.انظر:بوعزيز،المرجع السابق، ص275.

المبـحث الأول : ديـغول سـيرة ومواقف–كاتب و كتاب–.

المطلب الأول: ترجمة لشخصية ديغول.

1- مولده ونشأته.

2- إسهاماته ومبادئه.

المطلب الثاني: دراسة الكتاب– مذكرات الأمل–.

1- الجانب الظاهري.

2- محتوى الكتاب.

المطلب الثالث: عودة ديغول إلى الحكم 1958م.

1- أحداث 13 ماي 1958م.

2- الإصلاحات الدستورية الأولية.

اعتبرت شخصية ديغول من الشخصيات الفذّة التي فّعلت الأحداث خلال القرن 20 م وذلك لعقليته التي ميزته عن أقرانه و لطريقة و منهج تعاملاته، و مشاركاته العسكرية التي جعلت صيته يذاع في الأوساط الفرنسية؛ ليكسب دعامة جعلته يتقلد المناصب السياسية؛ فيصبح من أبرز رجالات فرنسا و قادتها، كل هذا لم يكن التميز الوحيد الذي برز فيه و إنما كان أيضا كاتبا حمل القلم ليترك باعا فكريا يمكن للقارئ أن يستفيد منه لاستقراء عصره و حتى شخصه. و هذا ما سنوضحه من خلال المطالب المدرجة تحت عنوان المبحث الأول ديغول سيرة ومواقف التي ستتناول شخصيته و كتاباته مع ترجمة لمذكرات الأمل، مرفقة ببوادر مرحلته الثانية في الحكم.

المطلب الأول:ترجمة لشخصية ديغول.

عرف ديغول(De Gaulle)كشخصية فرنسية عسكرية من خلال لباسه العسكري الذي يزاوله كثيرا في خرجاته، قبل أن نعرفه كرجل سياسي؛ و قبل التطرق لأعماله سوف نتطرق إلى ديغول من حيث المولـد و النشـأة التي ستوضح لنا بشكل جلي سيرته.

1–المولد والنشأة:

اسمه الكامل"شارل أندري موريس جوزيف ديغول"(Charles André Maris Joseph De Gaulle)[1]، من مـواليد22 نوفمبر1890م؛ بمدينة ليل(Lille)بالشمال الفرنسي[2] هو ثالث طفل من بين خمس إخوة. ترعرع في وسط عائلي محافظ ومثقف؛ فأبوه هنري ديغول (Henri De Gaulle)كان منخرطا في أستاذية التعليم الكاثوليكي؛ ساهم هذا في تربية إبنه على نظمهم والتشبع بأفكارهم، فأكتسب مجموعة من القيم كالشرف، حب الوطن، الشجاعة، هي صفات صقلت شخصية ديغول منذ صغره.[3]

في سنة1908م تمدرس في الصف الإعدادي بمدرسة سان سير(Saint Syr) التي تعمل على تكوين الضباط الفرنسيين، نجح في المسابقة التي أقامتها المدرسة ليحتل المرتبة119 في قائمة المترشحين المقبولـين من أصل221شخـص، ثم أصبح أحد عناصر الدفعة94، إلى أن رقي كملازم أول، في أكتوبر1913م شغل منصب التدريس في نفس مدرسة تعلمه؛ إذ ألقى ديغول مجموعة

---

(1) عبد المجيد عمراني،**جون بول سارتر والثورة الجزائرية**؛مكتبة مدبولي، دط، دب، دت، ص121.

(2) Mohamed Tiab ,**La Chronologie Algérienne 1830-1962,**T1,Algérie,1999,p134.

(3) رمضان بورغدة، **الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول1958–1962 سنوات الحسم والخلاص**، ط1، بونة، الجزائر،2012 ص152.

محاضرات مبينا مدى خطورة تنامي القوة العسكرية الألمانية التي أصبحت تشكل تهديدا كبيرا على فرنسا، و بالأخص في ظل الأوضاع الحرجة التي يشهدها العالم بسبب النزاعات الدولية.[1]

عاش ديغول في وسط عائلي خاص به؛ تزوج سنة 06 أفريل1921م بالآنسة إيفون فوندرو (Yvonne Vendroux) و هي إبنة أحد الصناعيين[2]؛ كان له أولاد:إبنه الأول"فيليب"ولد سنة 1921 م، و ابنته إليزابيث المولودة عام 1923م ، و ابنته الصغرى آن 1928م-1948م.[3]

2– إسهاماته ومبادئه:

لقد كان لديغول إسهامات متعددة سواء في المجال العسكري و السياسي و حتى الفكري الذي أورد فيه أعماله، وسنلخصها في النقاط التالية:

أ–العسكـريـــة:

بعد تخرجه من مدرسة سان سير(saint Cyr)كملازم أول، أصبح يتدرج في عدة مناصب حيث شارك في الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م)برتبة نقيب؛ جرح مرتين واستأنف الحرب في المرة الثالـثة إلاّ أنـــه وقـع أسيـرا في يد الألمـان الذيـن سجـنوه في حصـن إنقلستاد(Ingolstadt) في فتـرة سـجنـه حاول الفرار أربع مرات لكن كانت محاولاته فاشلة، و لم يطلق سراحه إلّا بعد إبرام الحلفاء الهدنة مع الألمان يوم11نوفمبر1918م.[4]

بعد الحرب أستدعي من طرف الماريشال" فيليب بيتان" (Philippe Pétain) – قائـد الجيش الفرنسي –من أجل العمل في ديوانه إلى جانب إنجاز مشروع للـتنظيم العسكـري، مع إلقاء محاضرات للمتمرسين حول فن القيادة. في 1929م تم إرساله إلى بيروت لرئاسة المكتبين الثاني والثالث.[5]

و في شهر نوفمبر1931م أستدعي لرئاسـة الأمانة العامـة للمجلس الأعلى للدفـاع الوطـني، كما أسندت له مهمة تنظيم الأمّة في زمن الحرب محددا موقع إلتقاء الأجهزة العسكرية و السياسية

---

[1] بورغدة ، المرجع السابق، ص152.

[2] Charlles De Gaulle, **Extraits Choisis par l'institut Charles De Gaulle pour l avenir** , Place dalleray ,paris,134.

[3] TIAB, Op.cit. p315.

[4] عمراني، المرجع السابق، ص121.

[5] المكتب الثاني متخصص في الاستعلامات أما المكتب الثالث فهو مختص في العمليات و الخط. انظر:بورغدة، المرجع السابق، ص 153.

المتخصصة في الإستراتيجيات الدفاعية، و لم يقتصر الأمر على هذا فحسب بل تعددت وتوالت أعماله العسكرية؛ و نتيجة لجدارته في الميدان لاقى عدّة ترقيات التي على إثرها عيّن على رأس الفوج 507 سنة1937م برتبة عقيد. [1]

لم تمر سنتين على ترأسه الفوج507 حتى دخلت فرنسا حرب عالمية ثانية1939م-1945م ضد ألمانيا التي كانت تحت قيادة أدولف هتلر ليتمكن بجيوشه أن يجتاح الأراضي الفرنسية؛ حاول العقيد ديغول أن يتصدى لهذا المد من خلال توجيهه ضربات مضادة كانت ناجحة في1940م[2]؛ إلا أنّنا نجد أن هذه الضربات لم تقضي على الألمان بشكل نهائي فاستمرت المواجهة و استدعي إلى باريس ليتقلد منصب نائب كاتب في الحكومة المضيفة التي يسيرها بول ريمون (Paule Reymand).[3]

في خضم كل هذه الأوضاع قام ديغول بتكوين ديوان إلاّ أن إقامته في بلده لم تدم فرحيله كان نتيجة معارضته للهدنة التي وقعها الجنرال بيتان (Pétain) مع حكومة فيشي فاتّخذ من لندن مقره الجديد في17جوان1940م؛ هناك وجّه نداءه المشهور في 18من نفس الشهر و السنة، عبر الراديو الإنجليزي الذي دعى من خلاله شعبه إلى المقاومة و مواصلة الحرب لجانب بريطانيا ضد قوات المحور عامة و في وجه الاحتلال الألماني خاصة؛ الذي دخل فرنسا و وصل إلى قلبها باريس هو نداء أطلق ديغول ليفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرّبدعم من تشرشل منذ07 اوت1940م.[4]

ب–السياسة:

بالرغم من أنّ ديغول أشتهر كرجل العسكري، إلاّ أنه حظي عقب النّداء الذي وجهه لشعبه يدعوه فيه إلى مقاومة الألمان، و في نفس الوقت كان بداية و فاتحة طريقه نحو المشوار السياسي الذي نستعرضه كالتالي:

بعدما لقي ديغول تأييدا من عسكريين و سياسيين نتيجة مقاومته من لندن على إثر نداءه الشهير الذي أبدى فيه المعارضة للتواجد الألماني في بلاده و الدعوة إلى المقاومة، عمد في 23

---

[1] De Gaulle, Op cit,. P18.

[2] تركي ضاهر، **أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر** ، ط2 ، دار الحسام، بيروت، ص72.

[3] نفسه، ص72.

[4] بن براهيم، المرجع السابق، ص47.

سبتمبر1941م على القيام بتأسيس المجلس الوطني لفرنسا الحرة الذي أعترف به كرئيس لفرنسا الحرة التي كانت تسعى لمواجهة الألمان. بعدها شكل الحكومة المؤقتة الفرنسية في جوان 1944م و بقي على رأس السلطة الى غاية 20جانفي 1946م.[1]

إن نهاية سلطته في هذا الوقت كانت نتيجة استفتاء الشعب الفرنسي حول رغبته في تشكيل حكومة رئاسية بدل حكومة برلمانية، لكنه جوبه بالخذلان لأن التصويت لم يكن لصالحه بل كانت الأغلبية لصالح الحكومة البرلمانية، عندها استقال ديغول و اعتكف العمل في المجال السياسي[2]، لكن بعده لم يدم طويلا فلقد عاد بعد فترة و قام بتشكيل حزب معارض في1947م باسم "التجمع الوطني الفرنسي"؛ لكن المشاكل المتعددة دفعت به إلى حله في ماي1953م. و لم يعد إلى الساحة السياسية بشكل كبير إلى غاية1958م على إثر أحداث 13 ماي، و في شهر جوان من نفس السنة جاء على رأس الحكومة الفرنسية المؤقتة. [3]

كل هذه التطورات دفعت بديغول إلى تأسيس جمهورية خامسة ابتداء من جانفي 1959م خلال هذه الفترة واجه هذا الأخير عدة تحديات من بينها القضية الجزائرية، التي انتهت بتوقيع إتفاقية ايفيان في 1962م، مما جعله محل انتقادات لكثير من السياسيين و العسكريين و المفكرين الفرنسيين، وبالتالي هي بداية لفقدان الثقة في شخص ديغول و ظهور المعارضة، التي ستبدي سخطها على سياسته؛ و ظهرت تجلّياتها فيما بعد و بشكل كبير بعد خروج الطلبة إلى جانب العمال في مظاهرات عارمة ضده، رغم التنازلات التي قدّمها لهم تعبيرا عن رفضهم لسياسته لينتهي به المطاف إلى تقديم استقالته بعد فشله في استفتاء29 افريل 1969م.[4]

و من هنا اعتزل ديغول الحياة السياسية ليرجع إلى عزلته التي كان قد عاشها في نهاية أول عهد له –أي بعد الحرب العالمية الثانية– ليستقر في مسكنه كولومبي لي دوايز قليز (Colomby-les- Deux –Eglises) ؛ هناك باشر في كتابة القسم الأول من مذكرات الأمل قبل أن يتوفى في09 نوفمبر1970م ليترك وراءه باعا عسكريا و سياسيا و فكريا يشهد له كونه كان من أشهر قادة فرنسا في القرن العشرين.[5]

---

[1] عبد القادر خليفي، **قراءة في كتاب (سياسة ديغول الجزائرية – من خلال مذكراته)**، مطبوعة، ص220.

[2] ضاهر، المرجع السابق، ص73.

[3] بديده، المرجع السابق، ص20.

[4] نفسه، ص21.

[5] De Gaulle ,Op cit. p26.

ج–الفـكريـــة :

لقد تعددت مؤلفات ديغول و حملت في طياتها مواضيع متعددة شغلت الحيز العسكري بما يحمله من تطوراته في ظل الحراك الذي كان يشهده العالم؛ دون أن يغفل الجانب السياسي الذي كان ذا تأثير على الوضع الاقتصادي و ما يطمح أن تكون عليه فرنسا، و مبادراته الفكرية تعود إلى بدايات القرن 20م، و يمكن إيجازها فيما يلي:

– **الجندي عبر الأزمنة**: ألف هذا الكتاب بطلب من الماريشال "بيتان"، في 25مارس1925م .

– **حد السيف**(**fil de l'épée**) نشره في 22جويلية1932م، و الواقع أن عنوان هذا الكتاب ومضمونه ينسجم مع التطورات و التغيرات التي اعترت العلاقات الدولية منذ بداية الثلاثينيات من القرن العشرين و التي حملت في ثناياها بوادر الحرب الجديدة، بسبب الأزمات الإجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالنظام الرأسمالي.[1]

– **نحو جيش محترف**(**Vers l'armée de métier**) أصدره عام 1934م، حيث تطرق في هذا الكتاب إلى الإستراتيجية العسكرية الجديدة، التي تستوعب التطورات التي يشهدها العالم منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ و تقوم هذه الإستراتيجية على إصلاح عسكري شامل، بمعنى بناء جيش دائم و محترف يبلغ تعداده مئات الآلاف على عكس ما كان معمول به من قبل، إلاّ أنّ مطالب ديغول لم تلق قبولا لدى صناع القرار، لكن هذا الكتاب أثار اهتمام الألمان من بينهم الزعيم أدولف هتلر.[2]

– **فرنسا و جيشها** (**La France et son armée**) ألّف هذا الكتاب في 1938م.[3]

– **مذكرات حرب** (**Mémoire de guerre**) تفّرغ ديغول لكتابة القسم الأول من مذكراته بعد استقالته في جانفي 1946م أي بعد الحرب العلمية الثانية، و لقد كتبها في ثلاث أقسام.

- **النفير**1940م–1942 م،منشورات عويدات،1968م.

– **الوحدة** 1942م-1944،منشورات عويدات1969م.

- **الخلاص**1944م-1946م،منشورات عويدات1970م.[4]

---

[1] بورغدة ، المرجع السابق، ص ص153،154.

[2] نفسه، ص155.

[3] De Gaulle,Op cit. p 08.

[4] شارل ديغول، **مذكرات الأمل**، تر سموحي فوق العاده، مر احمد عويدات، ط1، منشورات عويدات، بيروت،1971،ص6.

- **مذكرات الأمل(Mémoire de l'espoir)**، كتب ديغول هذا القسم بعد استقالته الأخيرة في 29 افريل1969م و هي آخر مؤلفاته مكونة في فصلين:

-**التجديد** 1958م-1962 م، منشورات عويدات،1971م.

-**الجهد** 1962م –...، منشورات عويدات،1971م.[1]

– **(Extraits Choisis par l'institut Charles De Gaulle Pour L'Avenir)** محاولين ترجمتها **"مقتطفات مختارة من حياة شارل ديغول"**؛ أدرج في هذا الكتاب عناصر تمهيدية بطريقة كرونولوجية عن حياته في ثلاث أجزاء؛ الجزء الأول يحمل عنوان "فرنسا و الفرنسيين" يتحدث فيه عن برامجها و ما تشهده من وحدة تارة و إنقسامات تارة أخرى؛ أما في الجزء الثاني فلقد خصصه "للأرض و المجتمع و المشاركة" شارحا هذه العناصر كل على حدى من الأرض و المؤسسات؛ ثم "المجتمع و الاقتصاد"؛ و المشاركة من حيث الحيوية المهنية و الأقاليم و دور مجلس الشيوخ؛ ثم يختمها بالجزء الثالث الذي يتحدث فيه عن "الاستقلال والحرية" ضاما عناصر عن النظام النقدي الوطني ثم الدفاع الوطني، و عنصر آخر حول أوروبا، نشر هذا الكتاب سنة1973م.[2]

د–مبـادئـه:

لم يكن ديغول حسب ما جاء في بعض الكتابات التاريخية من الشخصيات التي تسير وفق أهواء الآخرين، أو من الرجال الذي تجرفه الأحداث دون أن يعرف الخلاص من المآسي التي تعانيها بلاده، و ذلك راجع لكونه ذا شخصية قوية مليئة بالثقة و الغرور و يتجلى لنا ذلك من خلال:

– الإحساس بدور التاريخ وضرورة مسايرته و المقصود من ذلك انه لا فائدة من التحسر على الماضي والتفكير فيه؛ في وقت يكون الزمن قد تغير وفرض شيئا جديدا.

– المنطق العقلاني و الواقعية التجريبية كونه كان متشبعا بالفكر الديكارتي هو ما صبغ فيه هذا المبدأ الذي يعبر فيه على ضرورة إدراك الحقيقة وعدم التحايل؛ مع اتخاذ موقف يكون حسب الوضع السائد؛ و ليس ما تفرضه الرغبات لأنها حتما ستصطدم بالواقع[3].كما اتصف بقدرته على التكيف مع الأحداث فلقد كان ديغول في الظاهر متعاليا كله تصميم وثقة بالنفس وهذا ما إلتمسناه في مذكراته؛ فلقد كان لا يعرف التنازل و الخضوع للأحداث؛ إلاّ أنّه في بعض الأحيان

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص07.

[2] De Gaulle ,Op cit. p04.

[3] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008،ص99.

كان صموده عقيما أمام مصاعب يتعسر الوقوف أمامها؛ وهذا لا نستشعره فيه لأنه ذا قدرة على إخفاء ضعفه و ترددات؛ فلقد وصفه أحد الصحفيين الفرنسيين قائلا:

"ديغول علم و لكنه علم تنفح رياح التاريخ ثناياه في جميع الاتجاهات ويرفرف حسب الظروف السياسية...فالسلطة الديغولية[1] التي لا تعرف التراجع على حد قولها، تتراجع في الواقع، أو تأخذ في التذبذب كلما تصدت لها قوة الشيء من الحزم، وتكتفي بتفادي العقبة التي لا تقوى على مواجهتها لقد حملته الآفلان على التراجع...".[2]

– عدم تقييد النفس و سعيه للاحتفاظ بالحرية الكاملة فلقد صرح في إحدى الندوات التي قام بها في1953م قائلا: "عندما كنت على السلطة، لم تكن فرنسا لأحد، كنت ارتكز على الروس للاحتفاظ بحريتي تجاه الأمريكان والانجليز، ومع ذلك لم أتنازل عن شيء للروس..."؛ وهذا ما وجب توفره في الحاكم؛ فـ"ديغول"يرى بأن تغيير الرجال هو أسلوب من أساليب الحكم.[3]

– خدمة البلاد و الشعب هو منهج عمده ديغول، حيث اتسم بالتروي في اتخاذ القرارات و عدم إبداء العصبية و التسرع؛ فلقد سعى دوما أن يكون القائد غير راغب بلعب دور الشخصية الثانوية معتمدا على قاعدة متينة و هي الرأي العام؛ مستغلا ضعف خصومه لكسب مكانته.[4]

– الثقة في قراراته فلقد عرف "ديغول" كسياسي أن يفرض شروطه وسعيه لتكون بلاده في إطار ما يعرف بفرنسا العظمى، رافضا كل أمر يجعل مصلحة الأمة طوع المصالح الخاصة؛ فلقد صنع في فترات حكمه الدستور الفرنسي على مقاسه لكي يستطيع القول "أنا فرنسا و فرنسا أنا".[5]

من خلال هذا يتضح أن ديغول صقلت شخصيته العديد من الحوادث، ما جعله يضع تصورات تحفظ له مكانته و مكانة بلده فرنسا حتى و لو كان على حساب المستعمرات أو الدول العظمى، أو حتى فئة الحكام من بلده، هذا ما نلتمسه في مذكراته التي خصصنا جزء منها للدراسة.

---

(1) Les Gaullistes :حزب فرنسي يميني يتصل إيديولوجيا بالتراث الديغولي ويشكل حاليا الحزب الأكبر ضمن مجموعات الأحزاب اليمينية، الزعماء الذين أسسوا الحزب عام 1958م كانوا في معظمهم الذين شاركوا في تأسيس حزب التجمع الشعبي الفرنسي ما بين1947م–1953م؛ إلا أن ظروف 1958م كانت خلاف ذلك فأراد ديغول أن يكون اسم الحزب التجمع الشعبي لكن رفاقه أصروا على اسمه الذي يحمل مبادئ وفكر ديغول.انظر: الكيالي،الموسوعة، المرجع السابق،ص ص 742، 743.

(2) بلحاج، المرجع السابق، ص ص99، 100.

(3) نفسه، ص100.

(4) ديغول، المصدر السابق، ص ص13،14.

(5) ضاهر، المرجع السابق، ص73.

المطلب الثاني :دراسة كتاب (مذكرات الأمل).

إن مذكرات الأمل هي منطلق مشروعنا و بحثنا العلمي، والتي تعتبر من الكتابات الفرنسية التي تناولت تاريخ الثورة الجزائرية؛ و كاتبها من الشخصيات الرئيسية المساهمة في تحريك الأحداث لذلك بعد أن قدمنا الشرح الوافي عن شخص ديغول ؛ وجب علينا أن نتناول دراسة لمذكراته من حيث الجانب الظاهري و تبيين موضوع عناصرها من خلال محتوى الكتاب؛ و هي كالتالي:

1-الجانب الظاهري :

- **اسم الكاتب** :"شارل ديغول"(Charles de gaulle) .[1]
- **عنوان الكتاب** :مذكرات الأمل (Mémoires D'espoir) .

إن العنوان الذي خصه ديغول لمذكراته"الأمل" نابع عن الآمال التي كانت كامنة في نفوس المستوطنين و الحكام الذين سبقوه في إبقاء الجزائر فرنسية؛ و هو أمل كان يؤمن به ديغول في فترة حكمه الأولى حيث قال"مهما بلغ حلمنا في الماضي، ومهما أبدينا أسفنا اليوم وعلى الرغم من أن الأمل كان يساورني، في الأزمنة الغابرة..."[2]؛ هذا الفكر الذي كان يشجعه ديغول تغير بفعل التغيرات؛ هو ما جعله يهدف إلى بناء دولة فرنسية ترقى لمصاف الدول العظمى مع إنشاء جيش عسكري حديث؛و اكتساب قوة نووية إلى جانب الدول الأخرى. مدرجا أن أمل الجزائريين هو الحصول على الاستقلال لا غير.

- **ترجمة** :سموحي فوق العاده (Samouhi fokeladeh) .
- **مراجعة** :أ حمد عويدات (Ahmad oueidat).
- **الطبعة** :الأولى.
- **دار النشر** : منشورات عويدات (Edition oueidat).

لقد كانت دار عويدات من الوجهات التي اعتمد عليها ديغول لتساهم في ترجمة ونشر كتاباته؛ حيث لم تكن مذكرات الأمل أول منشور نشر في هذه الدار؛ و إنما سبقته مذكرات الحرب التي استهل أول نشر له في 1968م،وهو ما تبينه رسالة التي بعث بها الى احمد عويدات.[3]

– **بلد النشر** : بيروت (Beyrouth).

---

[1] انظر المطلب الأول من المبحث الأول.

[2] ديغول، المصدر السابق، ص54.

[3] نفسه، ص ص7، 8.

- **سنة النشر** :1971م.

بعد سنة من اعتزال "ديغول" عن مهامه كرئيس جمهورية سنة1969م انكب في كتابة المذكرات التي تم نشرها في 1971م بعد وفاته بسنة، لتصبح من الكتابات الفرنسية التي شغلت المرحلة الثالثة في تطور الكتابات؛ التي عرفت بمرحلة المؤرخين الأكاديميين التي أتاحت للمذكرات والشهادات المجال للبروز؛ ليتولى الكتابة كثير من القادة الفرنسيين سواء السياسيين أو العسكريين الذين ضمنوا كتاباتهم مشوار حياتهم و الأحداث التي شهدها عصرهم[1] .

-**عدد الصفحات**:405 صفحة.

–الوصف الخارجي للكتاب: تحمل المذكرات في واجهتها الأمامية ذات الغلاف السميك المكتسي باللون الأسود؛إسم الكاتب"الجنرال ديغول"و يتوسطها العنوان **مذكرات الأمل**؛ لتتذيل الصفحة بدار النشر منشورات عويدات؛ مكتوبة باللون الأصفر بخط مزخرف. أما الواجهة الداخلية فتحمل نفس المعطيات و لكن بتفصيل أدق فلقد أضاف قسم التجديد1958م–1962م مع إسم المترجم الدكتور "سموحي فوق العاده"والمراجع "أحمد عويدات"، ثم منشورات عويدات شارع بدارو، بيروت، هذه الصفحة توجد باللغة الفرنسية في آخر المذكرات.[2]

2–محتوى الكتاب:

– صفحة خاصة بحقوق الطبع والاتفاق بين المؤلف والناشر الذي كان بتاريخ 29اكتوبر1970م؛ وفي آخرها يوجد رقم الطبعة الأولى والسنة1971م؛ و هذا ما نجده أيضا في آخر المذكرات باللغة الفرنسية.

–أما الصفحة الموالية فخصصت لمؤلفات المؤلف؛ مذكرات الحرب بأقسامها الثلاث: النفير ثم الوحدة و الخلاص مع تحديد أطرها الزمنية وسنوات نشرها من طرف عويدات للنشر. ثم يتمها بمذكرات الأمل بقسميها التجديد1958–1962 و الجهد1962–...مع ذكر دار النشر و السنة يتضح أن القسم الثاني لم يكتمل لأن ديغول توفي قبل أن يتمكن من ذلك؛ لكنه ترك فكرة هذا القسم من خلال الرسالة التي بعث بها السيد بيار لويس بلان المدرجة في آخر المذكرات التي تبين أنّه أراد أن يكتب الجهد في سبعة فصول مختلفة المضامين باختلاف المجالات.[3]

---

[1] رابح لونيسي، **دراسات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية**، ط1، دار كوكب، الجزائر،2012 ، ص299.

[2] انظر الملحق رقم:01، ص119.

[3] ديغول، الأمل، المصدر السابق، ص6.

– بالإضافة إلى أنّ المذكرات في صفحاتها الأولى تحمل رسالة بعث بها الجنرال ديغول إلى السيد أحمد عويدات التي يعرب فيها عن إنهائه الجزء الأول من مذكرات الحرب التي أصبحت محل أنظار القراء؛ و الشكر و العرفان للناشر حاملة في الأعلى سنة الإرسال؛ هذه الرسالة موجودة بالنسختين الفرنسية و العربية غير أن الأخيرة لا تحمل توقيع الكاتب.[1]

– المقدمة غير موجودة في المذكرات فهو يتناول مباشرة العناصر التي رقمها مدرجا عناوين في كل قسم خاص بالتجديد؛ أما القسم المتعلق بالجهد فهو خال من العناوين رغم أنه تناول عنصرين دون أن يكمل العناصر الأخرى؛ و هذا ما نستوضحه من خلال الفهرست التي في آخر المذكرات.

– ملخص القسمين:

من خلال تناولنا للجانب الظاهري للكتاب ارتأينا أن نتبعه بمعلومات عن كل قسم من المذكرات و التي نطرحها كالتالي:

– التجديد 1958–1962.

يحوي هذا القسم على سبعة عناصر؛ ذات عناوين تمتاز بالاختلاف و الشمولية من حيث المجالات و الأطر الجغرافية و هي :

1– المؤسسات: يتناول فيه تاريخ فرنسا ومكانتها بين الدول العظمى؛ و المتغيرات التي تحكمت فيها و أثرت على جيرانها، مبرزا الاضطرابات السياسية و الاجتماعية، التي أثارت فكرة عودة ديغول؛ و الساخطة على سياسة الأحزاب التي أدخلت البلاد في المشاكل؛ و أثرها على المستعمرات الفرنسية ليخص منها الجزائر بقوله"ولكن موضوع مصير الجزائر هو الذي أبرز ارتباك نظام الحكم بأقصى شكل ممكن..."[2] متناولا أثر ثورة أول نوفمبر1954م على فرنسا، و لجوء بعض الحكام الفرنسيين إلى الاستنجاد بشخص ديغول للفصل في المسألة الجزائرية رغم معارضة البعض؛ بعد حوادث 13ماي 1958م.[3]

2– أقاليمنا فيما وراء البحار:ترأس ديغول و إسهاماته في الإصلاحات التي باشر فيها في كل الميادين؛ وأراء دول العالم في قضايا التحرر؛ و فكرة ديغول في إعطاء حق تقرير المصير للمستعمرات الفرنسية الواقعة فيما وراء البحار؛ مع التحفظ على الجزائر كمسألة استثنائية؛ ليبينها بقوله:"مصير

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص ص07، 08.

[2] نفسه، ص20.

[3] نفسه، ص ص09-44.

الجزائر؟ لم نكن هنا أمام وضع يقتضي حلا وديا؛ كنا أمام مأساة كاملة...."[1]و أعلن أن الثورة حققت نجاحات داخليا وخارجيا؛ ليفكر في أن الحل هو أن تمنح فرنسا حق تقرير المصير للجزائر. مبين الإستراتيجية التي يرمي إليها من وراء ذلك. ثم يسرد رحلاته و زياراته المختلفة؛ ليصل إلى إعلانه عن"سلم الشجعان" و"مشروع قسنطينة" و"مخطط شال"،مع إعرابه عن فتح باب "المفاوضات" وفق شروطه، ورد فعل القادة الجزائريين منها، ورد فعل الفرنسيين من حق تقرير المصير.[2]

3– الجزائر:خص هذا العنصر بالجزائر فقط؛ مبينا فيه إسهاماته في منح الجزائريين تقرير المصير؛ و مشيدا بجهود العسكريين الفرنسيين؛ مبينا على أنّه هو الشخصية المحنكة لمثل هذه المواقف؛ و بين العلاقة التي يجب أن تكون بين البلدين؛ لينتقل إلى مرحلة من مراحل الثورة المهمة وهي مرحلة المفاوضات إبتداء من"مولان"ومنتهيا "بايفيان الثانية"؛ محددا أسماء الوفد الجزائري والوفد الفرنسي عارض المطالب التي طرحت على طاولة المفاوضات مدرجين قضية التجارب النووية وردود فعل الفرنسيين على ذلك من خلال إنشائهم للمنظمة السرية الإرهابية؛ ومحاولتهم لاغتيال الجنرال ديغول مرتين.[3]

4–الاقتصاد: أبرز فيه أن للسياسة علاقة وطيدة بالاقتصاد؛ و إذا كان هذا الأخير مزدهرا فإنه يرفع من مستوى المجالات الأخرى؛ لذا ركز عليه ديغول في إصلاحاته رغم المعارضة الحامية الوطيس، لذا نصح و عمد على أن يكون الاقتصاد مواكبا للعصر ويتطور مع مقتضيات التقدم شارحا إمكانيات فرنسا الاقتصادية، واضعا برنامجا أصبغ عليه إلزامية التطبيق، مع ذكر الثروة التي جنتها فرنسا وضرورة تشغيلها؛ معبرا على أن العنصر الاجتماعي هو المحرك لها حتى تصل فرنسا إلى مصاف الدول الإقتصادية الكبرى بتأسيس مؤسسات و وزارات خاصة لتسيير الأمور وفق كفاءات وخبرات؛ مع الاهتمام بالصناعة والزراعة و التجارة و أهم القواعد التي تقوم عليها .[4]

5–أوروبـــا:يضمن في هذا العنوان تاريخ فرنسا وما تعرضت له من قبل حكومة فيشي التي دخلتها و قامت بنهبها؛ ليكمل الحديث على موقع فرنسا في ظل الحرب العالمية الأولى والثانية؛ ليبين أن فرنسا بعدهما أصبحت محل سلم بين قوتيين جديدتين الاتحاد السوفيتي و أمريكا؛ شارحا

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص49.

[2] نفسه ص ص45-94.

[3] نفسه، ص ص95-146.

[4] نفسه، ص ص147-181.

موضع بعض دول أوروبا و مكانتهم في ظل الصراع مع السوفييت؛ في خضم كل هذا فإن فرنسا كانت تبني نفسها لتصبح في مصاف الدول العظمى؛ شارحا العلاقات التي بدأت تربطها مع الدول الأوروبية الأخرى في المجال الاقتصادي وحتى السياسي؛ لكن هذه العلاقات لم يكن يسودها الوفاق دائما وإنما تخللتها اضطرابات.[1]

6–العـالـم: شرح فيه موقف الدول الأوروبية من الوحدة في وقت كان العالم يشهد الحرب الباردة و هو ما جعلهم يقفون في مصاف أمريكا؛ ذاكرا المؤتمرات مثل "يالطا" الذي سمح لروسيا بالتفوق.كما تطرق إلى المشاريع التي أعقبت الحرب مثل مشروع "مارشال"؛ ليستشعر مدى قوة كل معسكر وإمكانياته .مبينا على انه حتى ولو حدثت حرب عالمية فإن مآلها إلى الصلح في الأخير لأنه هنالك شعوب تؤمن بأنها لن تحارب ويكون بذلك وجوب الانفراج الدولي؛ بالإضافة إلى ذكره موضع فرنسا من ذلك ومساعيها للتخلص من الدمج ضمن الحلف الأطلسي؛ كما ذكر مدى قوة فرنسا بامتلاكها السلاح الذري؛ ومساهماتها في بلاد المشرق العربي الى جانب بريطانيا؛ مع تطرقه إلى وضع العالم في كنف الحرب الباردة؛ و المكانة التي أصبحت عليها فرنسا في حل قضاياها بنفسها.[2]

7–رئيـس الدولـة: استهل ديغول القول بتكوينه للمؤسسات التي أضفى عليها شكلا لترقي لقمة الدولة؛ ثم شرح مهام رئيس الدولة في كنف الجمهورية الثالثة والرابعة والذي كان دوره رمزيا؛ ولكن بعد تعيينه–ديغول–وضع دستورا خاصا به ليصبح القائد لا المقتاد؛ ثم تطرق الإصلاحات التي بادر بها؛وعلاقته بمؤسسات الدولة ووزرائها ساعيا دوما الى سماع المطالب وناصحا لإبراز النقائص لتصحيحها، حاكما زمام الأمور في يده متقصيا الأوضاع عن طريق خرجاته الميدانية؛ ليرفع حسب رأيه فرنسا الى القمة.[3]

–الجـهـد 1962–...:

ضمنه في فصلين بدون عناوين؛ يتناول الفصل الأول من الصفحة 333– 365؛ أما الفصل الثاني من الصفحة 366 - 404. فلقد خصصهما لأن يكونا سياسيين فحسب و يشملان على

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص ص182–220.

[2] نفسه، ص ص221–296.

[3] نفسه، ص ص297–329.

التوالي (استفتاء أكتوبر1962، تشكيل حكومة"بومبيدو"، الرقابة، حل المجلس، الاستفتاء إلى جانب الانتخابات، إعادة الانتخابات في ديسمبر 1965م ليكون هجوما عام للأحزاب...).[1]

هذا القسم لم يكتمل بسبب وفاة ديغول؛ أما فيما يخص خمسة فصول الباقية فاثنان منهما يكونان اقتصاديين و اجتماعيين معالجا من خلالهما كل القضايا؛ أما الاثنان الآخران خصصهما للعلاقات الخارجية و ما يسودها من مآسي، و الأعمال و الزيارات؛ ثم ليختم بفصل أخير ذا طابع فلسفي يبرز فيه رأيه عن فرنسا و العالم و أوروبا.[2]

ومنه كتابات ديغول في هذه المذكرات تناولت مستعمرات فرنسا وأقاليمها فبما وراء البحار مع المكانة التي يأمل أن ترتقي إليها فرنسا، غير مغفل الجزائر التي جعل مكانتها فوق كل مستعمرات فرنسا الأخرى.

إنّ تمسك فرنسا بالجزائر لا يرجع لمدى تعلقها بها أو رغبتها في رفع مكانتها و إنما يعود ذلك إلى المصالح التي لطالما وجدتها بأرض الجزائر وساهمت في حفظ مكانتها بين الدول الكبرى، وعملت على تحسين اقتصادها، و مكنت فرنسا عبر تاريخها الاستعماري من أن تبسط نفوذها على معظم القارة الإفريقية، و تمكينها من الوصول إلى أقاليم فيما وراء البحار، هي أسباب لم تكن مبهمة على الأغلبية، و لم يمتنع ديغول من البوح بها في مذكراته، فمطامع فرنسا كانت أكبر من ذلك ليس غاية في تحقيق المصالح فقط، و إنما حقدا على شعب لطالما وقف ضد من يمس ويغتال بلده.

جوانب عدة ضمنها ديغول في مذكراته، لكننا اخترنا أن نتناول موضوعا محصورا في السياسة الفرنسية بالجزائر، فوجدنا أن ما يخدم دراستنا وموضوع أطروحتنا هما العنصرين الثاني و الثالث من القسم الأول لمذكرات الأمل المعنون بالتجديد 1958-1962 م المدرجان بعنوان أقاليمنا فيما وراء البحار و الجزائر، اللذان تحدث فيهما ديغول بإسهاب عن القضية الجزائرية وكيفية حله لها من وجهة نظره التي تتماشى مع مصالح فرنسا، باستخدامه للقوة ميدانيا و المناورة و الإغراء علنا.

و قبل الولوج في السياسة تطلب منا الأمر أن نعرج على أهم الأحداث التي دفعت بديغول أن يتقلد السلطة للمرة الثانية ابتداء من 13 ماي 1958م، مع الإلمام بالإصلاحات التي باشر بها على كل الأصعدة.

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص405.

[2] نفسه، ص 405.

المطلب الثالث:عودة ديغول إلى السلطة.

لقد استطاعت الثورة الجزائرية التي انطلقت بإمكانيات بسيطة ومحدودة للغاية في الفاتح من شهر نوفمبر1954م، وبعد مرور أربع سنوات من اندلاعها، أن تحدث شرخا هائلا داخل كيان الدولة الفرنسية بكل هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية[1]، ويتضح لنا ذلك من خلال :

1– حركة13ماي1958:

إنّ انفجار هذه الأحداث في صبيحة 13ماي لم يكن بالأمر الاعتباطي، و إنما كانت لها ظروف سابقة نذكر منها على سبيل المثال، ارتفاع النفقات العسكرية الموجهة للجيش الفرنسي في الجزائر الذي قدر عدده مع بداية 1958م ما يزيد عن نصف مليون جندي، مما انعكس بالسلب على الجانب الاجتماعي وتحسين المستوى المعيشي للشعب الفرنسي.[2]

هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي وبالضبط في مستعمراتها التي فقدتها فرنسا مع مرور الوقت، تكبدت فيها خسائر كبيرة الشيء الذي أحبط معنويات الفرنسيين في البلد الأم وحتى في الجزائر[3]. بالإضافة إلى التصدع السياسي الذي عرفته فرنسا في ظل الجمهورية الرابعة؛ إذ بقيت فرنسا ابتدءا من 15 افريل بدون حاكم –بمعنى أنها عرفت فراغا سياسيا– وبالرغم من محاولات الرئيس الفرنسي"روني كوتي"تدارك الوضع بطلبه من "جورج بومبيدو"و"ريني بيليفان" لتشكيل حكومة جديدة إلا أن محاولتهما باءت بالفشل، بسبب حالة الفوضى والسخط التي انتشرت في أوساط الفرنسيين ضد البرلمان،كما تكرر نفس طلب بدعوة الجنرال"موريس"لتولي زمام الأمور إلا أن هذا الأخير رفض ذلك[4].

ليتم في آخر المطاف الاتصال بالسيد بيير فليملان [5]الذي تقرر تعيينه رئيسا للمجلس في 09 ماي كونه كان رجلا أمينا وقويا، واضح الخطى، صارم الرأي، ويتضح ذلك في تصريحاته قائلا: "الذي يتحمل المسؤولية الحكم يصبح ممنوعا من تقنيع كلماته والمداورة بمقاصده،ولابد من الإعلان الصريح عن مذهبه،إنها مسالة نزاهة..."لكنه فشل الآخر بسبب تحدثه بلهجة معتدلة عن

---

(1) قليل، المرجع السابق،ج2، ص137.

(2) نفسه، ص137.

(3) بوعزيز، المرجع السابق، ص17-20.

(4)عباس، المرجع السابق، ص271.

(5) بيير فليملان Pierre Pflimlin: كلف يوم 8 ماي بتشكيل حكومة بعد سقوط حكومة فليكس غايار، كان مؤيدا للتسوية والتفاوض مع الجبهة فثار الأوربيون ضده مباشرة ، و اخذوا يعدون لثورتهم ضد النظام الفرنسي.انظر:بلحاج، المرجع السابق، ص87.

المفاوضات مع (ج.ت.و)؛ وهذا ما لم يتقبله المتطرفين الفرنسيين من المدنيين والعسكريين في الجزائر ومن سيقود المهمة صوب الفشل هما تنظيمان اثنان؛ في فرنسا "جماعة الديغوليين"[1] التي عملت على تغذية الابتزاز و المناورات التي تعرض لها المستوطنون الأروبيين في الجزائر.[2]

أما في الجزائر فقد تولت المهمة تنظيم يعرف بـ"جماعة السبعة"[3]، حيث كان يتمحور هدفهم الحقيقي في تشكيل لجنة السلامة العامة مكونّة من 74 عضوا من طرف الجنرال"ماسو"[4]، كما تعرف أيضا"بحكومة إنقاذ"[5]، وفي نفس الوقت الدعوة إلى استسلام الجيش للسلطة؛ خاصة بعد الوضعية الصعبة التي عرفتها الجزائر جراء سخط الغلاة والضباط والمعمرين الداعين الى الجزائر فرنسية، ضف إلى ذلك الاصطدام القائم بين المضليين و المشاة، وحالة التمرد لدى القيادة العامة للجيش الفرنسي بزعامة الجنرال "صالان"[6].

فكانت الخطة المدبرة هي تنظيم مظاهرات صاخبة في صبيحة 13ماي 1958م[7] من طرف ألاف المستوطنين الغاضبين حفاظا على امتيازاتهم؛ منادين بإنقاذ "الجزائر الفرنسية" و العمل على تبني أنظمتها السياسية من طرف الرافضين لهذا التكامل تحت ضغوطات الجيش الفرنسي ، بالإضافة إلى وصول شاحنات محملة بجمع من المسلمين يقودهم عسكريين و وحدات جيش المضليين بمدينة الجزائر التي كان يسودها جو من الرعب[8]. اتجهوا إلى ساحة قصر الحكومة التي تعاقب على منصة

---

(1) كانت هذه الحركة برئاسة "ليون دالباك" و"مشال دوبيري"،" جاك سوستال"،"أوليفي غيشار"،"فكار روجي فري" ، "بياجي"، "ديلماس"... الخ انظر: عباس فرحات، **تشريح حرب**، تر. احمد منور،دار المسك،الجزائر، د.ت، ص311.

(2) باتريك ايفينوا وجون بلانشايس، **حرب الجزائر(ملف وشهادات)**، ج2، تر.داوود سلامنية، الوعي،الجزائر، 2013، ص63.

(3) بقيادة "لاغايارد" ويحيط به كل من "مارتيل"،"كرسيبان"،والدكتور "لوفيفر"،"اورتيز"،"غوتاني"،"باي".انظر:فرحات،نفسه.

(4) ماسو: كان قائدا في الفرقة العاشرة للمضلين ، له العديد من المحاضرات دعى فيه الى ممارسة التعذيب للحصول على المعلومات، وكان خبيرا في الحرب السيكولوجية.انظر: فريدة نعمي، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958–1962م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في لتاريخ الحديث والمعاصر، ج خيضر، بسكرة،2012–2013، ص16.

(5) ظهرت في 12 ماي 1958م أنشأها ضباط ومدنيون برئاسة الجنرال "ماسو" ومنحت للجنرال "صالان "الذي أصبح حاكما عسكري ومدني للجزائر، ووزعت على العسكريين وظائف المسئولين المدنيين في الحكومة العامة،حيث شجعت الحكومة على اتخاذ مواقف القتال ضد النظام القائم بسبب عجزه، هادفا الى إخضاع الإدارة الى سلطته، إلا انه حدث انشقاق داخل هذه اللجنة .انظر:ديغول،الأمل،المصدر السابق، ص26.

(6) علي كافي، **من المناضل السياسي الى القائد السكري1946–1962**، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 1999، ص118

(7) تم اختيار 13 ماي لأنه يوم الذي كان محدد لتصويت الجمعية الفرنسية على رئيس حكومة جديدة "بيير فليملان" الذي عينه الرئيس الفرنسي "روني كوتي" يوم9 ماي بعد فشل سابقيه.انظر: بلحاج، المرجع السابق، ص 85.

(8) Yves Courrière, **LA guerre d'Algérie**, Ed. CASBAH, Alger, p313

منصة الخطابة عدد من زعمائهم الذين تحدثوا بإسهاب عن تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في البلاد ومحملين حكومتهم مسؤولية الوصول الى هذا الضعف. "و اخذوا ينادون بشعارات الجزائر فرنسية والتآخي بين الفرنسيين والجزائريين ثم احتلوا دار الحكومة معلنين لجان إنقاذ عام في كل مدينة(...)وسرعان ما انضم إليهم الجيش العامل في الجزائر وفي مقدمتهم الجنرال "صالان" والجنرال "ماسو"لتمتد هذه الحركة الى جزيرة كورسيكا".ليستولي قادة الجيش الفرنسي على الحكم بصفة مباشرة- هو تمرد عمده الرافضين عن التخلي عن الجزائر و الساخطين عن السياسة الفاشلة التي انتهجها حكام الجمهورية الرابعة، من غير الرجوع إلى الإدارة سواء بالجزائر أو في فرنسا. [1]

كانت هناك محاولات حثيثة من طرف الحكام الفرنسيين للتصدي لهذا الوضع من خلال تقديمهم ترضيات لهؤلاء المتظاهرين، هي مساعي للحكومة الفرنسية من اجل الثبات و الصمود في وجه هذا التيار الجارف لكن محاولاتها دون جدوى لينتهي الأمر في الأخير لانهيار أركان الجمهورية الرابعة؛ و تبدأ مسيرة البحث عن منقذ يأخذ بيد البلاد إلى بر الأمان[2] ، ليستقر الوضع الوضع تماما في01 جوان 1958م من خلال الخطابان التي قدمهما ديغول:

الأول كان للجنرال ديغول أمام الجيش الفرنسي الذي وصل الى كورسيكا، مستعدا للدخول إلى فرنسا والسيطرة عليها، إذ جاء في خطابه ما يلي: "لقد شرعت بالأمس في مسار قوي وجاد وضروري للتشكيل الفعلي لحكومة الجمهورية يمكنها ضمان الاستقرار و وحدة للبلاد، آمل أن يستمر المسار حتى نهايته تحت رعاية البلاد كلها بهدوئها وعظمتها وكرامتها، وفي هذا الإطار فان كل عمل يكسر هذا المسار.مهما كانت الجهة التي تأتي منها، و الخطاب الذي يتبناه من شأنه أن يجر البلاد الى عواقب وخيمة ولن اقبل بهذا العمل أبدا". في تصريح آخر قال: " آمل من القوات البرية، البحرية، والجوية أن تتحلى بسلوك نموذجي، تحت القيادة العالية التي نثق فيها...". [3]

أما الخطاب الثاني تمثل في كلمة ألقاها الرئيس "روني كوتي" من خلال رسالة وجهها للبرلمان الفرنسي وكان مضمون هذه الرسالة التذكير بعسر المهمة في الوضع الراهن: "ها نحن ذا على عتبات الحرب الأهلية، و ها أنذا على حرف هذه الهاوية التي تهدد الوطن و الجمهورية معا

---

[1] جميلة بن براهيم، **إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية1958–1962**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ، محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012 /2013، ص44.

[2] قليل،المرجع السابق، ج2، ص143،144.

[3] فرحات، المصدر السابق، ص312،313 .

ألتفت بنداء النجدة صوب أعظم رجال فرنسا، ذلك الذي سبق أن وقف في وجه الظلام رافضا الغبن والدكتاتورية معلنا راية الجمهورية الرجل الذي لا يختلف في أمره فرنسيان".[1]

ومن هنا يتبين لنا أن فكرة عودة ديغول إلى سدة الحكم كانت تتردد في الأوساط بالجزائر وكان المرّوج لها هم رفاقه الذين شاركوه في مشواره العسكري دون أن يكون له علم بذلك كما سبق وان ذكر في مذكراته، ويتضح لنا ذلك من التصريحات التي كانت تدعوا بشدة الى عودته نذكر منها تخوف"لاكوست" من حدوث "ديان بيان فو دبلوماسي"،[2] بالإضافة لمطالب اتحاد الجمعيات المحاربين القدامى بقيام حكومة إنقاذ وطني في أقرب الآجال، و تصريح الجنرال صالان قائد القوات الفرنسية بالجزائر في11ماي 1958م من شرفة الفوروم "ليحيا ديغول" الذي قد سلم الجمهور الثائر مقر الحكومة، وأثار فكرة ديغول علنا.[3]

و هو ما حدث بالفعل بعد التصريح الذي قام به "ديغول" في 15 ماي 1958م في خطاب له يتضمن سبعة اسطر شارحا فيه الأوضاع المتأزمة للبلاد، و في نفس الوقت أبدى استعداده الكامل لتسلم زمام سلطات الجمهورية من جديد[4]. و إدراك العديد من الشخصيات الفرنسية بعد هذا البيان أن الحل لا يكون إلا بترأس ديغول لتتهاطل اعترافاتهم حول مساندتهم له أمثال جورج بومبيدو الذي صرح في 21 من شهر ماي قائلا: "إنني أقف إلى جانب الجنرال ديغول،و"جورج بيني" في22 من نفس الشهر قال:"إن الجنرال ديغول رجل شجاع". [5]

لكن تماطل بقايا الجمهورية الرابعة في الاستسلام، و استمرار التمرد العسكري الذي بدأ بأول عمليات إنزال في كورسيكا في 24 ماي 1958م، كان سببا في تأخر "ديغول" لتسلم مهامه الى غاية 29 ماي بدأ الجنرال في الشروع كحاكم فعلي، بعد أن أعلن "فليملان" استقالته في يوم28 من نفس السنة.[6]

عند تقلد ديغول لمنصبه عمد على اتخاذ عدة إجراءات كانت تهدف إلى إصلاح كل الأمور بما فيها بعض أجهزة الحكم، قبل الشروع في تسيير أمور الجمهورية الجديدة .

---

[1] فرحات، المصدر السابق، ص314.

[2] ديغول، الأمل، المصدر السابق، ص24.

[3] نفسه، ص 24.

[4] ديغول، المصدر السابق، ص28

[5] نفسه، ص30.

[6] محمد عباس،**دوغول...والجزائر أحداث قضايا وشهادات** ، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 221.

2- الإصلاحات الدستورية الأولية:

بعد تسلم ديغول لمهامه إنكب في القيام بمجموعة من الإصلاحات مسّت جميع الميادين رغم معارضة العديد من الأطراف ، إلاّ أنّ هؤلاء لم يجدوا بديلا سوى الرضوخ لأنّ همهم الوحيد هو إنقاذ البلاد من حرب أهلية وشيكة، و التي أعلن عنها ابتدءا في13 ماي في فندق لابيروز إلى جانب الوظائف المختلفة في شؤون الجمهورية ومن سيتولاها.[1]

و بالتالي ما إن وصل هذا الأخير الى السلطة عمد إلى صياغة دستور جديد على مقاسه يمنح للرئيس السلطات الواسعة و يهمش دور البرلمان لأنه كان يرى في الأحزاب السياسية عناصر تفرقة وتشتت[2]و أهم ما احتوى عليه هذا المشروع الدستوري؛ يخير المستعمرات بإفريقيا–ماعدا الجزائر–بين البقاء ضمن الجمهورية حسب قانون خاص أو الانفصال المباشر.ضف إلى ذلك قيام ديغول بإنشاء مؤسسات محكمة في فرنسا تسعى لإصلاح الوضع مع تأييد شعبي و انتخابات تلبي ضرورة القبول بـ"ديغول"من ناحية وموافقة الرئيس روني كوتي من أجل إعطاء صفة الشرعية لحكمه- والذي على أساسه تم انتخابه في12ديسمبر1958م[3]، ليتولى الحكم كأول رئيس الجمهورية الخامسة ولم يدخل قصر "الاليزيه"- الكائن بالعاصمة باريس- إلا في جانفي 1959م إذ أنّه كان من قبل يؤدي مهامه الانتقالية من قصر الحكومة "مات نيون".[4]

بعد أن اختار ديغول مواصلة الحرب في الجزائر، أصبح مضطرا إلى فرض إجراءات مست المجال الاقتصادي و المالي؛ مثل فرضه لضرائب جديدة و التي قدرت بـ250مليار فرنك[5]، بغرض تأمين حاجيات المقاتلين و مستلزمات القتال، وتحقيق الصمود في وجه الثورة الجزائرية وفي نفس الوقت تأمين المنفعة للوطن والمواطنين عن طريق ترشيد الإنتاج وتحديد أوجه الاستهلاك، عن طريق انتهاج سبل تقشفية في الاستهلاك خدمة للمجهود الحربي العام[6]،كما قام بتخفيض قيمة الفرنك من خلال فتح المجال أمام المبادلات التجارية مع الخارج في إطار ما يعرف بـ"الاقتصاد

---

(1) عباس، **دوغول**، المرجع السابق، ص222.

(2) قليل، المرجع السابق، ج2، ص147.

(3) ديغول، **الأمل**، المصدر السابق، ص 44.

(4) عباس، **دوغول**، المرجع السابق، ص223.

(5)أحسن بومالي، **إستراتيجية ديغول في خنق الثورة الجزائرية**، أول نوفمبر،ع30، 20 أوت 1955، م.م.و.م، الجزائر، 1978م، ص08

(6) الكيالي، **الموسوعة**،ج1 ،المرجع السابق، ص237.

الحربي"(Economie de guerre)[1].أما في الجانب العسكري عمل الجنرال على تمديد فترة الخدمة العسكرية التي امتد الى 24 شهرا بدلا من 18 شهرا[2]في سياق الإصلاحات الدستورية ما يعرف"بالدفاع الوطني" (Défense Nationale)[3]. و إلغاء الفوارق الموجودة بين السلم والحرب واعتبار البلاد في حالة حرب دائمة مما يسمح للحكومة الفرنسية بقمع الطبقة العاملة في حالة إظهارها لأي سخط عن الأوضاع أو العمل بانتقاد الحكومة، ويتم ذلك بتشكيل جهازا بوليسيا وعدليا لقمع كل معارضة.[4]

استمرت إصلاحات ديغول في هذا الجانب لأنه كان على دراية بأمور الجيش والمستوطنين ورغبتهما الجامحة في السيطرة على مقاليد الحكم في الجزائر، فلذلك عمد الى الفصل بين هاذين الطرفين. حيث قام في الفترة الممتدة من شهر جوان 1958م الى مارس 1959م بتسريح 1500 رجل من ضباط الجيش الفرنسي سواء عن طريق إحالتهم الى التقاعد أو نفيهم الى أماكن أخرى[5].

كما طلب من الجنرال ماسو وبقية الشخصيات العسكرية الانسحاب من لجان الإنقاذ العمومي التي سبق وان تم تشكيلها بدعم من المستوطنين الاروبيين شهر ماي1958م، وأمر أيضا بحلها ومنع نشاطها، وقد ارجع ديغول أسباب القيام بهذه الإجراءات إلى ضرورة إبعاد مثيري الفتنة و الشغب عن كل ما يخص النشاطات ذات الطابع السياسي[6]، و أمر أيضا بتفعيل أعمال الفرق الإدارية المتخصصة(s.a.s).[7]

---

[1] هو نمط وقواعد إدارة الاقتصاد وفق المقتضيات والظروف التي تفرضها إدارة الحرب، وليس من الضرورة انتظار وقوع الحرب لفرض اقتصاد الحرب. بل أن الدول كثيرا ما تلجا الى اعتماد درجات متفاوتة من إجراءات اقتصاد الحرب في زمن السلم انطلاقا من توقعاتها لخطط العدو أو مخططاتها المستقبلية لتحقيق أهداف ما ، بالإضافة الى ذلك فان اقتصاد الحرب يفرض نظرة جديدة الى مسالة توزيع مناطق الإنتاج وحجم المصانع انطلاقا من ضرورة حمايتها في وجه غارات العدو وهذا كله يتضمن ويفترض التقليل من الاعتماد على الدول الخارجة الى أقصى درجة ممكنة في حربه ضد الجزائر؛ وذلك لاحتمال تعرض خطوط الإمداد الى التدمير ، أو لعدم ضمان استعداد الدول الأخرى للاستمرار في التموين.انظر:الموسوعة،ج1، المرجع السابق، ص237.

[2] أول نوفمبر،ع30، المرجع السابق، ص08.

[3] ويقصد به مجمل التدابير والتنظيمات العملية التي تستهدف حماية الوطن، و تشكل التجسيد العملي لنظرية الأمن التي تتبناها أمة من الأمم، شرطة ألا يمس هذا النظام القواعد العامة للسلم والمبادئ الإنسانية، وألا يكون قائما على الغزو والعدوان. انظر: الموسوعة، ج2، المرجع السابق، ص284.

[4] أول نوفمبر، بومالي ع30، المرجع السابق، ص08.

[5] حسينة حماميد، **المنظمة العسكرية السرية في الجزائر 1961–1962م**، دار الإرشاد، الجزائر، 2013، ص64.

[6] نفسه، ص64.

[7] نفسه، ص65.

و في الأخير قام ديغول بالإعلان في خطاب له حول سياسة المصالحة، بإجراء استفتاء في 28 من شهر سبتمبر 1958م، لإجراء تعديلات لدستور الدولة الفرنسية، والغرض وراء ذلك هو اكتساب تأييد شعبي لسياسته، خاصة بعد أن تأكد ديغول بأنه ليس مدعما من طرف الجيش الفرنسي ولا من المستوطنين الاروبيين في الجزائر، فلذلك ارتأى أن الوسيلة الوحيدة لتنفيذ سياسته هو خلق طبقة مؤيدة له، وعلى هذا الأساس طلب الجنرال من الشعب الفرنسي أن يصوت على سياسته الجديدة – المتمثلة في إدخال التعديلات على الدستور الفرنسي كما سبق وان اشرنا– ومن أهم ما جاء فيه[1]:

– سيادة الشعب.

– خضوع العسكريين للقادة المدنيين.

–حل تفاوضي للجزائر.

–حل المنظمات اليمينية المتطرفة.

تحصل ديغول على تأييد مطلق من الشعب الفرنسي على الدستور الجديد بنسبة تصويت قدرت ب76 بالمئة، من مجموع الناخبين الفرنسيين الذين قدروا بنسبة 96 بالمئة. كما حصل ديغول وحزبه في الانتخابات البرلمانية في 23و30 نوفمبر على 189 مقعد، ونال المستقلون 120مقعد وبذلك أصبح هؤلاء يتمتعون بالأغلبية الساحقة في البرلمان الفرنسي[2].وبذلك فرنسا في عام 1958م تكون قد دخلت عهدا جديدا، تميز ببروز وطغيان شخصية ديغول الذي طرح نظاما يتسم بإلزامية التطبيق رغم معارضة العديد من الأطراف[3].

لتبدأ مساعي ديغول من ناحية أخرى الى العمل على كسب الرأي العام العالمي، بعد تأكد من تأييد الشعب الفرنسي لسياسته؛ وذلك من خلال إثارة العصبية اللاتينية والغرب ضد الجزائر، حيث اشترط ديغول على الدول التي تريد الحصول على صداقة فرنسا لابد عليها أن تكون مساندة لسياستها في الجزائر وهذا يكون إما بالدعم المادي أو المعنوي[4].

ولتحقيق غايته راح ديغول يصرح بتصريحات يفتخر فيها بالجنس الأبيض بقوله: " و إنّني أجسد نفسي بينكم أيها اللاتينيون فخورا بكوني لاتينيا وأوروبيا غربيا".كما قام بتجنيد رجال الاقتصاد

---

[1] حاميد، المرجع السابق، ص65.

[2] نفسه، ص ص66،67.

[3] ديغول، الأمل، المصدر السابق، ص53.

[4] بومالي، أول نوفمبر، ع30، المرجع السابق، ص 07.

والبنوك ضد الثورة الجزائرية، عن طريق التلويح لهم بثروات الصحراء واستغلالهم لها، بعد أن كانت الصحافة الفرنسية دائما ما تتحدث عن غاز الصحراء وخيرات النفط الجزائري التي ستنعم بها فرنسا بعد قضائها على الثورة.[1]

ليشرع ديغول بعد الإصلاحات الدستورية التي قام بها منذ توليه السلطة، في مهمة جاء من أجلها ألا و هي القضية الجزائرية، حيث صرح قائلا: "و في هذه اللحظة التي تسلمت فيها دفة الحكم، رأيتني منغمسا، من رأسي الى أخمص قدمي، في هذا الموضوع"، و ذلك بعد أن يئس الفرنسيون من قدرة حكوماتهم السابقة من القضاء على الثورة التحريرية.[2]

ومن الواضح أن ديغول كانت له أهداف سطرها، و التي يلاحظ عنها أنها جاءت عميقة وشاملة لضرب الثورة الجزائرية، ملتزما بمبادئه التي ذكرناها سابقا، ومنه سيحذو بكل حذر خطوة بخطوة حتى لا يثور في وجهه أي معارض مما يؤدي إلى فشل سياسته التي تقوم على المناورة، أو ينتهي به المطاف الى مصاف الحكومات السابقة منها التي كانت في عهد الجمهورية الرابعة و بالأخص الفترة الممتدة 1954- 1958م.[3]

هكذا و منذ سنة 1958م تكون فرنسا قد دخلت عهدا جديدا تميز بطغيان شخصية ديغول الذي فرض نظاما تميز بالصرامة، وهذا يبين لنا مدى تمسك فرنسا بالجزائر التي لطالما اعتبرتها البنت البكر لها التي لا تستطيع التضحية بها مقابل تخليها عن جل مستعمراتها في إفريقيا و المغرب العربي. خاصة في ظل الإصلاحات التي جاء بها ديغول لبناء المسار الذي سينتهجه لتجنب كل معارضة بعد أن تفطن بأنها هي سبب من أسباب فشل السياسات التي اتبعتها الحكومات السابقة من خلال وضع دستور قيدّ به جميع وزرائه متحكما في كل الصلاحيات و القرارات من ناحية مع التخلص من كل القيود و الالتزامات من ناحية أخرى.

---

[1] أول نوفمبر، ع30، المرجع السابق، ص08.

[2] ديغول، الأمل، المصدر السابق، ص53.

[3] نفسه، ص24.

المبحث الثاني : السياسة الفرنسية 1958م – 1962م.

المطلب الأول: سياسة الإصلاحات –الترغيب-.

1- مشروع قسنطينة.

2- سلم الشجعان.

3- تقرير المصير.

المطلب الثاني: سياسة القمع –الترهيب-.

1- مخطط شال.

2- التجارب النووية.

المطلب الثالث: المفاوضات الفرنسية الجزائرية.

1- المرحلة الإستكشافية.

2- المرحلة الرسمية.

بتولي ديغول السلطة في1958م دخلت فرنسا عهدا جديدا في وقت كانت تعاني فيه الأيّن من فشل سياسة الحكومات الأولى وضغط العسكريين و تخوفاتهم[1]؛ و اهتزاز مكانتها دوليا وعالميا هو وضع فرضته الثورة الجزائرية بنتائجها السياسية و الدبلوماسية و نجاحاتها العسكرية لتصبح وجها لوجه مع شخصية ذات خبرة ميدانية، لم يكن بالوجه الجديد على الجزائر فلقد عهدته في ثنايا الحرب العالمية الثانية فعودته كانت معتمدة على دراسة مسبقة قدمها له بعض الضباط الذين عملوا على المساهمة في إرجاعه للحكم؛ ليستطيع من خلالها أن يبني خطوط سياسته لمجابهة و مجارات كل المستجدات وفق منظوره و حسب ما يخدم مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى؛ لتتسم سياسته التي عمدها بصفة الترغيب و الترهيب في نفس الوقت شاغلة أقوى الركائز الاقتصادية و العسكرية و السياسية.

المطـلـب الأول:سياسة الإصلاحات –الترغيب–.

إنّ الوضع الذي كانت تعيشه الجزائر جراء مواجهتها للإستعمار و ضربه لهياكلها الإقتصادية و الإجتماعية؛ لم تؤثر على عزيمة الثورة الجزائرية بل زادتها إصرارا على إلحاق الهزائم بفرنسا وجيشها كل هذا جعل ديغول يختار أنجع الطرق للمواجهة، سواء بالقّوة أو اللّين لحفظ ماء وجه فرنسا ومكانتها دوليا؛ لذلك اختار كنقطة بداية سياسة تقوم على استمالة الجزائريين بالطرق السلمية التي اتسمت بالإغراء لضرب الثورة، وهذا ما سنتناوله في:

1–مشروع قسنطينة[2] 3 أكتوبر 1958م:

اعتبر من المشاريع التنموية التي تسعي لتحقيقها فرنسا لخدمة الجزائر؛ القائمة على أساس الإحياء و البناء و التعاون بين مختلف شرائح المجتمع التي تسعى للإصلاح؛ بإقراره رنّ صدى سياسة الإصلاحات للجمهورية الرابعة[3]؛ إلاّنّها اتخذت معنى آخر و مختلف و ذلك بمرافقتها للعمل

---

(1) بداية استشعار الجيش بالهزيمة وتخوفهم من أن يكون مصيرهم مثل واقعة ديان بيان فو؛فنجاحات الثورة الجزائرية لأربع سنوات كانت كلغم ناسف للوجود الفرنسي في إفريقيا؛ وهو ما دفع بديغول فيما بعد بإقرار استقلالها للتفرغ للجزائر.انظر:فرانتز فانون، **من اجل إفريقيا**، تر مُحَمَّد الميلي، ط2، الشركة الوطنية،د.ت، ص ص146،147.

(2) لماذا اختار ديغول قسنطينة بالذات؟ ولماذا خصه باسمها؟ يتضح من هذا أن تكتيك وإستراتيجية ديغول من خلال تحديده كان مقصودا؛ فالمعمرون ليسوا بالكثرة التي هم عليها في ولايات الغرب الجزائري، وأكثر تجمعات جيش العدو كانت متركزة في الشرق نظرا لكونها مناطق لطالما عرفت الثورة فيها حيوية وانتشارا ولهذا سعي لإبعاد الشعب الجزائري عنها؛واستقطاب الريف لما يعانيه من فقر وحرمان وهذا ما يدعوه للثورة حسب رأيه.انظر: علي كافي، **مذكراته من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946–1962**،دار القصبة، الجزائر، 1999، ص 119.

(3) لا يعتبر مشروع ديغول جديدا وإنما هو مستمد من مشروع الآفاق العشرية الذي وضع في الأيام الأخيرة من عهد الوزير روبير لاكوست؛ ليطرحه ديغول من جديد .انظر:عباس؛ **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص642.

السياسي و إشراف ديغول شخصيا عليها و دراسة للمشاريع السابقة، فرأى أن فشلها يعود إلى إسنادها لشخصية عسكرية و هذا ما أودع فيها نوعا من النقص و عدم الدراية الكافية[1]، ما جعله ينتهج بعد دراسة كاملة سياسة التغيير و الاستحداث من الداخل في جهاز حكمه لينصب على رأس المشروع"بول دولوفريي".[2]

لقد تم الإعلان عن هذا المشروع في 3 أكتوبر 1958م في ساحة"لابريش" بمدينة قسنطينة من قبل الجنرال ديغول ليبين في خطابه مدى أهمية الانجازات التي يهدف لها المشروع و أنّه سيكون ثمرة لبعث التّعاون بين الجزائر و فرنسا؛ مشيرا في الأخير إلى مستقبل الجزائر قائلا:"أنه لا يمكن تحديده مسبقا؛ و بكلمات جوفاء، و أنّه بكل الأحوال ستبني الجزائر مستقبلها على قاعدتين هما شخصيتها وتضامنها مع فرنسا"[3]، من خلال قوله يتبين أنه يريد ربط الجزائر بأي شكل من الأشكال؛ وكيف له أن يبني و يصلح الجزائر من خلال مقررات هو الذي فرضها دون أن يكون للطرف الجزائري رأي فيها أو أيّ مبادرة و مساهمة.

أ– مضمونه:

لم يكن مشروعا يحظى بقبول الجميع و لم يرق لأن يصب له الاهتمام الكامل لما يحمله من متناقضات في محتواه، إلاّ أنّه فرّض ليدخل حيز التطبيق رغم تيقن مستشارو فرنسا بفشله لما يكلفه من إمكانيات ضخمة تحّمل على عاتق فرنسا، و لكن فكرة طرحه و إلزامية تطبيقه تجعلنا نفكر أن من وراءه أهداف خفيّة يسعى ديغول إليها غير التي صرح بها.[4]

فهذا المشروع يحمل في طياته العديد من النقاط التنّموية تعد الأضخم مما تم حتى الآن. شغلت مجالات عدة حصر إلزامية تطبيقها لتغيير حياة المسلمين الجزائريين تغييرا جذريا في ظرف حدد بخمس سنوات؛ من خلال الأطروحات التي قدمها نلتمس أنّه مشروع فرنسي قبل أن يكون لصالح الجزائريين، لأنّ فرنسا في الأخير هي التي تشرف على تطبيقه. تحمل مضامينه ما يلي :

– لتحسين الاستثمار في الجزائر يجب العمل على توزيع غاز الصحراء في كل المناطق والعمل من أجل

---

(1) سيلفي ثينو، **تاريخ حرب من اجل استقلال الجزائر**، منشورات دحلب، الجزائر، 2013، ص186.

(2)دولوفريي: من الاقتصاديين الفرنسيين، شغل منصب المالية في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب؛ بعدها تولى منصب المندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر؛ بعدما امتهن وظيفة الأستاذية في الاقتصاد بجامعة باريس، ليكلف في مطلع سنة1958م من قبل ديغول بمهمة الإعلام فيما يخص تنمية القطر الجزائري من اجل الشروع في تطبيق مشروع قسنطينة.انظر: نفسه، ص187.

(3) ديغول، المصدر السابق، ص72. أنظر الملحق رقم 10، ص ص128– 130.

(4) **مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية**، المجاهد، ج4، ع94، 1961/04/25م، ص08.

إنشاء مصانع كيماوية كمصنع أرزيو، أو معدنية كمصنع صبّ الحديد و الفولاذ في عنابة؛ و القيام بأعمال هامة في مجالات الطرق، و المرافئ، و المواصلات، و تجهيزات في القطاع الصحي.[1]

-توفير 400 ألف منصب شغل جديد، مع توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة للفلاحين الجزائريين، بالإضافة إلى منح أجور و رواتب للعمال الجزائريين؛ مع مناصب إدارية للمسلمين بحصة ترتفع من 01بالمئةإلى 10بالمئة[2]؛ و ذلك لضمان التعايش بين الشعبين و القضاء على الفروق المعيشيةلكن في الواقع نجد العكس على ما تمّ إقراره؛ فعند مراجعة الإحصائيات الرسمية فالأقلية الأوروبية تمتلك 31.6بالمئة لترتفع أجورهم دائما على حساب الجزائريين.[3]

- فتح مدارس و مستشفيات من أجل رفع المستوى التعليمي الذي يشمل كل من فئتي الإناث والذكور، وتحسين الوضع الصحي للمجتمعات.

-كما تقرر في مجال الوظائف العامة أن يزداد عدد الجزائريين في كل من المجال الإداري، والجيش، وكذا في القضاء، أو التعليم وحتى الخدمات العامة.[4]

-اعتبر مشروع 1000 قرية، و ذلك لاستدراك ما خلفته الحرب من دمار؛ ليخصص لها مبالغ مالية قدرت بحوالي15 مليار فرنك؛ هو مبلغ ضخم بمقارنته مع ما تعانيه فرنسا من التكاليف التي صرفتها في حربها.[5]

ب:أهدافه:

هي إصلاحات طرحها ديغول لتظهر على أنّها تخدم الجزائر وشعبها؛ لكنّها تحمل أهدافا خفيّة يسعى لتحقيقها؛ فلقد صرح ديلوفريي بقوله: "تسوية المشكل الذي أثارته الثورة المسلحة بتغيير المعطيات"، هي بذلك تهدف لعزل الشعب عن ثورته و وتفقيره و تجويعه، فنصف الأراضي الزراعية موجودة بيد الأوروبيين ضف إلى ذلك أن معظم المنتجات الزّراعية من بقول وحبوب كان يصدر ثلثها إلى الخارج.[6]

---

(1) ديغول، المصدر السابق، ص71.

(2) Alistair HORNE, **Histoire De la Guerre D'Algérie,** Tr Yves Du Guerny, DAHLAB, 2007,p318.

(3) **مشروع**، المجاهد، المصدر السابق، ص 08.

(4) ديغول، المصدر السابق، ص72.

(5) كافي، المصدر السابق، ص119.

(6) المجاهد، المصدر السابق، ص 8.

لم يقتصر الأمر على هذا فلقد كان له هدف لطالما سعت له سياسة الحكام الذين سبقوه إلى تحقيقها و اعتبر أن وقود الثورة و المساهم الأكبر في استمرارها هو الشعب؛ لذلك عمد هذا المشروع من أجل خنق الثورة و إفراغها من محتواها و محاولة استقطاب الريف مهد الثورة التحريرية مدركا على أن الشعب احتواها وصار لها كالماء الذي يحوي السمكة؛ هو ما جعل الوجود الفرنسي بدون أثر و لا تنفع جميع محاولاته لقمع الثورة خاصة في الولاية الثانية.[1]

إضافة إلى هذا فإن النقّطة التي يرمي إليها ديغول هي إقامة علاقة شراكة لتحقق فكرة الإدماج؛ حيث رد على دعاة الإدماج من أنصار"الجزائر فرنسية"قائلا:" أليس مخطط قسنطينة هو الإدماج الحقيقي؟"؛ هنا يتضح أن فكرة الإدماج التي سبق أن قال عنها أن الزمن قد ولى عليها[2] لم يكن بالتصريح الصحيح و إنما سعى لتحقيقه بشكل آخر وتحت ستار الإصلاح؛ فشعار المساواة الذي أقره لم يخفي الجانب المظلم للمخطط فلقد ذهب بعض المحللين الاقتصاديين في هذا الصدد ومنهم جاك سيمون أن الهدف الحقيقي له قائلا:"تأسيس دولة مرتبطة بفرنسا بواسطة علاقات اقتصادية و اجتماعية تكرس تبعية الجزائر كيفما كان نظامها السياسي في المستقبل"؛ و هذا ما يبين لنا أن تفكير ديغول كان على الأمد البعيد.[3]

ضف إلى ذلك أنه مشروع لخنق الثورة وضربها في الصميم فلطالما كانت توّجه انتقادات لفرنسا على سياستها اتجاه المجتمع والاقتصاد الجزائري، لذلك تم الشروع في سحب ورقة المظالم الاقتصادية والاجتماعية من أيدي ما يعتبره المتمردين؛ أي القضاء على أصل المشكلة عبر تحقيق المساواة بين السكان[4]؛ هو في الحقيقة يرمي إلى بعث نوع من الاستعمار الحديث متغير الصورة و الشكل هذا ما اعتبرته جريدة المجاهد التي حللت مضامينه و بينت أغراضه الخفية.[5]

لم يمر الكثير من الوقت على هذا المشروع الذي استهدف كل من المجتمع و اقتصاده، حتى شرع ديغول في المباشرة بمناورة أخرى عرفت ب"سلم الشجعان"مستهدفة العسكريين. ليتم استمالتهم بطريقة سلمية لتضيق الخناق على الثورة من جوانبها المختلفة.

---

[1] كافي، المصدر السابق، ص118.

[2] أشار لها ديغول في مذكراته قائلا "**استبعد من مجالات الإمكانات كل فكرة ترمي الى دمج المسلمين بالشعب الفرنسي، ولعل كل ذلك كان ممكنا قبل مائة عام**...".انظر: الأمل، ص ص53، 54.

[3] عباس، **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص643.

[4] نفسه، ص643.

[5] انظر الملحق رقم: 02، ص120.

2–سلم الشجعان23 أكتوبر1958م:

تماشيا مع الجهود العسكرية الفرنسية الرامية كليا للقضاء على الثورة في الداخل، عمد الجنرال ديغول إلى إطلاق مناورات سياسية؛ واجهتها الخيار السلمي الذي يدعم مكانة جمهورية حديثة النّشأة ؛ وباطنها زرع الخلافات في صفوف الثورة داخليا وإضعافها دوليا ووقف مساعي الحكومة المؤقتة الجزائرية في تدويل قضيتها في الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة التي تهدف لتصفية الاستعمار.[1]

أ–مضمونه: في 23 أكتوبر1958م أعلن ديغول في ندوته الصحفية عن مبادرته السياسية كأول خطوة سياسية منذ توليه السلطة؛ يسعى من خلاله إلى حل المشكل الجزائري وفق رؤيته و المتمثلة في" سلم الشّجعان"(Paix des braves)[2]،ولقد ارتكزت مضامينه على نقطتين هما:

دعوة عناصر جيش التحرير الوطني الى إلقاء الّسلاح؛ و تسليم أنفسهم إلى أقرب مركز للجيش الفرنسي، بالإضافة إلى دعوة القيادة السياسية بالخارج أو ما اصطلح عليه"المنظمة الخارجية" للتوجه إلى باريس لإنهاء الحوادث التي تشغل الجزائر وفرنسا معا. فيرى ديغول أن السلم لا يتم إلاّ بموجب احد الأمرين بقوله:"...يمكن الوصول إلى ذلك إما عن طريق إيقاف القتال محليا بين المتحاربين، و إما بموجب اتفاق تتم المفاوضة بشأنه بين الحكومة الفرنسية والمنظمة الخارجية، التي كانت تدير شؤون الثورة...".[3]

من خلال هذا يتضح أن مبادرته هذه مطالبة الثوار الجزائريين بالاستسلام؛ استسلام مزدوج لطرف واحد–الطرف الجزائري–أحدهما عسكري يجري على الأراضي الجزائرية؛ و الآخر سياسي يجري في العاصمة الفرنسية باريس، يكون هدفه تحويل الاستسلام الأول استسلاما رسميا، بعدها يلجأ الجنرال ديغول إلى تسوية القضية الجزائرية بواسطة الانتخابات التي كان يعتزم إجراءها يوم 28 نوفمبر 1958م، عن طريق التواصل مع مفاوضين أكّفاء يتمّ معهم ما تبقى من المشكلة الجزائرية حسب ما يتضمنه تعبيره.[4]

---

[1] شريط، **إستراتيجية**، المرجع السابق، ص49.

[2] هل صحيح أن ديغول كان يرمي الى السلم؟. فحسب ما صرح فلقد أعطى لهذه المناورة اسم"صلح الشجعان" ليبين أمام مرأى الصحافة مدى جديته للوصول الى الحل الأمثل.انظر: ديغول، المصدر السابق، ص71.أنظر الملحق رقم11،ص ص131، 132

[3] نفسه، ص71.

[4] عمر بوضربة، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958– جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2012، ص88.

هي مبادرة كشفت النقاب عن سياسته التي لطالما تمسك بها رؤساء تولو الحكم قبله و دعى لها المعمرون و ثاروا و انقلبوا لتحقيقها والحفاظ عليها في 13ماي 1958م؛ هو مشروع قديم الفحوى و المحتوى لا يفرق في شيء عن مثلث رئيس الحكومة الأسبق غي مولي، الذي يقضي وقف القتال ثم الانتخابات و بعدها المفاوضات. و بهذا لم يكن الأمر بالجديد إلا أنها جاءت في ظل حكم شخصية جديدة مستقيها ممن سبقوه مضفيا عليها بعض التعديلات لينسبها لنفسه؛ رغم معرفته المسبقة بما آلت إليه أطروحات من قبله.[1]

ب–أهدافه:

إستراتيجية ديغول في هذا المشروع تهدف الى تجزئة قادة الثورة وبث الشقاق بين العسكريين والسياسيين؛ لكي ينظر لها على أنها ثورة انقسامات و صراع ساعيا إلى إذكاء هذا الانقسام من خلال مدح بطولة العسكريين، ويتهكم على القسم السياسي الذي يعد الجناح الثاني للثورة و هو أسلوب سبقه إليه لاكوست راميا الى إيجاد جهة للتفاوض في ما بعد مع العملاء يتم حجب الستار بهم على الرأي العام العالمي.[2]

لم يكن ديغول لينتظر نتائج الانتخابات المقرر الشروع فيها عقب الاستسلام، لأنه لم يكن في نيته الموافقة على مطالب الجزائريين وقادتهم؛ فمرامه أن يجعل الجزائر وسلطتها خاضعة بشكل كامل لسيطرة باريس؛ والعمل في ذات الوقت على دعم الجهاز العسكري الفرنسي؛ وان يجعل من فرنسا قوة تفرض كلمتها بقوله:"**بحيث لا يتمكن أي شيء أن يمنعنا، في أي حال، من أن نكون في الجزائر سادة مقرراتنا**"؛ معتبرا أن هذه المبادرة تهدف الى إحلال السلام حتى ولو كانت محل معارضة و عدم قبول[3]؛ ساعيا لأن يجعلها ذا تأثير و وقع في النفوس، حتى وإن لم تؤتي ثمارها حينا وفي هذا الصدد صرح:"ولكن اقتراح فرنسا المسالم قد ترك دويا بالغا في جميع الأذهان.".[4]

إن سلم الشجعان وضع لشق الثورة وبث النزاعات والشقاق، ليثمر في الأخير بتأثيره على قادة الولاية الرابعة التي سعت إلى التفاوض مع ديغول في10جوان1960.

---

[1] بوضربة، المرجع السابق، ص 89.

[2] شريط، المرجع السابق، ص52.

[3] رغم معرفة ديغول بان الثورة ترفض المضي في طريق يشوبها الغموض فانه بادر بطرح هذا المشروع؛ عند فشل سله الشجعان أقدم على إطلاق سراح المعتقلين الذين تم سجنهم قبل مجيئه؛ ومنهم مصالي الحاج في جانفي1959م قصد التأثير على الثورة وإيجاد طرف ثالث للخضوع الى مفاوضات الطاولة المستديرة.انظر: شريط، **إستراتيجية**، المرجع السابق، ص ص 23، 24.

[4] ديغول، المصدر السابق، ص ص69- 71.

3– تقـرير المـصير 16 سبتمبر 1959م:

إنّ الضغوطات وعقم الإصلاحات و فشل الإجراءات العسكرية أمام نجاح الثورة و وعي الشعب والتحامه حول قادته و إصراره على هدفه؛ جعل ديغول يعي مدى الوضع الخطير الذي أصبحت تواجهه فرنسا؛ لذلك اعتبر مسألة الجزائر مشكل ومأساة لفرنسا يجب التفرغ لها؛ لأنّها لا تقتضي حلا وديا، فحسب قوله"والآن ما مصير الجزائر؟ لم نكن هنا أمام وضع يقتضي حله وديا إنما كنا أمام مأساة كاملة، مأساة فرنسية ومحلية في آن واحد. لقد كانت الجزائر تحتل في حياتنا القومية أهمية لا مجال للموازنة بينها وبين بقية البلاد التي كانت تابعة لنا".[1]

إنّ المكانة التي تحتلها الجزائر في نفوس الفرنسيين لم تكن لتجعلهم يستغنوا عنها؛ لذلك لجأوا لديغول الذي رأى بعد كل محاولاته أنّ التّمسك بالجزائر حلم يؤدي إلى الإفلاس[2]؛ وازداد تشبثا برأيه بعدما استطلع الوضع في الجزائر خلال عمليات شال؛ فعاد بجملة من الدروس مفادها أن الثوار عاجزون عن فرض تحكمهم في الجزائر؛ لكن بوسعهم تغذية المقاومة في مناطق معينة إلى ما لا نهاية بفضل تعاون السكان التام. والإدعاء بإمكانية الحفاظ على الجزائر فرنسية بالقوة مجرد مضيعة للوقت لذا يجب أن تكون هناك مبادرة سياسية. والتأكد من أن تمديد عمر الحرب سيمس بروح الجيش الفرنسي و بوحدة فرنسا.[3]

أ–شروطه: المبادرة السياسية الجديدة التي تقضي بمنح الجزائريين حق تقرير مصيرهم بأنفسهم تم طرحها من قبل ديغول بعدما أدرك أن الشعب الجزائري يصبوا إلى الاستقلال؛ فجعل له قيودا وشروطا تتناقض مع هذا الحق وتجعله غير ذي موضوع[4]؛ و تضم:

– أنّ فرنسا هي التي ستتولى منحه للجزائريين وفقا لمصالحها وبما تملكه من قوة وهيمنة؛ وباسم مبادئها ولن يفرض عليها اتخاذ هذا القرار نتيجة تعرضها لأي هزيمة عسكرية، ولن تخضع أو ترضخ لأي ضغط خارجي أو مساعي حميدة أو غير ذلك حتى ولو كان من هيئة الأمم المتحدة نفسها.

– على الفرنسيين الذين يريدون البقاء في الجزائر أن يقرروا ذلك؛ و أن قوات الجيش الفرنسي ستسهر على ضمان سلامتهم حتى يتم حسم ذلك نهائيا.[5]

---

(1) ديغول، المصدر السابق، ص49.

(2) نفسه، ص 55.

(3) عباس، **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص629، 630.

(4) أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص758.

(5) ديغول، المصدر السابق، ص ص 54،55.

– إقامة شراكة بين فرنسا و الجزائر و ذلك عبر القيام بالتزامات تضمن إنشاء معاهدات بين الطرفين مفادها امتيازات تتعلق بوضع الأشخاص، والتبادل التّجاري، والعلاقات الثقافية، وقضية استثمار بترول الصحراء.

– بقاء الجزائر فرنسية من عدة أوجه بالحفاظ على الطابع الذي اكتسبته طول التواجد الفرنسي بها.

مبينا أن هذه الأهداف هي ما يأمل و يسعى الى تحقيقه؛ لتبقي فرنسا صاحبة الرأي والموقف؛ و لنجاح هذا سيعمل على استغلال كل هزة تساهم في دفع خطته الى الأمام؛ متبعا خطوات ثابتة تتماشى مع المتغيرات؛ متجنبا كل معارضة تمثل ضربة تهدم بها سياسته وهذا ما حمله على إتباع أسلوب المناورة.[1]

ب–مضمونه و أهدافه: مر الزمن على الوعود واستشعر ديغول بعقمها و في اوت1959م بدأت رؤى ديغول تتضح من أجل التوصل إلى حل للقضية الجزائرية؛ وهذا بعد فشل جيشه في تنفيذ مخططاته، ليقر في 16 سبتمبر 1959م من خلال خطابه فكرة "تقرير المصير" في كل من الإذاعة والتلفزيون قائلا " إن الوقت قد حان لإعطاء الفرصة للجزائريين لكي يعبروا بأنفسهم عن مستقبلهم ويقرروا مصيرهم" وقيد هذا الطرح بثلاث خيارات:–بالانفصال التام عن فرنسا مع قطع كل المساعدات التي تمدها فرنسا للجزائر.

– الفرنسة وذلك بإدماج الجزائريين بالشعب الفرنسي.

–تشكيل حكومة فدرالية – بمعنى تشكيل حكومة من طرف الجزائريين تساعدها فرنسا–.[2]

إنّ خيار الانفصال التام يعني التفاوض مع الحكومة المؤقتة على استقلال الجزائر وهو ما لم يكن في حسبان الجنرال ديغول الذي كان يستند على الخيار الثالث؛ لكن في انتظار تحقق هذا بعد سنوات ستواصل فرنسا خلالها جهود التهيئة و التغيير[3]، لأنه يرى أنّ الجزائر ليست لها القدرة في تقرير مصيرها و أنّ من واجب فرنسا إعانتها وهذا ما صرح به في مذكراته قائلا:"وقد لاحظت أيضا أنّ الجزائر لا تستطيع أن تقرر مصيرها إلا بعد قطع خطوات..،وأنّه بانتظار ذلك، ستتابع فرنسا الجهد الذّي كانت تبذله في سبيل تحويل أوضاعها"[4]؛ إن طرح ديغول لهذا الأمر لم يكن مستبعدا

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص55.

[2] نفسه، ص ص 86،87. أنظر الملحق رقم12، ص ص133– 137.

[3] عباس، **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص630.

[4] لم يكن الوقت الذي أشار إليه "ديغول" يقضي بمساعدة الجزائر على البناء؛ وإنّما هو مماطلة لكسب أطراف وتحقيق غايات؛ لأنه لطالما اعتبر الجزائر مسألة استثنائية تستلزم المزيد من الوقت.انظر: ديغول، المصدر السابق، ص87.

لأن الجزائر مما عانته جراء السياسة الاستعمارية جعلها تعاني من الضعف في هياكلها القاعدية من تعليم و اقتصاد و هذا ما جعله يراهن عليه. الاستفتاء الذي يقضي بمنح الجزائريين تقرير مصيرهم لم يتقرر بحسم إلاّ في جانفي 1961م بنسبة تصويت بنعم من قبل الفرنسيين بلغت76بالمئة أما تصويت الجزائريين كان بنسبة 70بالمئة.[1]

هذه المبادرة لم تكن بهدف نصرة الشعب الجزائري و وطنه، وإنّما كانت لمصلحة فرنسا ومكانتها، فلقد اعتبر أن مشكل الجزائر شاق و دموي وهذا يبينه نص خطابه الذي عبر فيه عن دوافعه لقبول الاستقلال، و اتخاذ هذا القرار كان يزامن مرحلة إنعاش فرنسا الذي شرع فيه منذ 1958م إعادة التماسك الوطني وإنشاء المؤسسات وغيرها، بالإضافة إلى انفتاح الجلسة 14 للأمم المتحدة، و لذلك دعى العالم لمشاهدة هذه الغاية ليرفع من مكانته و بلده الى مصاف الدول التي تراعي حقوق شعوبها وشعوب مستعمراتها، بالإضافة الى ذلك تيقنه من عقم الحرب التي كلفتهم الكثير وتشبث الجزائريين باستقلالهم مبرزا إياه في:"تتوقف فرنسا دون شك عن تخصيص مثل هذه القيم والمليارات لصالح قضية لا يرجى منها خير".[2]

بالإضافة إلى ذلك فإن ديغول كان يسعى لشتات وشقاق الإخوة الجزائريين؛ وهو ما برز فعلا في عودة الخلافات بين أعضاء قيادة الخارج و الداخل؛ و بين هيئة الأركان العامة و أغلبية عناصر الحكومة المؤقتة[3] ، حول قبول تقرير المصير الغير المشروط والمفاوضات المستقبلية، واتهامات الهيئة للحكومة بأنها تعمل على إجهاض الثورة والوقوع في فخ العدو. [4]

و هذا ما كان يصب إليه ديغول ويتضح انه قد نجح في ذلك من خلال مظاهر الصراع المتواصل بين العسكريين و السياسيين–الداخل والخارج– هو صراع قديم النشأة استغله القادة الفرنسيون لضرب الثورة و تشتيتها .

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص109.

[2] ثينو، **تاريخ حرب**، المرجع السابق، ص205.

[3] طعم ديغول إستراتيجيته بأمور جديدة من حيث الشكل، قديمة من حيث الهدف مجسدة في مبادرات خادعة بقصد زعزعة الصفوف وإضعاف موقف الجبهة أمام شعبها وأمام الرأي العام العالمي وهذا ما صرح به في مذكراته قائلا: "**لقد صرح زعماء جبهة التحرير الوطنية أنّهم مستعدون مبدئيا للدخول في مفاوضات ولكنهم لا يباشرونها لأنهم منغمسون في جو يسوده عدم الثّقة، والمزايدات، والانقسامات...**".انظر: شريط، المرجع السابق، ص ص22،23.

[4] كافي، المصدر السابق، ص180.

المطلب الثاني: سياسة القمع –الترهيب–.

لم ترتكز السياسة الفرنسية التي اعتمدت على الترغيب فقط من خلال المشاريع الإغرائية وإنّما طّعمت ودعمت بسياسة قمعيةّ لبث الرعب في نفوس الشعب الجزائري و من أجل القضاء على الثّورة بشتى الوسائل والإمكانيات؛ هي سياسة لم يكن ديغول المبادر فيها الوحيد فلقد تعايش معها الجزائري عبر الزمن؛ لتشهد شاكلة جديدة و مجالات أوسع و أسلحة متطورة لم يكن الشعب ليدرك مدى خطورتها وتأثيرها إلا بمرور الوقت؛ هذه الإجراءات القمعية دليل على الحقد الذي يكنّه الفرنسيين للجزائريين وثورته التي أثرت في مكانتهم و بدّدت حلمهم.

1– مخطط شال:

إنّ العلاقات التي ميزت الجزائر وشقيقاتها في الإمداد بالأسلحة و تكوين المجاهدين عسكريا وتضافر جهود الشعبين التونسي والمغربي ومنظماتهم من الأحزاب والجمعيات مع القضية الجزائرية رغم العراقيل المختلفة، جعلت الفرنسيون يسعون لقطعها بغية خنق الثورة من خلال عدة إجراءات منها إقامة الخطوط الشائكة المكهربة، أعهدت لتنفيذها إلى شخص كان محل دراسة ديغول و قبول وهو الجنرال "شال"[1]،وهذا بتصريح منه قائلا:"...كنت أتصور أن العمليات ستأخذ اتجاها ديناميكيا وتؤول ...إلى السيطرة الأكيدة...،و كان شال يتمتع بالصفات اللازمة لتحقيق هذه الغاية...، تدارست معه خطته ووافقت عليها..."[2]، هنا يتضح أن ديغول منح له كل الصلاحيات من أجل تحقيق السيطرة، لنبين ذلك من خلال مخططه الذي يقوم على إنشاء خط للأسلاك الشائكة الموازي للأول–خط موريس– بالإضافة لتدعيمه بعمليات التمشيط مستندا في ذلك على الدعم في العدّة والعتاد وتكثيف القوات وهي كالتالي:

أ–خط شال: اعتبر خط شال أكثر جهنّمية من خط موريس و أشد فتكا إذ تبلغ قوته 30 ألف فولط، و هو يتكون من 3 شرائط سلكية رئيسية منفصلة عن بعضها البعض، يبلغ ارتفاع كل

---

(1) موريس شالMaurice Challe: ولد بفرنسا في05سبتمبر1905م، التحق بمدرسة سان سير(Saint Cyre) سنة1923م، ليتخرج منها بعد سنتين برتبة ملازم أول، بعدها التحق بالمدرسة التطبيقية للطيران، ثمّ بمدرسة الطّيران الحربي العليا(1937–1939م)؛ ليلتحق بركب المقاومة في1943م،عين رئيس الاستعلامات الجوية في فرنسا المحتلة،بعدها شغل منصب نائب قيادة الأركان الجوية سنة1946م؛ثم جنرالا وقائدا أعلى على القوات المسلحة في الجزائر نهاية ماي1958م إلى غاية افريل 1961م، في شهر ماي 1961محكم عليه بالسجن لمدة15عاما بسبب قيادته للانقلاب ضد ديغول بغرض الإطاحة به.انظر:قندل، **إستراتيجية الاستعمار**، المرجع السابق، ص ص189،190.

(2) ديغول، المصدر السابق، ص ص 72،73.

شريط 4 أمتار ويتراوح عرضه ما بين6 الى50متر، مدعوما بحقول للألغام وحزام من الأسلاك الشائكة المكهربة مع تعزيزه بأبراج للمراقبة ورادارات و أجهزة للإنذار ؛ و مكبرات للصوت مع إنشاء الخنادق فكل الأجهزة كانت تقوم باستشعار أي تحركات و هو ما يسهل التدخل السريع.[1]

هو خط ثاني من الأسلاك الشائكة[2] مدعم للخط للأول، بدأ الشروع فيه نهاية1958م وبداية عام1959م انطلاقا من غرب وشرق القالة ليبلغ نقطة الحدود التونسية و يعود على شكل دائري ليتجه مع جزئه الأول نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس قرب مدينة سوق أهراس؛ ليتجها معا نحو الجنوب.[3]

إنّ الهدف من إنشاء هذه الأسلاك لا يقتصر على الجانب العسكري بل تعداه إلى الجوانب الأخرى الاقتصادية والاجتماعية و السياسية؛ فإلى جانب منع الإمداد بالأسلحة، فهي تمنع التواصل بين الداخل والخارج، و الحد من وصول صدى الثورة الى الرأي العام العالمي عن طريق تقييد وسائل الاتصال والتعتيم الإعلامي؛ ضف إلى ذلك أنها تحافظ على ثرواتها الاقتصادية التي تسعى لتخريبها الثورة مثل مصنع الونزة ومصنع الحجار [4].

ب– عمليات التمشيط:

إلى جانب إقامة الحواجز تم تدعيمها بعمليات التمشيط من أجل ملاحقة الثوار و ذلك بإتباع خطة الهجوم على المراكز؛ ساعين للقضاء عليها و الاحتفاظ بها من خلال وضع قواعد فيها لمنع استعمالها من جديد؛ مع استخدام سلاح الطائرات العمودية[5]؛ فتم مضاعفة القوات الفرنسية في الجزائر بعدما كانت 450 ألف أصبحت أواخر1959م حوالي860 ألف أو مليون جندي معتمدين على أسلحة متطورة. هي إحصاءات تقريبية مقارنة بالدعم الكبير الذي سعى لتوفيره ديغول من اجل تحقيق خططه.[6]

---

(1) الطاهر سعيداني، **مذكراته القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص ص140-144.

(2) هي شبكة من الأسلاك الشائكة المتكونة من الموانع الاصطناعية؛ وهي تتألف من أوتاد معدنية أو خشبية مغروسة في الأرض على4 أو 5 صفوف، متصلة بأسلاك شائكة معدنية؛ وتبلغ المسافة بين الأوتاد1.5متر.أنظر:نفسه، ص126.

(3) ثينو، المرجع السابق، ص192.

(4) سعيداني، نفسه، ص ص 146،147.

(5) ديغول، المصدر السابق، ص73.

(6) عبد القادر نور، **حوار حول الثورة**، ت.ق جنيدي خليفة، م.ش أحمد زيادة و آخرون، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2012، ص19.

لقد باشر شال بعمليات تمشيطية مستهدفة مواقع المجاهدين من أجل إبطال تحركاتهم وعزلهم عن شعبهم؛ شاملة عدة مناطق ومسندة إلى قيادات تسعى لتوطيد أقدام فرنسا بالجزائر وتتمثل هذه العمليات في:

– عملية التاج (OPERATION COURONNE)

استهدفت هذه العملية المنطقة الخامسة، و لقد كانت المرحلة الأولى في شهري مارس و افريل 1959م موجهة لمنطقة وهران؛ بقيادة الجنرال غامبيز (GAMBIEZ)–الذي تقلد منصب قائد أعلى للقوات الفرنسية بالجزائر– وقد تناولت هذه العملية هضبة فرندة؛ و القسم الغربي من جبال الونشريس وجبال الظهرة، ليتسع نفوذها شيئا فشيئا لمناطق القطاع الوهراني.[1] تعتبر هذه العملية الأشد خطرا على جيش التحرير لأنها استفادة من عنصر المفاجئة بصورة كاملة؛ و لأن جيش التحرير لم يعهد مثل هذه العمليات حصار مستمر ومتركز دائما في مواقعه هذا ما الحق خسائر في صفوفه فلقد أشار ديغول في مذكراته قائلا:"أدت إلى إبادة ما يقارب نصف الكتائب التي كانت اتخذت تلك الأماكن كمائن لها".[2]

– عملية الحزام (OPERATION COURROIE).

انتقلت وجهة العمليات إلى المنطقة الرابعة لتنطلق من مارس إلى جوان1959م بقيادة الجنرال "ماسو"، فلقد شنّ هجومات واسعة النطاق على منطقة محافظة الجزائر و شرقي جبال الونشريس مع المرتفعات الواقعة بالقرب من المدية؛ و البليدة و مليانة[3]، بمشاركة من 20.000 الى30.000 عسكري وبالرغم من هذه الإمدادات العسكرية فان الأعمال الفدائية لجيش التحرير الوطني ظلت مستمرة رغم ما فرضته من ضغوطات على الولاية الرابعة التي كانت المسرح لهذه العملية. [4]

أثارت هذه العملية اضطرابات في صفوف جيش التحرير وضغوطات مرهبة؛ رغم أنها لم تتوصل الى ما كانت تصبو إليه، إلا أنها خلفت الكثير من الشهداء ومن ضمنهم قادة الولاية الرابعة سي احمد بوقرة.[5]

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص ص82،83.

[2] نفسه، ص83.

[3] ديغول، نفسه، ص83.

[4] قليل، **ملحمة الجزائر**، المصدر السابق، ص154.

[5] بن براهيم، **إستراتيجية ديغول القمعية**، المرجع السابق، 53.

– عملية جومال (OPERATION JUMELLES).

لقد شغلت عملية جومال[1] بلاد القبائل وهي عملية في صميم برنامج شال؛ فلقد قادها بنفسه في 22 جويلية 1959م، وما يعطيها أهمية هو أن"ديغول"سخر لها كل الإمكانيات لتحقق النجاح؛ بالإضافة إلى أنه قدم الى مركز القيادة العامة لشال ليطلع على مدى نجاحها وما أحرزته من نتائج، مدعما إياها بحوالي70.000 جندي وشارك فيها الطيران من مقنبلات وكشافات ،ومدعمة بعناصر من الحلف الأطلسي.[2]

اعتبرت هذه العملية من اكبر العمليات في مسار الثورة من حيث الضخامة في العدّة و العتاد من ناحية ومن حيث الأسلوب الذي تميز بالمناورة من جهة أخرى؛ شملت العملية ساحل دلس إلى منصورية و من الجنوب الغربي من بويرة الى سطيف، جاءت مباشرة بعد إنشاء خط شال لتستمر قرابة سنة للقضاء على الثورة[3]، لقد ألحقت هذه العملية خسائر كبيرة في صفوف جيش التحرير لتزداد قسوة كلما دعمت بالقوات لتضرب الثورة في عقرها وتعزل الشعب عنها، لتتغير بتغير المناطق وتتخذ منحى آخر غير الذي بدأت به؛ لتكسب بوادر عملية يمكن وصفها بجهنم فوق الأرض، لأنها جعلت الاتصال شبه منعدم بين مراكز جيش التحرير، أما التموين فقد أصبح متقطعا و كان لابد من إيجاد حلول سريعة تنقذ ما تبقى من هياكل أصابها الوهن[4]، استمرت العمليات التمشيطية لتشمل مناطق مختلفة بأسماء متعددة.[5]

كانت العمليات العسكرية مصحوبة بترحيل السكان وتجميعهم في المحتشدات، جاعلينهم يعانون فيها حياة شنيعة حسب ما يبينه تقرير أحد المساعدين الاجتماعيين"أطفال تتراوح أعمارهم بين شهر و أربع سنوات يعيشون هولا شنيعا، ...، و أطفال لم يبق لهم إلاّ الجلد فوق العظم". [6]

---

(1) بمعنى التوأمين، ولقد أطلق هذا السم لأنها وجهة الى كل من القبائل الكبرى والقبائل الصغرى. أنظر: ديغول، المصدر السابق، ص 83. للمزيد انظر الملحق رقم 07، ص125.

(2) قندل، **إستراتيجية الاستعمار**، المرجع السابق، ص ص22،23.

(3) عباس، **نصر بلا ثمن**، المرجع السابق، ص671.

(4) أعمر أزواوي، **جومال الطوفان ببلاد القبائل حرب التحرير الجزائرية**، تر.العيد داود، الأمل، الجزائر، 2013، ص84.

(5)"الدرر الثمينة" في الشمال القسنطيني سبتمبر1959، فلاميش"اللهب"للهضاب العليا جوان1960، "سيغال" الونشريس جويلية1960، "ترايدنت" الاوراس و النمامشة أكتوبر؛1960،بالإضافة إلى عمليتين لم تكن من عمليات شال ولكنها تدخل ضمن إطار عمليات في عهد ديغول وهي: الضباب على بلاد القبائل أكتوبر 1958، وعمليات الجنرال جيلي على وهران.انظر: اتومي، **وقائع سنين الحرب**، المصدر السابق، ص ص 377،378.

(6) ثينو، المرجع السابق،ص193.

كما ارتكزت إستراتيجية الجنرال شال على تعزيز وحدات الحركى – العملاء– و وحدات الدّفاع الذاتي لتدعيم قوات الاستعمار، فلقد ارتفع عدد الحركى من13200 في أوّل جوان 1956م إلى 58751 في أول جويلية 1959م[1]؛ هي نقطة لطالما ارتكز عليها المستعمر لضرب الثّورة ولتحقيق أهداف الفرنسيين ويشرح ذلك الجنرال"شال" قائلا:"إن كانوا صالحين للمحافظة على طاقتنا بتدعيم الأعداد الضرورية لتطبيق برنامجنا، فإن استعماله له فائدة سياسية؛ وزيادة على أننا سوف لا نسترجع السلم في الجزائر بدون الجزائريين، فهم أحسن صياد للفلاقة...".[2]

و عليه لإنجاح عمليات شال التي اعتبرت الملاذ الأخير لتحديد إمكانية إحكام السيطرة على الجزائر وشعبها اعتمدوا على وسائل متطورة بتدعيم عسكري كبير، لضرب الثوار الذين يدافعون عن وطنهم بما أوتوا من إمكانيات بسيطة، فهل هذه تعتبر في نظرهم مواجهة عادلة في أرض لم تكن لهم يوما. ليباشروا سياسة أكثر شناعة لا تمّت بالإنسانية في شيء،مستهدفة الإنسان والأرض، وحتى الحيوان بسلاح محرم دوليا وهي التجارب النووية.

2– التجارب النووية:

لقد استمرت فرنسا في سياستها القمعية ضد الشّعب الجزائري الذي استمر في الكفاح الى آخر رمق له حاملا لواء الاستقلال، وداعيا إليه من خلال ثورته التي خلّفت صدى كبيرا داخليا وخارجيا لتهدد مكانة فرنسا وشعبها، فعملت الإدارة الفرنسية لرد اعتبارها على استخدام قوتها النووية التي جعلت من الجزائر وشعبها محل التجارب، من خلال:

أ– التفجيرات النووية:

بعد دراسات معمقة من قبل جنرالات عينوا في منصب وزارة الصحراء التي تضمنتها تقاريرهم لإيجاد المكان الأنسب لتجاربهم بالإضافة الى تمسكهم بالصحراء الجزائرية بسبب ثروة البترول التي تعد دعامة اقتصادية هامة؛ تمّ تحديد تاريخ التفجير في الثلاثي الأول من سنة 1960م، بعدما تمكن الفرنسيون من تحقيق مشروعهم النووي اختير لذلك منطقة رقان؛ بعدما رأوا أنّها تتوفر على شروط الحرب الحديثة؛ وتتوفر على الثروات المعدنية و البترولية ما يمكن من إقامة صناعات حربية ثقيلة.[3]

---

[1] قندل، المرجع السابق، ص192.

[2] ثينو، المرجع السابق، ص ص193،194.

[3] الطيب ديكهال، **واقع التحارب النووية الفرنسية وخلفياتها في منطقة عين إكير**، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص ص85،86.

إنّ وقوع الاختيار على رقّان كان في جوان1957م بعد أن تم توجيه حملات استطلاعية واستقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي(Compagnie de l'armée Française)، ثم التحقت بمنطقة"حمودية"التي تبعد ب65كلم عن رقان؛ ليتحقق أوّل تفجير لقنبلة نووية 13فيفري1960م والتي أطلق عليها إسم اليربوع الأزرق(Gerboise bleue)[1]، حيث صرح انه كان لها طاقة أقوى بثلاث مرات من القنبلة التي فجرت باليابان هيروشيما (Hiroshima) يوم 6اوت 1945م؛ ليوضع الجزائريون موضع تجارب من خلال إرغامهم على العمل في مراكز التجارب العسكرية إذ بلغ عددهم 3000 في كل من موقعي المركز العسكري بـ رقان و عين اكير؛ دون توفير وسائل الحماية فكل ما منحوه لهم هو ملابس زرقاء وأقنعة.[2]

لتتواصل التفجيرات النووية لتلحقها كل من اليربوع الأبيض في01 افريل1960م، كذلك اليربوع الأحمر في27 افريل1960م، ولتختم بـ اليربوع الأخضر 29 افريل 1960م وهي تجارب خارجية[3]، لتتواصل العملية من 1961م–1966م أجريت داخل أنفاق الجبال وهي13 تجربة؛ بعضها تم المباشرة بها بعد الاستقلال بموجب اتفاقيات ايفيان 1962م، التي رخصت لها استغلال قواعد رقان وعين اكر و بشار و حماقير.[4]

ولقد بقي ديغول متمسكا بالصحراء؛ وبمساعي فصلها التي كانت تتم بالتوازي مع عمليات التنقيب عن البترول وممارسة سياسة الأرض المحروقة من خلال استخدامها للتجارب الصاروخية والنووية وبهذا الصدد يؤكد بقوله:"... يجب أن تستمر كما كان مقررا سلسلة التجارب الذّرية والفضائية، التي باشرنا بها في الصحراء، والتي تنطوي على أهمية بالغة، الأمر الذي يقتضي استبقاء جهازنا العسكري والفني."[5]وبهذا يثبت ديغول انه متمسك بصحراء الجزائر و مواردها وربطها عن طريق الشراكة بفرنسا حتى ولو نالت استقلالها ، مستكملا سياسته المنتهكة لحقوق الجزائريين.

إنّ فرنسا لم تكتف بتفجير واحد وإنّما دعمته بأخرى مست المنطقة الصحراوية في ظرف لا يتجاوز الّست سنوات؛ كانت آثاره سلبا على الأرض والإنسان والحيوان. ساعية الى تجميع عينات

---

(1) ديكهال، المرجع السابق، ص ص 87،88.

(2) بن حمودة، **الثورة الجزائرية**، المصدر السابق، ص402.

(3) ديكهال ، المرجع السابق، ص ص88،89. للمزيد انظر: الملحق رقم08، ص126.

(4) بن حمودة، المرجع السابق، ص402.

(5) ديغول، المصدر السابق، ص127.

بشرية من السكان و المساجين محولة إّهلم إلى فئران مخبرية مع عينات عدة من الكائنات الحيّة لتحقق فصولها ولتثبت مواهب علمائها على حساب غيرهم وعلى ارض لا يملكونها؛ ضاربين عرض الحائط المبادئ الإنسانية وحتى القوانين الوضعية.[1]

إنّ الإشعاع الذي انبعث من هذه التجارب خلفت أضرارا بليغة لا يمحوها الزمن، تمتاز بآثار دائمة على صّحة الإنسان فلقد أّدت إلى ارتفاع عدد الوفيات؛ وانتشار أمراض جلدية، إصابة العيون بأمراض خطيرة التي تؤدي كثيرا الى فقدان البصر؛ وذلك عائد إلى أشعة (X GAMA BETA)، ما ولد حالات الإجهاض والعقم و ولادة نسل مشوه جسميا ومريض عقليا، بإضافة الى حالات السرطان الكثيرة، و لم يقتصر الأمر على الإنسان فقط وإنما تعدى الى الحيوان والنبات؛ وهذا ما تسبب في تلوث البيئة وفساد المنتوج الزراعي، وغيرها من الآثار التي مازالت شاهدة على الجرائم الفرنسية إلى اليوم.[2]

ب– أهدافها:

لقد كان لهذا النوع من السياسة غايات تسعى فرنسا لها؛ وذلك من خلال إمداد القوات العسكرية بسلاح لم يشهده المجاهدون على أراضيهم من قبل و حتى تثبت وجودها ومدى قوتها أمام ندوة الأقطاب في مظهر الكبار حتى يجلس إلى جانب خروتشوف و إيزنهاور، لم يكتفي ديغول بهذا وإنما حاول تهديد الحركات التحررية في إفريقيا وفي الجزائر على وجه الخصوص؛ هذا لا يقف أمام إصرار الشعوب على تحررها فلا يكفي أن تملك الدولة قنبلة ذرية.[3]

بالإضافة إلى ضرب الثورة التي حققت في عامها السادس انتصارات عدة سياسيا وعسكريا وهو ما أدى الى تمرد الجيش الفرنسي بعدما حبط عمله؛ وانهزت معنوياته خاصة إثر تذوقه مرارة هزيمة "ديان بيان فو"، لذا توجب أن يوجه ناظرهم الى ما ستحققه هذه الخطوة، وهو بهذا يسعى لتكوين جيش متطور الوسائل يرقى لأن يكون في مصاف جيوش الدول العظمى ويرقى لمنافستها. [4]

جرائم مثل هذه لا تغتفر حتى ولو قدمت فرنسا كل ما لديها لتسوي الوضعية التي أقحمت الشعب الجزائري وأرضه فيها، لتحقق أهدافها وتثبت مكانتها فأين مكانة الجزائري منها.

---

[1] رشيدة.ح،أحمد.ع، **التفجير النووي برقان جرائم نازية لا تغتفر**، الجيش، ع451، فيفري2001، ص13.

[2] بن حمودة، المرجع السابق، ص402.

[3] المجاهد، ج2، ع61، 8 فيفري 1960، ص09.

[4] ديكهال، المرجع السابق، ص82.

المطلب الثالث: المفاوضات الفرنسية الجزائرية.

لقد انتهج ديغول سياسة لم تكن بالجديدة على الجزائريين وقادتهم فلقد دعا لها الحكام الفرنسيون منذ 1956م[1]، ليدعمها "ديغول من خلال طرحه "سلم الشجعان" "تقرير المصير" مبديا نيته في التفّاوض ما إن يتّم وقف إطلاق النار؛ ولقد بين ذلك قائلا"إنني أتوجه مرة أخرى، باسم فرنسا إلى زعماء الثورة، فنحن بانتظارهم هنا لنجد مخرجا مشرفا للقتال ..."،[2] هذا يبين لنا أنّه يريد الدخول في مزايدات للمماطلة في القضية الجزائرية لأنه يعلم أن الشعب الجزائري وقادته غايتهم الاستقلال لا غير.

استطاع ديغول من خلال تصريحاته و دعـواته إلى التفاوض أن يلفت الأنظار إليه من أجل الحسم في قضية الجزائر ،فلقد باشر بنفسه مفاوضات جمعت بين الحكومة الفرنسية والولاية الرابعة بالخصوص، جاءت في ظروف سرية شابها الغموض، وهو ما جعلها من القضايا التي تطرح تساؤلات عدة حول المسؤول عنها ومبادرته للتفاوض[3]. إن ما دفع هؤلاء الى المفاوضات، هو الخناق الذي عانته الثورة في ولايتهم وبقاء مبادرة سلم الشجعان قائمة، فعمد كل من "سي صالح زعموم"[4]و"سي محمد بونعامة"[5]و"سي لخضر"[6]، يقومون بالتحضير للقاء يجمعهم بديغول من

---

[1] في أواخر جانفي 1956م بعد ان تشكلت حكومة غي موليه اجتمع خدة أندري ماندوز أستاذ الآداب في جامعة الجزائر آنذاك بكل من عبان رمضان وبن يوسف بن خدة، ثم توجه الى باريس واعلم مانديس فرانس آنذاك حول استعداد الجزائريين للدخول في مفاوضات على أساس الاعتراف بحق الجزائريين في الاستقلال. انظر: **أخيرا أذعنت فرنسا للتفاوض لكن،** المجاهد، ع92، 27 مارس 1961م، ص06.

[2] ديغول، المصدر السابق، ص100.

[3] Benjamin Stora, **Les Mots de la Guerre d'Algérie**, Mirail, 2005, p110.

[4] سي صالح زعموم:من أعضاء قيادة الولاية الرابعة، كان متقنا اللغة العربية والفرنسية في عمر لا يتجاوز الثلاثين سنة ، انتقل الى الخارج في نهاية سنة 1957 م لأداء مهمة رسمية كلفتها به ولايته، ثّم أصبح قائدا رسميا للولاية بعد استشهاد احمد بوقرة 5 ماي 1959م، في عهده عرفت الولاية جملة من المشاكل واشتد الحصار عليه ، هو من فاوض ديغول في قصر الإليزي.انظر:بورقعة، **مذكراته**، المصدر السابق، ص ص59-61.

[5] الجيلالي بونعامة: المدعو"سي مُحَمَّد" من مواليد 16 افريل 1926م، بدوار بني هندل بقلب الونشريس، زاول دراسته الابتدائية بقريته"موليار" بمدارس مخصصة لهم تسمى بالمدارس الأهلية،انظم الى المنضمة الخاصة، شارك في الاجتماع الذي عقد من اجل المطالبة بإنشائها في فيفري 1947م، كان له نضال سياسي وعسكري الى غاية اندلا ع الثورة، ، ومن المشاركين في لقاء الإليزي للتفاوض مع ديغول جوان 1960م.، انظر: مليكة عالم، **دور الجيلالي بونعامة المدعو"سي محمد" في الثورة التحريرية(1954-1961)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص ص07-17.

[6] مسؤول الاتصالات والاستخبارات.انظر بورقعة، نفسه، ص61.

بداية 1960م، مراسلين السلطات الفرنسية المحلية لإبلاغ نواياهم ليتم اللقاء في الأخير بقصر الإليزي في 10 جوان 1960م.[1]

عند وصول قادة الولاية الرابعة الى فرنسا تم التوجه إلى قصر الإليزي برفقة العقيد جاكان الفرنسي، و"برنار تريكو"(B .Tricot) والعقيد "ماتون"(Mathon)، لتفتح المفاوضات مع ديغول مستثمرا الطرف الجزائري فيها مجموعة من المعطيات أهمها فشل فرنسا رغم كل محاولاتها في القضاء على الثورة، و مستهدفين بدفع الحوار إلى مداه الأخير و الحصول على تقرير المصير، ليتمسك ديغول بشرط أن يضع الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا و عارضا موقف الحكومة المؤقتة من هذا وكيف سيتم إيصال قرارات الاتفاق لهم.[2]

إنّ تمسك ديغول بقراراته وتأكيده على رأي كما أطلق عليها المنظمة الخارجية يجعلنا نحسم انه كان يرى بأنها جناح مهم يعطي مصداقية أكثر للمفاوضات؛ وبأنه يرمي من خلال هذه الخطوة الى بث الشّقاق بين العسكريين والسياسيين. لكن قادة الولاية أبدوا قناعتهم من أنهم سيحملون الآخرين على القبول و هذا ما جاء على لسان ديغول "...ابدوا رغبتهم في الوصول إلى تسوية، وتأكدهم من أنهم سيجذبون معهم...معظم رفاقهم، و أعربوا رغم تحذيراتي، عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء الجبهة..."[3]، هذا يبين انه كان مدركا بان زعماء الجبّهة سوف يكون لهم ردة فعل معاكسة وموقف معارض لهذه المبادرة التي قام بها ممثلي الولاية الرابعة.[4]

لم تنجح هذه المبادرة التي أقدم عليها زعماء الولاية لأنّها كانت من قبل جناح واحد للثورة ولم تحظى بالموافقة، فعملت على إنهاء حياة صاحبها وأفشلت طموح وخطط ديغول، لتنتقل الثورة الى مصاف جديد يقر ببدء المفاوضات؛ التي مرت بمرحلتين مع الطرف الوحيد والممثل الشرعي وهو الحكومة المؤقتة ، كل هذا سنعرضه من خلال المفاوضات التي دامت من جوان 1960م إلى تاريخ إقرار وقف إطلاق النار18 مارس1962م .

---

[1] ثينو، **تاريخ حرب**، المرجع السابق، ص ص208،209.

[2] بورقعة، المصدر السابق، ص ص49-55.

[3] ديغول، المصدر السابق، ص111.

[4] صحيح إن تصرف قادة الولاية خاطئ ولكنه لا يرقي لدرجة الخيانة ،لأنه لو نجحت هذه التسوية لانتهت الثورة في الولاية الرابعة والثالثة ولكانت ضربة للثورة، فكيف يصبح المجاهد الذي خدم الثورة عدو لها من خلال مبادرة قام بها نتيجة الضغط الذي فرض عليه و على جميع المجاهدين.انظر: سعيداني، **القاعدة الشرقية**، المصدر السابق، ص191.كما صرح بورقعة قالا انها مسالة حلت من قبل أبناء ولايته وهذا ما أحبط نتائج لقاء الإليزي.

1-المرحلة الاستكشافية.

لم يكن يعرف ديغول بأن أحلامه كانت ستتبخر لأنه كان يعتمد على الشقاق الذي ستخلفه قضية"سي صالح زعموم"، فلقد كانت الحكومة المؤقتة الجزائرية تضع ثقتها في كل المكافحين في الجبال الذين يعملون على استمرار الثورة، ثقة لم يحدث أن زعزعها أي شيء، ولم تضربها قضية الإليزي التي علق عليها ديغول آماله، وهكذا في 20 جوان 1960م قبلت الحكومة المؤقتة الذهاب الى مولان بفرنسا بهدف التحدث عن تنظيم رحلة فرحات عباس الى باريس.[1]

أ-لقاء مولان (Melun)25-29جوان 1960.

لقد أبدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رغبتها في الحصول على تقرير المصير ولكن وفق إجراءات كفيلة أن تحقق استفتاء حرا ونزيه؛ كما صرح سي عبد القادر شندرلي-ممثل جبهة التحرير في نيويورك-يوم 20 ماي 1960م أنّ:"جبهة التحرير مستعدة من يوم غد للجلوس مع الحكومة الفرنسية لضبط عملية استفتاء حر في الجزائر، ولكنها لا تستطيع ترك فرنسا تنظمه..."[2]، ومنه بدأت المبادرة بالمفاوضات في مولان، وعند وصول الوفد الجزائري لم تعاملهم الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين وإنما عاملتهم على أساس متمردين وعزلتهم، في الوقت الذي كان فيه ديغول يقر المساومات مع إطارات الولاية الرابعة[3]، هنا يتضح أنّ ديغول مازال متمسكا بسياسة المناورة واللعب على الحبلين.

شرع في التفاوض يوم25 جوان 1960م حيث مثل الطرف الجزائري احمد بومنجل[4]، ومحمد بن يحي[5] مخاطبين روجيه موريس(R .Morris)-الأمين العام للقضايا الجزائرية- والجنرال دوغاستين

---

(1) سعد دحلب، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، دحلب، الجزائر، 2007، ص177.

(2) بورغدة، المرجع السابق، ص421.

(3) بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان**، تع لحسن زغدار و محل العين جبائلي، مر عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت، ص19.

(4) أحمد بومنجل: ولد سنة 1906، درس الحقوق فأصبح محاميا ليقوم بالمرافعة من أجل مصالي الحاج1936، ،التحق بالثورة سنة1956 ليشغل منصب عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، شارك في مفاوضات مولان ممثلا للحكومة المؤقتة.انظر: حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل جمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص309.

(5) محمد الصديق بن يحي: ولد1932 بمدينة الجزائر، عين رئسا علىU.G.E.M.A، عين كمبعوث الى كل من إفريقيا وأسيا، عضو في G.P.R.A،كان من بين الوفد الذي شارك في مفاوضات مولان الى جانب بومنجل. أنظر:
Favrod, **La Révolution**, Op cit. p189.

(De Gastrine)، إن هذا اللقاء لم يخرج عن إطار وجوب أجراء محادثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول، ومنح المفاوضين حرية التنقل، والإفراج عن المعتقلين منهم بن بله للتفاوض.
برز منذ بداية المحادثات تناقض واضح في وجهات النظر لكلى الطرفين، ليعارض الوفد الفرنسي مقترحات بومنجل ورفاقه واعتبروها مطالب غير معقولة، ويصروا على وجوب الشروع في هدنة قبل ذلك مصرحين بقولهم:"الجنرال ديغول بشكل خاص لن يتفاوض مع زعيم الثوار في الوقت الذي تطلق فيه النار على جنوده، ولكننا مستعدون للاتفاق على طريقة إيقاف القتال ومن ثم تقرير المصير..."، ليتضح من خلال هذا إن مفاوضات مولان قد وصلت الى طريق مسدود رغم استمرارها مدة ثمانية أيام بين الأخذ والرد، ليفترق الوفدان في جو يشير الى الرغبة في الالتقاء ثانية.[1]

بهذا التصلب في الرأي من طرف الوفد الفرنسي وقائدهم ديغول، اتضح وجه فرنسا الحقيقي الذي كان مخبأ وراء قناع تقرير المصير، وأثبتت أن لها نظرة أخرى للموضوع، وبتمسكها أنها تستطيع أن تملي شروطها وترغم القادة الجزائريين وجيش جبهة التحرير الّوطني على وقف إطلاق النّار بصفة تعتبر استسلاما مقنعا، هذا يبين أن ديغول مازال متمسكا بالخيال الاستعماري، ولا يريد من مناوراته سوى تمكين سيادة فرنسا على الجزائر.[2] ليتم التخطيط من أجل لقاء أخر لحل القضية الجزائرية وتحديد مصير شعبها المكافح.

ب– لقاء لوسارن (Lucerne)20 فيفري1961م.

جرى هذا اللقاء ب لوسارن–سويسرا–[3] في 20 فيفري 1961م، ويتم بوساطة أوليفي لونغ (Olivier Long)–الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر–، أوكل ديغول هذه المهمة لجورج بومبيدو(Georges Pompidou)–[4] مدير سابق في

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص ص101،100.

[2] المدني،**حياة كفاح**، المصدر السابق، ص759.

[3] لماذا تقرر اختيار سويسرا؟ صرح بالخروف السبب قائلا: لأننا وجدنا فيها الاستقلالية التامة لسياستنا، والجهود التي لطالما بذلناها لإحلال السلام، وسمعة النزاهة والتكتم التين تتميز بهما سويسرا، كانت تعود إلى عوامل فرضت على القادة الجزائريين أن يرو فيها البلد الوحيد الذي له القدرة على التدخل مع توفر فرص النجاح أكثر. انظر: أوليفي لونغ، **الملف السري –اتفاقيات ايفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تق ماكس بوتيتبيير، تر اوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص23.

[4] بن خدة ، المصدر السابق، ص20.

حكومة ديغول، الذي سيخلفه في1969 م كرئيس جمهورية – بالإضافة الى برونو دولاس(Bruno De leusse) مدير الشؤون السياسية، أما الوفد الجزائري فلقد مثله بلخروف[1] إلى جانبه بومنجل ، ليقدم كل طرف مطالبه التي اتسمت بالتباعد، فلقد تمسك الوفد الجزائري بمقررات الحكومة المؤقتة، لتطرح قضية الصحراء التي أجاب عنها بومبيدو أن قضية الصحراء لا نقاش فيها، بالإضافة إلى مطالب أخرى استهدفت التراب الوطني وشعبه وتهميش الحكومة المؤقتة وإخضاعه للطاولة المستديرة وإقرار الهدنة؛ هي أطروحات قابلها الممثلون الجزائريون بالرفض ودافعوا عن وطنهم وشعبهم. [2]

إن المطالب التي اقرها الوفد الفرنسي على الجزائر كانت ذا تدبير مسبق ومخطط، هدف ديغول الى تحقيقها تحت شعار تقرير المصير وإعطاء الجزائر استقلالها وفق منظور الشراكة التي تجعل مصلحة الجزائر وفرنسا معا. مصرحا بقوله:"...هدفي لا يرمي الى إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا بل على النقيض من ذلك... أن تستمر فرنسا بعد ذلك في مساعدتهم"[3]، هل بمقترحات مثل هذه يرمي الى جعل الجزائر مستقلة عن فرنسا؛ لأنه يتضح لنا انه يريد تطبيق نوع جديد للاستعمار بأسلوب مغاير.

إلى جانب الوفد الجزائري الذي أبدى موقفه بالرفض، فالجناح العسكري لا يرضى أن يجرد من سلاحه فلقد سعى طوال جهاده من أجل قضية لطالما قدم لها الكثير؛ هادفا لان يكون له وجود شرعي متماشيا مع الجناح السياسي للثورة، وان قضية الصحراء يمكن اعتبارها مبدأ أساسيا في المفاوضات؛ غير أن سيادة الجزائر عليها تبقى فوق كل نقاش. وأن احترام وحدة التّراب الجزائري يبقى بالنسبة للجزائريين شرطا لا محيد عنه.[4]

لم تتسم محادثات لوسارن كلها بالسلبية بل يمكن اعتبارها بداية لطرح نقاط الخلاف؛ ومعرفة ما يفكر فيه ديغول ورفاقه لتصبح للحكومة المؤقتة دراية بمطالب الخصم، فلقد بين أوليفي عن هذا اللقاء انه كان فاتحة جيدة لطرفين يناقشان رهان حرب جمعتهم لسبع سنوات، وأنها تعتبر اللقاء الأول

---

[1] طيب بلخروف: من مواليد 1923 بمدينة عنابة، وفي وسط عائلي بسيط ترأس P.P.A و هو في سن التاسع عشر، اعتقل في العديد من المرات ليتعرض لأبشع أنواع التعذيب ليسجن في سجن بربروس، كان مساعد لمهري ، وممثل للحكومة الجزائرية في تونس ليستمر عمله النضالي في سبيل القضية الجزائرية، ليساهم في مفاوضات لوسارن. انظر:

Favrod ,op cit. p189.

[2] بن خدة، المصدر السابق، ص ص20-22.

[3] ديغول، المصدر السابق، ص112.

[4] دحلب، المصدر السابق، ص ص123، 124.

مقارنة بمولان التي لم تعرف تصريحات للدخول في صلب الموضوع.[1] لتباشر المحادثات وفق مقترح فرنسا في أقاليمها، و هو أمر وافقت عليه الجبهة بهدف الدخول في مفاوضات حقيقية، تتناول موضوع وقف القتال و مستقبل الجزائر.

ج– لقاء ايفيان الأول 20 ماي1961. [2]

لقد تحدد لقاء الوفد الجزائري بالفرنسي، وتحديد يوم المحادثات تم التفكير فيه مليا ، فلقد حاول "جوكس" أن يقره في مارس1961م، بإشراك الحركة الوطنية الجزائرية[3] ، وهذا ما لم تتقبله الحكومة المؤقتة فتم العدول عن هذا الموقف؛ فتقرر تحديد تاريخ جديد وهو20 ماي 1962م ليذاع البيان في كل من إذاعة تونس وباريس يوم 10ماي صدر فيه ما يلي:"تعلن الحكومة الفرنسية أن المحادثات التي أعلن عنها في البيان الصادر في 30 مارس، ستنطلق في ايفيان يوم 20 ماي المقبل"[4] هذا يبين مدى تمسك الحكومة المؤقتة على أنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري، وتخلي فرنسا عن فكرة الطاولة المستديرة.

انطلقت المفاوضات في ايفيان ليترأس الوفد الجزائري كريم بلقاسم[5] صحبة سعد دحلب [6] ومحمد بن يحي وطيب بلخروف واحمد فرانسيس[7] واحمد بومنجل و أعضاء آخرين؛ مقابلين الوفد

---

(1) أوليفي، المصدر السابق، ص34.

(2) انظر الملحق رقم 03، ص121.

(3) الحركة الوطنية: هو حزب أسسه مصالي الحاج في ديسمبر1954م. أنظر: بن خدة، المصدر السابق، ص23.

(4) أوليفي، المصدر السابق، ص81.

(5) كريم بلقاسم: نائب رئيس الحكومة ، ووزير الشؤون الخارجة، شخصية رمزية للمقاومة، بقيت شعبيته قائمة رغم ابتعاده عن الجبال1957م، كان ملازما لمصالي الحاج، اختلف معه في قضية اندلا ع الثورة، اعفي من وظائفه كوزير للقوات المسلحة 1960، عين في نفس السنة رئيسا لدبلوماسية جبهة التحرير الوطني. انظر: رضا مالك، **الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956–1962**، تر فارس غصوب، ط1، الفارابي، الجزائر، 2003، ص162.

(6) سعد دحلب: ولد في 1918 بمنطقة شلالة جنوب الجزائر، أتمّ دراسته الثانوية بالبليدة، انظم الى صفوف حزب الشعب الجزائري متقلدا منصب سكرتير لمصالي الحاج، أعتقل في 1954، وعند الإفراج عنه التحق بصفوف جبهة التحرير1955، عضو للمجلس الوطني للثورة1956 ولجنة التنسيق والتنفيذ، ثم عزل في 1957، عين وزيرا للخارجية في 1961، شارك في مفاوضات ايفيان. انظر: الكيالي، **الموسوعة السياسية**، المرجع السابق، ج3، ص 162.

(7) أحمد فرانسيس: ولد سنة1912 بمدينة غليزان، دكتور في الطب، ناضل الى جانب فرحات عباس في حزب حركة أحباب البيان والحرية ثم في الاتحاد الديمقراطي، التحق بالثورة سنة1955، عين في منصب وزير المالية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية وبعدها في الدبلوماسية. انظر: حميد، المرجع السابق، ص307.

الفرنسي الذي ترأسه"لويس جوكس"[1]، هذا اللقاء لم يختلف عن سابقيه لأن ما صبغه هو تمسك كل طرف بمطالبه، فأصبح يدور في حلقة مفرغة؛ فمطالب الوفد الفرنسي لم تختلف عن التي عرضها في اللقاءات السابقة، فارضة شروط عدة في النواحي الإنسانية والاقتصادية، والثقافية، وان تستمر الشراكة في جميع المجالات، من قواعد عسكرية، مع مراعاة حقوق المواطنين الفرنسيين، ولم يغفل الاستثمارات في صحراء الجزائر، وبذلك كانت قضية الصحراء في صلب المفاوضات ومحورها الرئيسي يطرح في كل مرة.[2]هي عروض تهدف لاستبقاء الاستعمار باي شكل سواء تحت غطاء الاستثمار أو الشراكة، و إبقاء القواعد العسكرية تولد فكرة العودة من جديد.

لقد كان رد الوفد الجزائري على المطالب الفرنسية التي تمس كيان بلدهم يعمها الرفض فهم يدافعون عن وحدة وطنهم و أراضيه، و وحدة الأمة الجزائرية، و لا يقر إيقاف إطلاق النار إلا بعد أن تسوى كل القضايا، هذا جعل الطرف الفرنسي يبدي تصريحات على أن الوفد لم يتقدم للتفاوض وإنّما للبحث عن تركيز دولي وفرصة ثانية للتأكيد على مبادئ ثورتهم.[3]

و بهذا تعثرت المفاوضات و لم يتفق عل إطلاق سراح المعتقلين و على رأسهم بن بله [4] الذي اكتفى بنقلهم من جزيرة اكس الى قصر توركان، وعدم الفصل في قضية الصحراء التي كانت الموقف لمسيرة المفاوضات، لتنتهي ايفيان في13جوان1961م بمبادرة فرنسية، مع إبقاء الاتصال بين الطرفين بوساطة سعد دحلب الذي كان ضمن الوفد الجزائري في جنيف الى غاية جويلية 1961م.[5]

---

[1] لويس جوكس: هو من المفاوضين الفرنسيين الذي اعتمد عليه ديغول لتسييرها، بحكم انه شغل عدة مناصب كأمين عام للحكومة، ثم كوزير، وهو بذلك شغل 20 عاما لإدارة الشؤون العامة، فكانت له نظرة لمجمل القضايا السياسية والاقتصادية والمالية وغيرها، اعتبره ديغول مسير كفء للمفاوضات. انظر: ديغول، المصدر السابق، ص126.

[2] ديغول، المصدر السابق، ص ص126،127.

[3] أوليفي، المصدر السابق،

[4] بن بلة:ولد سنة 1919م بمغنية، كان أبوه تاجرا، أما عن نشاطاته فقد كان بن بله عضوا في حزب الشعب الجزائري ، وحركة الانتصار للحريات الديمقراطية ،عين كمسئول في المنظمة الخاصة ، تولى مهمة هجومات البريد المركزي بوهران1949م، تم إلقاء القبض عليه في العام الموالي1950، إلا انه لاذ بالفرار من سجن البليدة في 16 مارس 1952م، اتجه للقاهرة للتحضير للثورة، أختطف في 22 أكتوبر 1956 بينما كان في طريقه لمؤتمر في تونس، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة1956، ثم عضوا شرفيا في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر القاهرة1957، وهو سجين في باريس بسجن لاسونتي، وعضوا في المكتب السياسي الى غاية شهر أوت 1962م.انظر:

Favrod, op cit. p181.

[5] بن خدة، المصدر السابق، ص24.

د– لقاء لوغران (Lugrin) 20–28جويلية 1961م.

التقى الوفدان من جديد في 20 جويلية1961م بلوغران – فرنسا– القريبة من الحدود السويسرية، مترئسا الوفدين كل من "كريم بلقاسم" و"لويس جوكس"، مبديا الطرف الجزائري بعض التنازلات فيما يخص السكان الأوروبيين و التعاون مع فرنسا في المرحلة الانتقالية ، رغم كل هذا لم يكون ينتظرون الكثير من هذا اللقاء لمعرفتهم بمطالب الفرنسيين الذين مازالوا متمسكين بها منذ المحادثات الأولى مع جورج بومبيدو في لوسرن حتى اللقاءات الاخيرة في لوغران.[1]

بهذا التمسك اثبت ديغول وممثليه اعتمادهم على أسلوب المناورة والمماطلة وذلك بمطالبهم التي كانوا يعلمون أن الوفد الجزائري لن يسمح بالمساس بوحدته و أرضه ومبدأ الاستقلال التام واصفا إياها "رضا مالك"[2] بتكتيك حربي عمده ديغول يقضي بعدم تخليه عن الجزائر دون ضمانات للأقلية الأوروبية ، و دون استثماراته التي يسعى لتحقيقها في صحراء الجزائر سواء فيما يتعلق بالنفط أو بالأبحاث الفضائية والنووية[3].

اعتبرت الصحراء مسألة جوهرية في مسار المفاوضات حاول ديغول التمسك بها لتحقيق مصالح الفرنسيين المبنية على البترول و الغاز وهذا لا يتم إلا عن طريق المشاركة، و عند تعذر تحقيق ذلك فان فرنسا ستعمل على تطبيق أسلوب خاص يستهدف الصحراء؛ و هذا ما بينه ديغول في قوله:"... تعذر تحقيقها وتنفيذ هذا الضمان، وجب علينا أن نجعل من أحجار الصحراء ومن رمالها شيئا خاصا"[4]، فبقيت الصحراء النقطة الأساسية للصدام بين الوفدين الى جانب مسالة وقف إطلاق النار، لتقطع المفاوضات وهذه المرة بمبادرة جزائرية.[5]

لتنتقل المفاوضات إلى مسار أكثر جدية للفصل في القضية الجزائرية بعد خلافات اتسمت بها اللقاءات السابقة.

---

[1] مالك، المصدر السابق، ص ص230،231. للمزيد أنظر الملحق رقم04، ص122.

[2] رضا مالك: ولد بباتنة يوم 21 ديسمبر1931. عضو مؤسس لاتحاد الطلاب المسلمين الجزائريين(U.G.E.M.A) عام 1955.ثم مدير (المجاهد) اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني 1957–1962.كان ناطقا رسميا للوفد الجزائري في ايفيان، من محرري برنامج طرابلس1962.انظر: نفسه ص ص230،231.

[3] نفسه، ص 231.

[4] ديغول، المصدر السابق، ص ص137،138.

[5] في هذا الوقت وتزامنا مع مفاوضات لوغران حاول بورقيبة أن يثير مسالة بنزرت ويضغط على ديغول من اجل إجلاء قواته عنها، بالإضافة الى إثارة مسالة الحدود. انظر: نفسه، ص ص 131،132.

2– مرحلة المفاوضات الرسمية.

إنّ الاستمرار في المحادثات بين الوفدين الجزائري و الفرنسي التي لطالما انتهت بطريق مسدود لعدم توافق الطرفين، قد أكسبت الجزائريين الممثلين تمرسا و قدرة على التلاعب في ميدان التفاوض لمواجهة الفرنسيين على طاولة وجها لوجه. لتنتقل المفاوضات من مرحلتها الأولى التي عدت جس نبض للآراء و المواقف إلى مرحلة الجّدية و الحسم.و هذا من خلال:

أ– لقاء لي روس (Les Rousses) 11-18فيفري1962.

إنّ التوقف المستمر للمفاوضات بسبب الخلاف يدع بالمفاوضين الى التفكير في الالتقاء من جديد للتوصل الى حل للقضية الجزائرية، ففي أكتوبر من عام1961م صرح ديغول في الصحافة يدعوا للتفّاوض مع جبهة التّحرير الّوطني على أساس استقلال كل الجزائر بما فيها الصحراء [1]

لتنطلق المفاوضات من جديد بين الحكومة المؤقتة برئاسة"بن يوسف بن خدة"[2] و الحكومة الفرنسية، من خلال عدة لقاءات ومنها لقاء بال الأول 28- 29 أكتوبر1961م والثاني09 نوفمبر 1961م[3]، إن تنصيب بن خدة على رأس الحكومة المؤقتة جعل ديغول يبدى تخوفه بقوله:"...هل استبدال الزعيم الوطني القديم برئيس اصغر منه سنا، واشد تطرفا في ثوريته سيحمل الحكومة المؤقتة

---

[1] توفيق المدني، **حياة كفاح**، المصدر السابق، ص804.

[2] بن يوسف بن خدة:ولد بالبرواقية في عام 1920م، درس في كلية بالبليدة، ثم جامعة الجزائر لصيدلة، كان مناضلا في صفوف الكشافة الإسلامية، تم توقيفه من طرف السلطات الاستعمارية في عام 1943م مدة ثماني شهور، كان أمين عام في ح.ا.ح.د، دخل في صراع ضد لمصالي ومؤيديه، تم توقيفه مجددا في نوفمبر 1954م الى غاية افريل 1955م، انتخب عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956م.انظر:

Favrod, Op cite, p181.

[3] بعض اللقاءات لم تذكر في مذكرات ديغول رغم أهميتها .فلقاء بال –سويسرا– الأول جمع بين الوفد الجزائري بقيادة مُحَمَّد بن يحي ورضا مالك، أما الوفد الفرنسي بقيادة برونو دولوس، تم طرح عدة نقاط من وحدة للتراب الوطني وتقرير المصير أما الطرف الفرنسي فلقد أبدى نوعا من التّحفظ على الصحراء، مدافعا عن الامتيازات واستمرار التّجارب مثيرين مسألة هامة "مبدأ ترك الأخذ بالثأر" حيث يجب على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن عقاب الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا، لتعلق المفاوضات الى لقاء بال الثاني. فلقد قدم فيه رضا مالك الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة؛ فبالنسبة للأقلية حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية، مراقبة نقل الأموال لفرنسا، والقواعد العسكرية فان المرسى الكبير يستأجر لمدة محددة، والهيئة التنفيذية المؤقتة يرأسها جزائري، والرحلة الانتقالية من 3 إلى6 أشهر، بداية من وقف إطلاق النار؛ وغيرها من القرارات. توقفت اللقاءات بسبب إضراب المعتقلين، ليتم لقاء آخر بين دحلب و جوكس في 9 ديسمبر1961م الا ان هذا اللقاء لم يأتي بالجديد لان قضية الصحراء و مسالة الاستفتاء بقيت معلقة مع العديد من النقاط، هو ضغط مارسه الوفد الفرنسي لتلبية مطالبه لكن دحلب.انظر: بن خدة، المصدر السابق، ص ص29-33.

للجمهورية الجزائرية على التصلب في مفاوضاتها؟"، إلا أن بن خدة بدد هذه المخاوف مقّرا بأنه يسعى للتفاوض الصريح .[1]

لتنطلق المرحلة النهائية للمفاوضات من منطقة لي روس–الحدود الفرنسية السويسرية– جامعة كل من لويس جوكس و روبار بورون–وزير الأشغال العامة– و جان دو بروي– أمين دولة لشؤون الصحراء– بالوفد الجزائري الذي ضم كريم بلقاسم وسعد دحلب و الاخضر بن طوبال[2]، فطرح الوفد الجزائري بعد دراسة معمقة المسائل المتعلقة بوقف إطلاق النار والضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير، داعين الى ضرورة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وإشراكهم في المفاوضات ومصير المهاجرين والعمل الى إعادتهم لأرض الوطن ، مع تحديد الفترة الانتقالية ومسؤولية الهيئة التنفيذية المؤقتة.[3]

بقيت المحادثات في هذا اللقاء تشهد تصادمات مع أن ديغول بدأ يتخلى عن عناده في التمسك بالصحراء، إلاّ أن ممثليه بقيت آراءهم متسلطة من أجل مصالح الأقلية الفرنسية وإلى جانبها المصالح الاقتصادية التي تسعى من خلالها للاستثمار و حفظ قواعدها الإستراتيجية.[4]

تم الاتفاق شفهيا في لي روس على عدة نقاط لم يختلف مضمونها عن التي طرحت في اللقاءات السابقة، ولكنّها خفّفت في حدتها وحسمت مسألة الصحراء فيها؛ أما قضية المرسى الكبير فلقد خضعت لمساومات حادة بعدما حددت في ايفيان الأولى ب تسعة وتسعين سنة لتخفض في لي روس الى خمسة عشر سنة، أما قواعد الصحراء التي توصف على سبيل التمويه بالاختبارية قد أصر الجانب الجزائري على عدم تحديد وجهة استعمالها الذرية والصاروخية؛ فبدلا من مهلة العشر سنوات التي خفضت الى سبع. أتفق على أن تبقى هذه المنشآت في عين ايكر مع رقان و مجمع كولومب–بشار– تحت تصرف فرنسا لمدة خمس سنوات فقط.[5]

توجت نهاية هذا اللقاء بمقترحات وتسويات ألتمس ارتياح الطرفين لها، ما جعل الحكومة الفرنسية تتوقع أن يوقع الوفد الجزائري على وقف إطلاق النار وهذا ما لم يتم، فممثلي الحكومة المؤقّتة

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص133.
[2] نفسه، ص ص139،140.
[3] دحلب، المصدر السابق، ص ص142،143.
[4] نفسه، ص142،143.
[5] مالك، المصدر السابق، ص286.

امتنعوا واقروا أنه يجب عرض هذه الاتفاقيات على المجلس الوطني للثّورة الجزائرية الذي له الحسم في الأمر؛ مبينين أن اللقاء القادم سيكون رسميا وحاسما.[1]

تمّ اجتماع المجلس الوطني للثورة من أجل اتخاذ قرار تاريخي في22-27 فيفري1962م الذي كان مقر انعقاده بطرابلس[2]، لقد قرر هذا الاجتماع من أجل العمل على تدارس النقاط الذي خرج بها لقاء لي روس ليتم التصويت على ضرورة وقف إطلاق النار، لكنه تصويت لم يكن بتأييد الجميع ما ولد صراع بين قيادة الأركان الحربية و الحكومة المؤقتة الجزائرية[3]، إلاّ أنّ هذا الخلاف لم يمنع الممثلين الجزائريين للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من الذهاب للقاء حسمي في افيان.

ب– مفاوضات ايفيان الثانية 07–18 مارس 1962م.

بعدما تم المصادقة على القرارات من قبل المجلس الوطني للثورة تم نقل قراراته من ممثلي الحكومة المؤقتة، ليباشر لقاء الحاسم والقرار النهائي في ايفيان للمرة الثانية الذي دامت المناقشات فيه من 7إلى 18مارس1962م.

افتتحت المفاوضات من جديد وبصفة رسمية لترأس كريم بلقاسم الوفد الذي يتألف من أعضاء هم بن طوبال و سعد دحلب ، وبن يحي وبن خروف و رضا مالك وآخرون[4]، أما الطرف الفرنسي فمثله كل من لوي جوكس و روبير برون و برونو دولاس و فيليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي؛ لدراسة قرارات لم يدخل المجلس الوطني للثورة سوى تعديلات بسيطة عليها تمت مناقشتها 12 يوما، تميزت بالحدة للوصول إلى توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، لم يوقع كريم بلقاسم باسم الوفد الجزائري إلا في 18مارس. [5]

تم توقيع الاتفاق على أساس عدة نقاط منها:

– وقف إطلاق النار.[6]

– تعاون وثيق بين الجزائر وفرنسا في الشؤون الإقتصادية والنقدية، وتعاون في المجالين الثقافي و الفني.

---

(1) دحلب، المصدر السابق، ص146

(2) بن خدة، المصدر السابق، ص37.

(3) المعارضين هم: بومدين؛ وقايد؛ ومنجلي والرائد مختار، أما المؤيدين فقد كان منهم بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر. انظر: بن خدة، نفسه، ص37.

(4) انظر الملحق رقم 03، ص121.

(5) بن خدة، نفسه، ص38.

(6) أنظر الملحق رقم 13، ص138.

– منح امتيازات خاصة لمواطني كل نمن البلدين في إقليم البلد الآخر، مع تقديم ضمانات كاملة وواضحة لأعضاء الجالية الفرنسية الذين قد يرغبون في البقاء في الجزائر.

– منح فرنسا امتيازات للتنقيب عن البترول في الصحراء الجزائرية والاستثمار فيه، مع متابعة التجارب الذّرية والفضائية بها.

– التصرف بقاعدة المرسى الكبير وعدّة مطارات من قبل القوات الفرنسية لفترة حددت بخمسة عشر عاما على الأقل. [1]

– بقاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بموجب الاتفاق خارج الجزائر أي في تونس الى غاية استقلال البلاد، في هذه الفترة ستتولى هيئة تنفيذية مؤقتة يترأسها عبد الرحمان خير فارس[2]، لتولي شؤون الإدارة وتنظيم الاستفتاء[3]

وغيرها من التسويات التي اتفق عليها مندوبي الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة الجزائرية التي تقضي بمجملها على ضمانات تقرير المصير وتنظيم السلطات اليومية بالجزائر أثناء المرحلة الانتقالية مع وضع إعلانات تحدد حل استقلال الجزائر والتعاون مع فرنسا[4]، بعد التوقيع على اتفاقية وقف إطلاق النار قام بن يوسف بن خدة بالإعلان عنه على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة:"باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وبتفويض من المجلس الوطني للثورة، أعلن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الجزائري، ابتداء من 19 مارس1962م على الساعة الثانية عشر، ... كل قوات جيش التحرير الوطني المكافحة بوقف العمليات العسكرية، ... على مجموع التراب الوطني"،و هذا ما عمد"ديغول" الى توجيهه لقواته العسكرية. [5]

---

[1] ديغول، المصدر السابق، ص 140.

[2] عبد الرحمان خير فارس ، ولد عام 1910م بجاية ، تخرج بشهادة حقوق ،و كان أول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائر رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية سنة1953م، بدأت اتصالاته الأولى بالثورة في منتصف 1955،عرضت عليه فرنسا عدة مناصب لكنه رفضها، اعتقل في 5 نوفمبر 1960م، تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال المرحلة الانتقالية ، بعد حل اللجنة في أكتوبر 1962 ينسحب من السياسة .انظر : وحيدة نعمي، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 1958–1962مدراسة تحليلية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة خيضر،بسكرة، الجزائر، 2012 /2013،ص81.

[3] أوليفي، **اتفاقيات ايفيان**، المصدر السابق، ص160.

[4] موريس فايس، **مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961–29 جوان 1962**، تر. صادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013، ص573.

[5] بن خدة، المصدر السابق، ص38.

ليتم وضع وقف إطلاق النار حيز التطبيق في 19 مارس 1962م، ليتقرر بعده استفتاء في 1جويلية1961 فلقد أجاب 18مليون 900ألف بكلمة نعم، ومليون و800ألف بكلمة لا؛ بينما مليون ورقة بيضاء ملغاة؛ إذا الجواب كان إيجابيا بنسبة91 بالمئة من الأصوات التي أدلي بها.[1]

أما بعض الكتابات أوردت أن نسبة الذين صوتوا بنعم من قدروا بنحو6 ملايين و16534 صوتوا بالرفض لتعلن النتائج في 3 جويلية 1962 وتقر نسبة النهائية ب91.23بالمئة، وفي05جويلية رفعت أعلام الجزائر فوق البيوت من 5جويلية1962. لتفصل قضية الصحراء محققين وحدة الشعب و وحدة التراب الوطني.[2]

إن التماطل في التفاوض و الانسحاب المتواصل منها بسبب تضارب المطالب التي تحفظ مصالح كل طرف لم تمنع في الأخير من الفصل في مسألة القضية الجزائرية بعد كفاح طويل دام 132 سنة ، لتنتهي بلقاء ايفيان الثاني التي تم فيه منح إمتيازات لفرنسا بعدما تنال الجزائر إستقلالها و هو ما حققته فعلا ، فلطالما سعى ديغول لتحقيق ذلك من خلال ما أطلق عليه الشراكة، غير أن الجزائر حضيت بالاستقلال الذي كان هدفها المنشود الأوحد في ذلك الوقت رغم التنازلات في ما يخص التجارب النووية و الاستثمارات الإقتصادية.

[1] ديغول، المصدر السابق، ص ص 141،142.

[2] Stora, Op Cit,p67.

المبحث الثالث : موقف الرأي العام الجزائري و الفرنسي من السياسة الفرنسية.

المطلب الأول: المواقف الجزائرية.

1- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

2- جيش التحرير الوطني.

المطلب الثاني: المواقف الفرنسية .

1- المعمرون.

2- العسكريون.

المطلب الثالث: نقد وتقييم الكتاب.

1- الجانب الظاهري.

2- الجانب الباطني.

إنّ السياسة الفرنسية التي انتهجت من قبل الإدارة الاستعمارية والمدّعمة بأفكار و مجهودات القادة و الجنرالات بإشراف رئيس الجمهورية الفرنسية الخامسة شارل ديغول، كانت ترمي في كل مضامينها إلى استهداف الشعب الجزائري وعزله عن ثورته؛ ومجابهة القادة الذين عملوا على التّخطيط و التنظيم لضمان استمراريتها و حفظ مصالح المستوطنين و مكانة فرنسا في أرض لطالما اعتبرتها جزء لا يتجزأ منها. هي سياسة واجهت كغيرها مجابهات وتلقت ردود أفعال كانت ضربة موجهة إلى هياكلها، لتجعلها محل صراع و صدام شغلت العسكريين و السياسيين مهددة فرنسا عامة وديغول خاصة. مواقف أبديت من الطرفين الجزائري بقاعدته السياسية وجناحها العسكري الذي جعل فرنسا في الأخير تحتكم إلى طاولة المفاوضات لتقرير مصير الجزائر، ما أودع رؤى ومواقف خالفت هذا المآل من مختلف الشرائح الفرنسية و قادتهم العسكريين الرافضين التّخلي عن الجزائر.

المطلب الأول: المواقف الجزائرية.

لقد أبدى الجزائريين ردود أفعال ومواقف عن كل من السياسة و المشاريع الإغرائية التي قدمها ديغول لضرب الثورة في صميمها؛ هي محاولات جاءت في وقت كان الوعي الوطني قد عمّ الشعب الجزائري و بعث فيه الإصرار على نصرة ثورته، داعمين قادتهم كمسيرين و ممثلين لهم في اللقاءات. لتعمل الثورة في الأخير على بناء قاعدة سياسية وحكومة تمثل الشعب و جيش التحرير الوطني و دفاعا عن الوطن أمام مزاعم و أطماع الفرنسيين التي ألقتها لتروج لفكرها. و يمكن توضيح ذلك فيما يلي:

1- الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

يعد تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[1] ضربة قوية لوجه الاستعمار و كيانه فلقد جاءت في وقت كانت فيه الحكومة الفرنسية و على رأسها ديغول مصمما أن تجعل من الجزائر بلد مدمج بفرنسا بأيّ شكل من الأشكال و من عدّة أوجه، معتمدة على مناورات سياسية ليصل إلى هدف لم تحققه حكومات سابقة بأساليب عسكرية قمعية.[2]

---

[1] إنّ فكرة تشكيل حكومة مؤقتة للجزائر لم تكن وليدة 1958 فلقد تبلورت بوضوح منذ1956، لقد اعتبر مؤتمر الصومام من جهته أن تشكيلها يندرج ضمن المهام المنوطة بدبلوماسية جبهة التحرير الوطني التي سوف تختار الظروف الملائمة لإعلانها. وإلاّ ستكون المبادرة مجرد قفزة في الفراغ هذه الاعتبارات هي التي أجلت في النهاية فكرة الإعلان عنها الى1958. انظر: جمال قنان، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، د.ت، ص ص153،154.

[2] نعمي، **الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958 -1962**، المرجع السابق، ص76.

أ- ظروف تشكيلها:

إنّ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958م يعتبر من الأحداث الهامة التي عرفتها الثورة الجزائرية، فلقد كانت من نتّاج ظروف أحاطت بمسار الثورة في الداخل أو الخارج. وهو ما نوضحه فيما يلي:

بموجب قرارات مؤتمر الصومام20 أوت 1956م تم تشكيل أول نواة لجهاز تنفيذي رسمي مهيكل للثورة و هو لجنة التنسيق والتنفيذ[1]-عبان رمضان مكلف بالشؤون السياسية و المالية، كريم بلقاسم مكلف بالتنسيق بين الولايات، بن يوسف بن خدة مكلف بالاتصالات ، وسعد دحلب مسؤول عن الدعاية، أما العربي بن مهيدي مكلف بالعمل الفدائي- لكنها تعرضت للخناق مما جعلها تنقل مقرها الى خارج الجزائر؛ نحو تونس في جويلية1957م.[2]

أصبحت الأزمة الداخلية بين قادة الثورة كريم بلقاسم و عبان رمضان على أشدها، فلقد نوقشت في اجتماع المجلس الوطني للثورة[3] المنعقد من20 -28 أوت 1957م ، و التي خلفت الشقاق بين الطرفين مكسبة العداء لعبان رمضان و ذلك لتشدده في قراراته وعدم الوفاق مع بعض القادة، ليتم اغتياله في ديسمبر 1957، و لم يعلن عن ذلك إلا في 29 ماي 1958م. و بوفاته بقيت الإدارة في صراعات متواصلة.[4] فبمجيء ديغول وطرحه لمناوراته السياسية و المشاريع الإقتصادية الخادعة، ظهر ضغط على لجنة التنسيق والتنفيذ ما جعلها تشرع لتحويل ملفها الى حكومة مؤقتة من أجل مجابهة سياسة ديغول وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات للوصول الى تسوية سلمية.[5]، لتدعيم و مساعدة الوفد الخارجي في مساعي تدويل القضية الجزائرية وهو ما يعطي نفسا جديدا للنشاط الإعلامي والدبلوماسي.[6]

---

(1) تتألف من خمسة أعضاء في داخل البلاد، كما كانت مسؤولة من قبل البرلمان الجزائري – المجلس الوطني للثورة-، كانت تنشط عبر الوطن بواسطة البعثة الخارجية و في جويلية 1957 غادرت الجزائر لتكون أكثر حرية. أنظر: محمد بجاوي، **الثورة الجزائرية والقانون 1960،1961**، تر علي الحسن، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005، ص ص131.

(2) أمال شلبي، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية1954-1956**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، 2006،2007، ص401.

(3) المجلس الوطني للثورة: هو عبارة عن سلطة تشريعية في الجزائر، يضم 13 عضوا دائما و17 عضوا إضافيا، و هم يتكونون من مختلف التشكيلات السياسية المساهمة في عمل الثورة. أنظر: نعمي، المرجع السابق، ص13.

(4) عبد الحميد، **فرحات عباس**، المرجع السابق، ص ص181-184.

(5) نعمي، المرجع السابق، ص17.

(6) نفسه، ص17.

مما زاد تأثيرا على الثورة الأوضاع العسكرية الحرجة التي كانت تعيشها خلال هذه الفترة، ففي سنة1958 تلقت الثورة ضغطا كبيرا من طرف الجيش الفرنسي و فرق الأمن بمختلف وحداتها، التي تأقلمت مع الحرب الثورية وأساليبها، ما أدى إلى معانات القادة في الداخل من السياسة العسكرية الفرنسية القمعية[1]، بالإضافة إلى الخسائر التي مني بها جيش التحرير الوطني في الداخل وعلى الحدود المكهربة، هو ما أدى لعرقلة نشاط جيش التحرير وتعسر إيصال السلاح إلى الداخل للمناضلين، هو أمر ولد الفوضى و عدم الانضباط لجيش الحدود بعد سياسة التضييق و المتابعة.[2]

إنّ تعسر و صعوبة اختراق خط موريس و تقليل الخسائر في صفوف جيش التحرير، دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى إيجاد مخرج آخر؛ ما جعلها تنشأ لجنة العمليات العسكرية لتخفيف الضغط وإيجاد سبل لتسهيل العمل الثوري.[3]

إضافة إلى أوضاع الشعب الجزائري التي كانت أحواله قبل تأسيس الحكومة المؤقتة سيئة، فلقد وجدنا في تقرير فرحات عباس الذي أعده وقدمه في 20جوان1954م إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة جاء لمطالب الشعب المستعجلة، الذي كان يعاني حياة فقر وبؤس مقارنة بالأوروبيين، لذلك جاء التأسيس لرفع معنويات الشعب جراء معاناته الإجتماعية و الإقتصادية، هذا الأخير الذي كان يأمل بدعم خارجي وهو ما كان لهذه الهيئة أن تحققه.[4]

دون إغفال الظروف الخارجية التي لعبت دورا فعالا و كانت بمثابة الداعم و الدافع لتأسيس الحكومة المؤقتة الجزائرية، فضغط الجارتين كل من تونس والمغرب على لجنة التنسيق والتنفيذ ودعوتهما لتأسيسها. جعل القادة الجزائريون يسعون لحضور مؤتمر لشمالي إفريقيا يعد بتونس يضم كل من الرئيسين محمد الخامس و بورقيبة، لكن قطع الطريق على طائرتهم حال دون تكريس هذه الصفة الحكومية للقيادة الجماعية للثورة الجزائرية.[5]

ما زاد الأمر إصرارا هو عناصر الجيش الفرنسي المتواجدة في كل من تونس و المغرب وتدخلاتها فيهما بحجة مطاردة الثوار الجزائريين، التي أدت في الأخير الى قنبلة ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958م، ليعاد طرح فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الندوة

---

(1) نعمي، المرجع السابق، ص18.

(2) نفسه،ص18.

(3) بوضربة، **النشاط الدبلوماسي**، المرجع السابق، ص40.

(4) نعمي، المرجع السابق، ص21.

(5) بجاوي، المرجع السابق، ص132.

المغاربية التي عقدت في طنجة 27-29 افريل 1958م[1]، و ذلك بعد رفض السلطات الاستعمارية لكل الوساطة التونسية و المغربية في إطار عزل الثورة الجزائرية؛ ما سارع في الإعلان عن قيام الحكومة المؤقتة التي كانت بمثابة ضربة موجعة توجه الى السياسة الفرنسية.[2]

أما السبب الأهم الذي جعل قادة الثورة يقومون بهذه الردود الحاسمة، يعود إلى مجيء ديغول لسدّة الحكم، خاصة بعد انتشار دعاوى فرنسية حول عدم وجود ممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري، و رفضهم التفاوض مع الثورة بحجة أن الثوار لا يمثلون الشعب، فلذلك سارعوا لإيجاد جهاز سياسي شرعي يساهم في التعجيل لإيجاد حلول سلمية.[3]

ومنه اختلفت الظروف التي دفعت لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بين ما كان يخص الطرف الجزائري وبين ما كانت تدعيه فرنسا وحكامها، و لقد كان لهذه الأخيرة أهدافا تسعى لتحقيقها عند تأسيسها تكون لصالح و في خدمة القضية الجزائرية، و لصالح أرض و شعب لطالما تحمل قمع و شناعة السياسة الفرنسية.

ب- أهدافها

لقد أنشئت الحكومة المؤقتة من أجل تحقيق أهداف محددة، و التي تم استقاءها من التصريح الرسمي للتأسيس أو من خلال تقارير أعضاء لجنة التنسيق و التنفيذ، و تقارير اللجنة المكلفة بدراسة ملف إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة [4] وهي كالتالي:

- محاولة حل مشكل القيادة الذي لطالما عهدته الثورة الجزائرية في مسارها، وذلك سعيا لتحقيق نوع من الانسجام و الوحدة التي كانت تفتقدها لجنة التنسيق والتنفيذ منذ تأسيسها، فلقد أجمع على أن المشكلة الرئيسية التي عانت منها الثورة طويلا هي مشكلة القيادة أساسا.[5]

---

[1] سمي مؤتمر طنجة بمؤتمر الأحزاب السياسية إلا انه في الواقع يضم حكومتي تونس والمغرب ولجنة التنفيذ والتنسيق كهيئة، والتي اعترف لها بصفة الحكومية في هذا المؤتمر ومن قراراته الدعوة لإنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية. انظر: بجاوي، المرجع السابق، ص132.

[2] قليل، المرجع السابق، ج2، ص156.

[3] نفسه، ص155.

[4] محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، م.و.د.ب.ح.و.ث.ا.ن1954، الجزائر،2007، ص ص101،102.

[5] بوضربة، **النشاط**، المرجع السابق، ص38.

– من الناحية العسكرية بقي مشكل السلاح ضمن مشاغل الثورة، فبعد إنشاء خط موريس تعسر إدخال الأسلحة الى التراب الوطني[1]، لذلك فإن هدف الحكومة هو إيجاد حل له و تقوية القدرات العسكرية لتصفية الاستعمار وتقرير الكفاح والعمل المسلح للجيش التحريري.[2]

– يندرج تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ضمن مسار عام لمجابهة سياسة الجمهورية الخامسة بقيادة الجنرال ديغول، و التي تصب في اتجاهين و بشكل متواز على كل من المستوى السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي.[3]

– السعي لزرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري و تطوير طاقاتهم من أجل الاستمرار في الكفاح لتتركز الثورة في كل من المدن والبوادي على حد سواء، وهذا ما تم في ديسمبر1960م[4]، و مظاهرات 1- 5 جويلية1961م، معطية دفعة قوية للجهود التحريرية التي يقوم بها الشعب الجزائري.[5]

– مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول و استعادة المبادرة منه مع العمل على تدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة ، كخطوة هجومية قوية من الناحية الدبلوماسية، دون أن تغفل هدفا أساسيا هو تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة، لتساعدها في العمل تدريجيا على المجال الدولي.[6]

---

[1] إن الهدف الذي كانت تسعى إليه في حل مشكل السلاح لم تحققه، لأنه لازم الثورة طول مسيرتها؛ فتراخي مسئولي الحكومة المؤقتة بعد التأسيس أكسب السخط عليها؛ فلم تستطع رفع الضغط الذي كان يعاني منه قادة الولايات رغم وصول السلاح الى الحدود وبقاءه في كل من تونس وليبيا، وتعسره من الدخول الى أرض الوطن. أنظر: فتحي الديب، **عبد الناصر و ثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل، القاهرة، 1990، ص399.

[2] بن خدة، **نحن مستعدون للحرب والسلم**، المجاهد، ج4، ع 104، 25-09-1961، ص2.

[3] بوضربة، المرجع السابق، ص 39.

[4] مظاهرات 11 ديسمبر1960م: جاءت تدعيما للعمل الدبلوماسي والجهود العسكرية، مبينة مدى وعي الشعب الجزائري والتفافه حول ثورته ودعمه لها بما أمكنه وبأي مبادرة كانت، يشار على أن ديغول أعطى الحرية في بادئ الأمر لهذه المظاهرات، هو أمر ولد رد فعل عنيف من قبل المعمرين المعارضين وأنصار الجزائر فرنسية، لتشمل كل من وهران والعاصمة و قسنطينة، عنابة، وفي مطلع 14 من ديسمبر تضافرت الجهود الجماهيرية و التفت بالمظاهرات، جاعلة الأحياء الشعبية تعيش أياما تاريخية يرفرف العلم الجزائري فيها مصحوبا بهتافات الشعب الجزائري رجالا ونساء، وهو دليل على أن النصر كان بشع في الأفق، غير أنها لم تسلم من عنف وسخط العدو الذي باشر في قمعها متذرعا بأن عناصر من المجاهدين تسربت وسط الجماهير، ما جعله يشن عمليات قمعية واسعة النطاق. أنظر: علي كافي، **مذكراته من المناضل السياسي**، المصدر السابق، ص ص190،191.

[5] بن خدة، **نحن مستعدون**، المرجع السابق، ص2.

[6] بوضربة، المرجع السابق، 40.

– من أجل توفير أداة شرعية و رسمية للتفاوض مع فرنسا، و تكذيب إدعاءات ديغول التي كان يغالي بها، التي تقضي بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها، كما عبر فرحات عباس في رسالته التي بعث بها الى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة مقرا فيها:"هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي".[1]

– محاولة الاستفادة من الوضع الدولي في الوقت ذلكالمتّسم بالصراع بين كل من المعسكرين الشرقي و الغربي، دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائري لأحد المعسكرين، أي الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري.[2]

بعد أن حددت لجنة التنسيق والتنفيذ أهدافها باشرت تكوين نفسها كحكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ليتم تأسيسها و الإقرار بها رسميا في اجتماع اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقد في شهر سبتمبر1958م، ليطرح فيه بيانا يبين مدى تطور القضية الجزائرية الكبير في جميع النواحي، و على إثر هذه الأحداث المتوالية تكونت الحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس[3] في 19 سبتمبر1958م[4] التي أعلنت عن استعدادها لفتح مفاوضات مع فرنسا من أجل وضع حد للحرب بصفتها الممثل الوحيد للشعب الجزائري.[5]

أصبحت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية منذ ذلك الوقت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، و لقد عرفت خلال مسارها ثلاث تشكيلات، كان فرحات عباس أول رؤسائها من

---

[1] بوضربة، المرجع السابق، ص41.

[2] نفسه، ص41.

[3] هي خطوة لا بد منها لتوحيد القيادة ووضع آلية لممارسة السيادة، كان أمر تعيين فرحات عباس مفاجأة للجميع، بما أنه قد عرف عنه رجل لا يؤمن بالمواجهة المسلحة مع فرنسا، إنّ تكليفه بأول حكومة يعود إلى هدف مد جسور المفاوضات مع الطرف الفرنسي الذين يرون فيه ابنا لا يمكن أن يكون عاقا لهم، و أما الثورة فهي لا تعترف بالأحزاب لأنها فتحت أبوابها للجميع من أجل الالتحاق بها،لم يبدي فرحات عباس قبوله فلقد عرض المنصب على كريم بلقاسم و أمين دباغين ولكنهما رفضا، تسييره كان مقيدا فالسلطة الفعلية بيد الباءات الثلاث كريم بلقاسم ولخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف . انظر: محمد مهري، **ومضات من دروب الحياة**، ط1، السائحي، الجزائر، 2013، ص ص127، 128.

[4] كان يراد عقد مؤتمر يجمع بين المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ في 10 أوت 1958، ولكن اللجنة خالفت هذا واقتصر عليها فقط والذي تقرر بعده إنشاء الحكومة المؤقتة، الأمر الذي اعتبره قادة الداخل مخالفة صريحة لدستور الثورة، وتخويل لجنة التنسيق والتنفيذ لنفسها حقوقا وسلطات ليست من حقها. انظر: الديب، المصدر السابق، ص400.

[5] فوزية بوسباك، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية**، مجلة الذاكرة، ع3، الجزائر، 1995، ص167.

19ديسمبر1958م، ليخلفه بن يوسف بن خدة في آخر تشكيلة للحكومة المؤقتة، مبدية موقفها اتجاه المناورات التي طرحها ديغول ليتضح في ما نطرحه كالتالي:

ج- مواقفها:

لقد كان للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية موقفا من المناورات الفرنسية الديغولية التي باشر بها منذ عودته في 1958م، و القاضية بتفكيك وحدة الشعب و الأرض، لتعطيها الحكومة الرد الوافي على أطماعها.

- موقفها من سلم الشجعان: اعتبرت الحكومة المؤقتة هذه المبادرة التي ترمي لزعزعة الصفوف مشروعا خادعا، فالجنرال ديغول تراجع عن مقترحات سابقيه، خاصة مشروع غي مولي، لأنّ هذا الأخير لم يجرأ أن يطلب من جيش التحرير الوطني الاستسلام، ولكن ديغول فعلها و هذا ما يوضح نية المناورة و التلاعب، فبعد مناقشة المشروع أصدرت الحكومة رفضها الصريح لأنّه غير قادر على حل القضية الجزائرية.[1]

أراد الجنرال ديغول من خلاله أن يجزئ قادة الثورة إلى عسكريين و سياسيين و يوجه النظر للثورة على أنها منقسمة إلى قسمين متنازعين و يعمل على إذكاء هذا النزاع بالتنويه لبطولات العسكريين على حساب أعمال السياسيين، والمفاد أن ديغول يريد التفاوض مع أطراف يكونون من العملاء لتغليط الرأي العام العالمي.[2]

و قد أشارت جريدة المجاهد التي تعد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني إلى قضية النوايا الحقيقية للجنرال ديغول فتساءلت:" هل الجنرال ديغول مخلص وصادق في رغبته للسلم؟"، معتمدة على التصريحات المبهمة التي قدمها، الهادفة لتغليط الرأي العام والفرنسي حول نواياه.

لتعلن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن يقينها بأنّ السلام لا يمكن أن يتحقق إلاّ عن طريق التفاوض، لهذا جددت ترحيبها بأي دعوة للحكومة الفرنسية بصورة جدية وفي بلد محايد، وهذا ما أكدت عليه جريدة المجاهد بقوله:"حكومة الجزائر لا تفاوض في الاستقلال"، هي إشارة إلى أنّ الحكومة المؤقتة تتمسك بالمفاوضات[3]، و التي دعت لها في بيانها26 سبتمبر 1958م.[4]

---

(1) بوضربة، المرجع السابق، ص ص89،90.

(2) نفسه، ص90.

(3) فلقد صرح بن خدة مفاوضات صريحة تسمح للشعب الجزائري بتقرير مصيره، و استقلاله في نطاق وحدة ترابه، فالتلاعب وتقسيم البلاد يكون لها رد أخر فنحن مستعدون لمواصلة الحرب. أنظر: بن خدة، **نحن مستعدون**، المرجع السابق، ص08.

(4) بوضربة، المرجع السابق، ص91.

– موقفها من مشروع قسنطينة: إن هذا المشروع يهدف لتحقيق عملية الإدماج وإيجاد طبقة متميزة تحكم جزائر الغد، لهذا السبب كلل المشروع بالفشل لرفض الشعب الجزائري له، كما عملت جبهة التحرير الوطني على تجنيد كل الطاقات و إصدار المناشير و إقامة الجمعيات العامة؛ والتصريحات عن طريق الإذاعات، لتوعية الشعب وحثه لمقاطعة المشروع، وهو ما أحدث خيبة أمل لديغول جعلته يلجأ إلى طرق أخرى لاستعادة زمام الأمور.[1]

فلقد بينت جريدة المجاهد من خلال انتقاداتها له في العدد54 من تاريخ 6 جويلية 1959 في مقالها بعنوان مشروع قسنطينة سراب ومستحيلات، إن الوعود التي قطعها ديغول لا يمكن أن تتحقق لأنه لا يمكن الإصلاح الزراعي الوارد في المشروع نظرا لحالة الحرب، و لاستخدامهم الجزائريين الذين يجهلون الطرق الحديثة للإصلاح، وأنها لا تستطيع تعليم أبناء الجزائر لأنها لا تسيطر على معظم الأراضي، والمساواة في الأجور هو أمر ضرب الخيال و غيرها من العراقيل التي تبين مدى فشل المشروع واضمحلاله منذ بدايته.[2]

من الطبيعي أن يكون رد فعل الحكومة المؤقتة رافضا داعما إياها الشعب في ذلك، فرغم أنّه كان يعد تعبيرا عن تطور السياسة الاستعمارية بغية القضاء على الثورة، إلاّ أنّه يبدوا قد طرح في فترة وفي زمن كان الشعب الجزائري قد قطع مرحلة هامة من كفاحه ولم تعد مثل تلك الإغراءات لتبعده عن قضيته.[3]

– موقفها من تقرير المصير: لقد أدت مبادرة ديغول إلى إحداث حالة استنفار في صفوف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، التي بادرت بعقد اجتماعات ثلاثة منها كانت تجمع بين أعضاء الحكومة المؤقتة و العقداء[4]و ذلك من20-28 سبتمبر 1959م، إضافة الى اجتماعات أخرى لصياغة الرد على تقرير المصير مستشيرة أراء الأعضاء في الداخل و الخارج وحتى القادة المسجونين، ليتضمن المقترحات التالية:

– بفضل كفاح الشعب الجزائري منذ خمس سنوات، و بفضل مواصلة جبهة التحرير الوطني و جيش

---

[1] نعمي، المرجع السابق، ص78.

[2] مسعود الجزائري، **مشاريع ديغول**، المرجع السابق، ص ص15،16.

[3] الزبيري، **كتاب**، المرجع السابق، ص272.

[4] العقداء العشرة: عبيدي لحاج لخضر الولاية الأولى، علي كافي الولاية الثانية، محمد يزوران الولاية الثالثة، سليمان بودغن بن علي عن الولاية الرابعة، و هواري بومدين قائد العمليات العسكرية بالغرب، ومحمد السعيد قائد لجنة العسكر بالشرق، بالإضافة الى الباءات الثلاث عن الحكومة المؤقتة، بوضربة، المرجع السابق، ص96.

التحرير الوطني للكفاح، و دعم الشعوب الشقيقة و الصديقة و بدعم الرأي العام العالمي، قد استطاع الشعب أن يحقق مصيره، و الهوية الوطنية الجزائرية تحددها أطر لا يمكن إهمالها في مبدأ حق تقرير المصير، والمتمثلة في وحدة الشعب والتراب الجزائريين.[1]

– إنّ الحكومة المؤقتة التي اعترف بها من عدة دول هي المكلفة والمؤتمنة على مصالح شعبها الجزائري إلى أن يعبر عن اختياره بحرية، ولا يمكن بدون موافقتها أن يعود السلم ولأجل هذا المبتغى والهدف فإنّها مستعدة للدخول في محادثات مع الحكومة الفرنسية للبحث في الشروط السياسية والعسكرية للتوصل إلى إيقاف القتال، وبحث شروط وضمانات تطبيق حق تقرير المصير.[2]

– اللجوء إلى الاستفتاء لن يكون إلا بعد عودة السلم، و بما أنّ سياسة الحرب المتواصلة لن تتمكن من جلب السلم للجزائر، و أنّ شعب هذه الأخيرة لا يمكن أن يقرر مصيره تحت ضغط جيش الاحتلال الفرنسي، وضغط الآلة الإدارية المعروفة بتزويرها الانتخابي و لا يمكن أن يمارس حقه أيضا وربع عدد السكان مسجونين أو معتقلين أو منفيين.[3]

بالإضافة إلى ردود أخرى تحفظ مصالح الجزائريين وأرضهم، وبذلك عبر بيان الحكومة المؤقتة في 28 سبتمبر1959م، عن حنكة دبلوماسية فذة ودراية كبيرة بالمعطيات الدولية، وهو ما استخلصه أعضاء الحكومة عند تقييمهم لارتدادات الموقف الجزائري على الصعيد الدولي.[4]

لم تغفل الحكومة المؤقتة ردها فيما يخص التجارب النووية، فلقد نشرت جريدة المجاهد ليوم22 فيفري1960م تصريحا للسيد محمد يزيد وزير الأخبار للحكومة المؤقتة؛ بأن التفجير يعد جريمة تسجل في قائمة جرائم فرنسا ضد الإنسانية رغم تحذيرات الجمعية العامة للأمم المتحدة [5]، لكن فرنسا لم تكسب من هذا التفجير غير سخط الرأي العام الذي حطم سمعتها في العالم.[6]

إلاّ أنّ اتفاقيات ايفيان الثانية والنهائية سمحت بمواصلة مثل هذه التجارب في الصحراء الجزائرية الى غاية1967م، فمن دراستنا لاحظنا أنها لم ترضي بقبول الجميع مثل بعض أعضاء المجلس الوطني للثورة، و تحفظ الآخر.

---

[1] بوضربة، المرجع السابق، ص ص101،102.

[2] نعمي، المرجع السابق، ص79.

[3] بوضربة، المرجع السابق، ص103.

[4] نفسه، ص104.

[5] ديكهال، **واقع التجارب النووية**، المرجع السابق، ص105.

[6] رشيدة.ح، **التفجير النووي برقان**، الجيش، ع451، فيفري 2001، ص14.

تشير بعض الكتابات أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أمر ضروري، و لكن كان ينبغي تحديد صلاحياتها و مدتها فلقد كانت تتصرف كحكومة و وزراءها كانوا يمثلون دور الوزراء، فلقد كانت مهتمة بالنضال الدبلوماسي أكثر من اهتمامها بنداءات النجدة من الداخل وخوضها في المفاوضات وقراراتها كانت محل تحفظ، فلقد صرح بن بلة بأنه كان رافضا لقرارات ايفيان ولكنه وقع عليها لأنه حسن فيها اقتراحه ووضع فيها شرطا يقضي بأن تلتزم الحكومة المؤقتة بعد لقاء ايفيان لتحديد الخط السياسي للحكومة المقبلة.[1]

لم تكن الحكومة المؤقتة هي الطرف الوحيد التي كانت لها مواقف معادية لسياسة ديغول، بل حتى وحدات جيش التحرير الوطني التي عمدت على مواجهة مخططات ومناورات ديغول التي تهدف لخنق ثورته في الداخل، و هو ما نبينه من خلال تحركاتهم وتصديهم لأساليب العدو.

2- جيش التحرير الوطني:

لقد أبدي قادة جيش التحرير الوطني مواقف إلى جانب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن السياسة الفرنسية التي انتهجها ديغول ومعاونيه، و يمكن أن نوضحها من خلال المجهودات التي قام بها اتجاه القمع الذي سلطته القوات الفرنسية عليهم، وكيفية التصدي لها.

أ- مضاعفة النشاط الفدائي:

كان لزاما على الثورة التحريرية لمواجهة السياسة التي عمدها ديغول، أن تقوم بالتركيز على النشاط العسكري من خلال مضاعفته وتكثيف العمليات، لأنّ هذا جعل من ديغول في الأخير يعي مدى فشل سياسته ودفعه في الأخير إلى طاولة المفاوضات. فهو الدّعامة للنشاط السياسي الذي تبنته الحكومة المؤقتة.[2]

لم تغفل وحدات جيش التحرير الوطني مسالة الحدود، فبعد أن ضيقت السلطات الفرنسية عليها من خلال وضع الحواجز وفرض الرقابة، عمد المجاهدون على شن غارات و هجومات على مراكز قوات الاحتلال الفرنسي، منها مركز عين الزانة في جوان 1959م، بالإضافة إلى مراكز أخرى وتحرير مئات الجزائريين الذين كانوا يستخدمون كدروع بشرية لحماية العدو من ضربات جيش التحرير الوطني. [3]

---

[1] احمد بن بلة، **مذكراته**، تر العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، د ت، ص ص128،129.

[2] قليل، ج2، المرجع السابق، ص164.

[3] عباس، **الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص 549.

تبنى جيش التحرير الوطني مبدأ عدم المواجهة المباشرة، بالقيام بعدة هجومات على مواقع الثكنات الفرنسية وطرق مواصلاته و إمداداته، معتمدا في ذلك على أسلوب الكر والفر الذي أعتبر ناجحا لمدى معرفة المجاهدين بأرض الميدان، مسهلا لهم التنقل بسرعة من مكان الى آخر.[1]

و تزامنا مع المفاوضات وعدم الرضوخ لمطالب ديغول القاضية بوقف إطلاق النار، ضاعف جيش التحرير جهوده بعزيمة و تصميم مع مباشرة الغارات والكمائن، فإلى جانبهم كان المحافظون السياسيون[2] أكثر نشاطا و عملا من خلال التوجيه والتوعية لكل من الشعب و الجيش الفرنسي على حد سواء ، فتعزيز عدد جيش التحرير الوطني كان أيضا من الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي الذين فروا منه للالتحاق بصفوف المجاهدين، فالإعلان عن المفاوضات القريبة قد اقنع آخر المترددين في حتمية النصر القريب لجبهة التحرير الوطني.[3]

بادرت قوات جيش التحرير الوطني الى نقل عملياتها إلى المدن من خلال عمليات جريئة لتثبت مدى قدرة الثورة في الوصول الى الأماكن التي يسيطر عليها الفرنسيون، و القيام بإرسال إنذارات للحكومة الفرنسية بأنّه يمكن نقل الثورة إلى أراضيها إن استمرت في قمع الشعب الجزائري.[4]

لم يقتصر الأمر فقط على المواجهة، فبعد شروع السلطات الفرنسية في الحديث عن استقلال الجزائر دون الصحراء، كان لزاما على قيادة الثورة التحريرية وضع إستراتيجية محكمة دبلوماسية وعسكرية، فقام بومدين بتكوين قيادة جديدة تحت إشراف الرائد بلهوشات عبد الله، وعبد العزيز بوتفليقة، والرائد شويشاني العيساني، الذين توجهوا إلى الحدود الجزائرية المالية لقيادة التنظيم فيما يعرف بالجبهة الجنوبية، و الجدير بالذكر أن أغلبهم كانوا ناشطين ضمن الضباط العسكريين بالقاعدة الشرقية.[5]

---

[1] قليل،ج2، المرجع السابق، ص174.

[2] المحافظ السياسي: إن أول ظهور للمحافظ السياسي كان في قرارات مؤتمر الصومام، فهو يملك سلطة مزدوجة سياسية وعسكرية في آن واحد ويحقق التوازن بين مختلف هيئات الثورة لمواجهة الإستراتيجية الفرنسية، كما يعمل على تحضير الشعب الجزائري لمرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية وبذلك هو صلة وصل بين القادة والشعب. أنظر: الزبيري، **كناب**، المرجع السابق، ص50.

[3] دحلب، **المهمة**، المصدر السابق، ص120.

[4] قليل، ج2، المرجع السابق، ص166.

[5] سعيداني، **القاعدة الشرقية**، المصدر السابق، ص 199.

هي أجهزة مدعمة للثورة إلى جانب القاعدة الشرقية و الغربية التي ساعدتا في الإمداد بالأسلحة رغم العراقيل الكبيرة. لم يقتصر الأمر على ذلك وإنما استطاع جيش التحرير مواجهة مخطط شال من خلال الطرق التي انتهجها للتصدي لعمليات التمشيط. و هو كما يلي:

ب- مواجهة عمليات التمشيط:

رغم العمليات الكبرى الخانقة التي يتعرض لها جيش التحرير الوطني فقد استطاع مواجهتها والتصدي لها، فالولاية الثانية مثلا مما تعرضت له من ضغط على المجاهدين وجماهير الشعب، و العمل بالمحتشدات والمناطق المحرمة مع ما كانت تعانيه من نقص في عدد المجاهدين والسلاح، فإنها استطاعت البقاء صامدة في مواجهة العدو بما لديها من إمكانات ذاتية.[1]

كما يشير لخضر بورقعة في مذكراته أن الخطة التي واجهت بها ولايته مخطط شال، هي إعادة تقسيم وحدات الجيش فالوضع لم يكن يسمح باعتماد خطة ثابتة لذا تم اختيار تقسيم غير ثابت مع خطة متغيرة حسب الظروف والمستجدات والطوارئ، وهو أسلوب حرب العصابات التي فرضها اللاتوازن بين القوتين.[2]

الى جانب كل هذا تم تقسيم الوحدات الى أفواج و الأفواج الى مجموعات، لتكون الغاية من التقسيم عدم تمكين العدو من مواجهة قوات جيش التحرير الوطني، ولا حتى كشفها في عمليات المسح الشامل التي كان يقوم بها العدو، ما فوت فرص المواجهة غير المتكافئة، وسمح للعمليات أن تستمر من خلال تكرار الهجومات المضادة السريعة والخاطفة على مراكز تجمعه في المدن الى جانب المعمرين.[3] و لتخفيف الضغط على القرى و المداشر تم نقل الثورة الى المدن و المناطق الأهلية، مع العمل على توعية الجماهير و تحسيسها بدورها باعتبارها المصدر الأولي للتموين اليومي، هذا ما يعطي للثورة دفعا ويحافظ على استمراريتها، لأن الفرق الإدارية الفرنسية تسعى دوما لتشويه الثورة في نظر شعبها؛ و إخضاعه لتقرير مصيره.[4]

هي تكتيكات عمدها جيش التحرير الوطني أدت إلى خلط أوراق العدو وجعل عملياته تنتهي ولا تؤتي ثمارها، ما جعل مخطط شال فاشلا، وتحطم آمال ديغول لأنه عول عليه كثيرا.

---

[1] علي كافي، المصدر السابق، ص180.

[2] بورقعة، المصدر السابق، ص32.

[3] نفسه، ص32.

[4] نفسه، ص ص32،33.

المطلب الثاني :موقف الفرنسيين .

لقد أثارت السياسة التي اتبعها الجنرال ديغول اتجاه القضية الجزائرية استنكار العديد من الأطراف؛ سواء من ناحية العسكريين الذين أرادوا تنحيته و السيطرة على مقاليد الحكم ،و من ناحية أخرى المستوطنين الأوروبيين المتطرفين الراغبين في إبقاء الجزائر فرنسية- حفاظا على امتيازاتهم- ، وقد ترجم موقفهم المعادي لهذه السياسة في مجموعة من أحداث العصيان والتمرد، أو عن طريق تأسيس منظمات إرهابية، و نذكر ذلك في النقاط التالية:

1- المعمرون :

أ- أسبوع(المتاريس) الحواجز 24 جانفي 1960م: تعود أسباب هذه المظاهرات التي قادها في بادئ الأمر جمع من المستوطنين الغاضبين، الى خلفيات متعددة ساهمت في تغذية روح التذمر و الخذلان لديهم ، فرغبتهم أن يكون الجنرال ديغول رجلا عسكريا يقضي على ما يسمونه بالمتمردين، وفي نفس الوقت يخضع الجنرال لأوامرهم- بمعنى يكون دمية يسيرونها حسب مزاجهم- لكن هذا الأخير أثبت العكس؛ بإجرائه للاستفتاء الذي ينص على توسيع صلاحيات الرئيس مما بعث في نفوس المستوطنين خيبة أمل كبيرة معبرين عن ذلك في العديد من الجرائد.[1]

فنقل الثورة التحريرية عملياتها العسكرية إلى الأراضي الفرنسية مع تكثيفها لكل من الكمائن و العمليات الفدائية في الجزائر، كل هذا ساهم في تصعيد روح القلق في أوساط الأوروبيين. كما كان لتصريحات ديغول دور في إثارة سخط المستوطنين؛ حيث صرح في 29 افريل 1959م قائلا: " أنّ جزائر الوالد قد انتهت، وان لم نفهمها متنا معها" وبذلك قطع ديغول بتصريحه هذا على كل آمال دعاة الإدماج [2]،و اتضح ذلك بعد تصريح له قائلا: " هل ذهبتم لروية المسلمين؟ هل رأيتموهم بالشاش والجلابة؟ أنتم ترون جيدا أنهم ليسوا فرنسيين و كل من ينادون بالإدماج لهم عقول عصافير".[3]

كلمة تقرير المصير التي وردت في خطاب الجنرال بتاريخ 16 سبتمبر 1959م، وخطابه من مدغشقر عن حربه ببلاد ما وراء البحار في الاختيار بين فرنسا أو الانفصال.[4] إضافة إلى هذه

---

[1] دحمان توابتي، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائرOAS**، قرطبة، الجزائر، 2012، ص106.

[2] نفسه، ص106.

[3] وليفيي دارد، **في قلب منظمة الجيش السري**، تر عبد السلام يخلف وآخرون، دار سيديا، الجزائر،2013، ص56.

[4] توابتي، المرجع السابق، ص107.

التصريحات التي تزامنت بفشل مخطط شال في الولاية الثالثة والرابعة و الخامسة، و اقتراحه لمشروع قسنطينة، كل هذه الأمور أرقت المستوطنين كونها كانت في نظرهم خطرا يهدد مشروع الجزائر فرنسية.[1]

كما عملت بعض الصحف و المناشير المعادية للجنرال ديغول و حكومته، خاصة صحيفة صدى الجزائر اليمينية المتطرفة الناطقة باسم الإقطاعية الى تضخيم حالة التذمر لدى المستوطنين من خلال نشرها لمقالات حول تجاهل الجنرال لإعطاء أي ضمانات للأقلية الأوربية، مما كان ذلك وراء بث روح الشك الدائم و القلق على مصيرهم في الجزائر، وفي نفس الوقت فشل المناورات السياسية في إخضاع الحكومة المؤقتة، كما اعتبروا مشروع سلم الشجعان دليل على التفاوض و ليس الاستسلام.[2]

كل هذا أدى لتدهور الحالة السياسية التي انجر عنها في آخر المطاف مظاهرات قادها المستوطنون في مختلف المدن الجزائرية وساعدهم في ذلك الجيش الفرنسي المتآمر، بالإضافة إلى الجماهير الجزائرية التي أجبرت بالإكراه على المشاركة ضمن هذا التمرد الذي بدأت تجلياته منذ 22 من شهر جانفي 1960م، و رغم كل الاحتياطات التي باشر بها الجنرال ديغول لتجنب هذا الاصطدام الدامي بتسريحه ما يقارب 60 ضابطا الذين تحوم حولهم الشكوك حول مدى تأييدهم لسياسيته من عدمها و فرضه للرقابة على وسائل الإعلام المعارضة له؛ إلّا أنّ ما كان يخشاه قد حدث فعلا.[3]

وذلك بعد قيام الجنرال ديغول بعزل الجنرال ماسو على اثر التصريحات التي أدلى بها في 19جانفي 1960م الى صحيفة "سوديت زيتونج" قائلا: "لعل الجيش الفرنسي قد ارتكب خطأ حينما ناد الجنرال ديغول الى الحكم يوم 13 ماي 1958م، و أن الرئيس قد أصبح من رجال اليسار".توالت تصريحات هذا الأخير أبدى فيها تخوفاته من السياسة التي يتبعها ديغول بقوله: " أود أن تساعدنا الحكومة على رؤية مستقبل بأكبر وضوح حتى تتمكن من النجاح على الجزائر فرنسية".[4] كما سئل حول ما إذا كان لديغول نظرة واضحة على هذا المستقبل فأجاب دون تردد قائلا: "لا ادري ما

---

[1] تواتي، المرجع السابق، ص ص107،109.

[2] الجيش، **ديغول يخسر الزبدة ودراهم الزبدة**، ع 400، نوفمبر 1996م، ص34.

[3] قليل، ج2، المرجع السابق، ص344.

[4] دارد، المرجع السابق، ص54.

إذا كان يمتلك جوابا ما فإنّه بالتأكيد ليس جوابنا نحن".أضاف في تصريح آخر لا يخلو من التهديد: " في حالة ما فان الجيش سيستعمل السلطة، لم نعد نفهم سياسته. لم يكن الجيش يتوقع أبدا موقفا له كهذا".[1]

مما أدى الموقف الرافض لديغول لسياسة الإدماج التي ناد بها دعاة الجزائر الفرنسية الذين نددوا بالانفصال قائلين:" إنّنا ننّدد بالانفصال، لأنّه إهانة حقيقية لموتانا و مس بشرفنا كفرنسيين" وتسريحه للجنرال ماسو، فاتحة لبداية حركة تمرد واسعة في صبيحة 23 جانفي 1960م بالجزائر العاصمة في شكل إضراب عام دعت إليه الوحدات الاقلمية، وفي عشية هذا اليوم دعى كل من "فور"، "آقور" "غايارد"و"فليبي "و"اورتيز" الى عقد اجتماع ليتم التحديد لهذه المظاهرة في 24 جانفي 1960م[2]؛ احتجاجا على سياسة اللين التي طبقها ديغول بعد مجيئه على رأس الجمهورية الخامسة بعد فشل الجهود العسكرية الكبيرة ، لتصبح هذه الحركة بمثابة 13 ماي آخر.[3]

أخذت هذه المظاهرات طابع التمرد المسلح بعد أن عمدت قوات الوحدات الإقليمية الى إخراج السلاح من المستودعات، ونشر بيان من طرف القائد لاغايارد ينتقد فيه ديغول بشدة؛ إذ احتوت هذه المناشير على صورة الجنرال ماسو آخر الجنرالات 13 ماي وآخر ضمان للجزائر فرنسية و الإدماج، وصورة الجنرال ديغول الشخص الذي يريد أن تكون له حرية التخلي على الجزائر بعد تخليه عن إفريقيا. و مناشير أخرى تدعو فيها سكان الضواحي والقرى للوقوف خلف المدافعين عن الإقليم وقادة المعركة من اجل أن تحيي الجزائر فرنسية.[4]

أصدر الجنرال شال أوامر بإقامة الحواجز تفصل الجزائر العاصمة عن ضواحيها و قراها المجاورة و غلق الشوارع بمتاريس؛ الأول لحماية مقر قيادة اورتيز؛ والثاني في زاوية كليات الجامعة التي أصبحت بمثابة حصن وراءه طلبة لغيار.[5] و بعد تدخل وحدات الدرك جرى احتكاك حاد بين الطرفين أدى في الأخير إلى تبادل طلقات الرشاش المكثفة مما انجر عنه سقوط العديد من القتلى في صفوف المتظاهرين وحتى قوات الدرك لتدخل الجزائر مرحلة المتاريس[6]؛ و بذلك تكون أهداف المتمردين

---

[1] دارد، المرجع السابق، ص54.

[2] نفسه، ص57.

[3] تقية، المصدر السابق، ص444.

[4] دارد، المرجع السابق، ص59.

[5] نفسه، ص59.

[6] الجيش، ع400، المرجع السابق،، ص34.

الذين أرادوا من وراء هذا العصيان الإثبات لديغول ومؤيديه مدى رغبة الأوروبيين وفي مقدمتهم الفرنسيين الإبقاء على الجزائر فرنسية.[1]

فلذلك يمكن القول أنه رغم كل هذه المحاولات الحثيثة للإطاحة بالجنرال ديغول و سياسته إلا أنّ محاولتهم باءت بالفشل لتتأرجح الكفة من جديد لصالح ديغول وحكومته الذي اعترف في تصريح له على أنّ هذا التمرد كان ضربة موجعة لفرنسا في الجزائر وفي العالم داخل فرنسا؛ و أعلن الرئيس و بقوة عن تمسكه بموقفه اتجاه القضية الجزائرية ، وأكد على سياسته التي سيتبعها بقوله: " أن لا سياسة أخرى لسياسته، ولا يجب انتظار أي تنازل" مما أدى ذلك الى تواصل المظاهرات بعد هذا الخطاب لمدة ستة أيام أخرى لكن دون جدوى؛ لتنهار آمال المتمردين في إمكانية حدوث 13 ماي جديد.[2]

2- العسكريون:

أ-انقلاب الجنرالات 22-25 افريل1960م.

كانت لديغول محاولات عديدة لحسم الأمور لكن حالة التمرد استمرت في أوساط القادة العسكريين المناهضين لسياسته وذلك يعود لعدة أسباب كثيرة ومتراكمة و أثرت على العسكريين وسلوكياتهم وردود أفعالهم، ولعل أهم هذه الأسباب هي :

صدمة الجيش الفرنسي بعد انهزامه في الحرب الصينية، رغم الاحترافية التي امتاز بها الجيش وانتصاراته أثناء خوضه غمار الحرب ضد الفيتناميين العزل مدة سبع سنوات، لينتهي بهم الأمر بهزيمة نكراء في معركة "ديان بيان فو" وهذا ما لم يستسغه القادة العسكريين العائدين من الحرب.[3]

و هناك من يقول أن أسباب تمرد افريل 1961م، ما هو إلا تطور حتمي لأسلوب الغموض والتردد في مسار سياسة الجمهورية الخامسة في الجزائر و على رأسها الجنرال ديغول الذي لا طالما كان مطمئنا للوضع في الجزائر بعد حله للمنظمات المتطرفة وبإبعاده للعناصر المتمردة داخل الجيش، لكن مخطط الانقلاب كان جاهزا و كان الجنرالات الأربع ينتظرون خطاب ديغول ليتم قيادة الانقلاب العسكري ضده.[4]

---

[1] الجيش، ع400، المرجع السابق، ص34.

[2] دارد، المرجع السابق، ص70.

[3] حاميد، المرجع السابق، ص179.

[4] نفسه، ص 186،187.

كما عبر أحد المحللين السياسيين في جريدة المجاهد عن الحالة عقب الانقلاب بقليل قائلا: " أن سياسة الغموض لا تحقق السلم و لا تقضي على رؤوس التمرد بل هي العكس من ذلك، فلقد وجد تسلسلا بين الحرب والتمرد، فاستمرار الحرب يخلق المتطرفين وهؤلاء يطالبون باستمرار الحرب.[1]

كما كان لسياسة ديغول و إجراءاته المتّخذة ضد كل من الشخصيات السياسية إلى جانبها العسكرية و أطراف أخرى من نواب المجلس الوطني الفرنسي، و حتى المستوطنين الذين عمدوا الى إسقاط النظام ، وإخفاق المنظمات الأوروبية في التصدي له و لسياسته سببا من أسباب الانقلاب.[2]

كما أحس العسكريون بانهيار موقفهم خاصة بعد إبعاد ديغول الجيش عن سياسته، و عزل العديد من الذين كانوا سببا في التمرد خارج الجزائر، والعمل على إحكام قبضته على السلطة بعد إجرائه لاستفتاء في 08 جانفي 1961م فقرروا استرجاع نفوذهم عن طريق الانقلاب والتآمر لإسقاط النظام.[3]

تولى مهمة قيادة هذا الانقلاب الذي دام مدة أربع أيام بداية من الثاني والعشرين افريل 1961م ثلة من العسكريين منهم الجنرال سالان، زيلر، جوهو، الذي ارتبط الانقلاب باسمه القائد شال –و السبب كون كان قائدا للقوات العسكرية في أوروبا، وفي نفس الوقت رفع معنوياته المنهارة بعد فشل مخططه العسكري في الجزائر– وكان معهم مجموعة من العقداء و ضباط الجيش الفرنسي، والهدف وراء هذه المحاولة هو معارضة سياسة ديغول الرامية الى تقرير المصير، و إعطاء فرصة لقوات الجيش مدتها ثلاث أشهر للقضاء على الثورة التحريرية، وكان ديغول حازما في التعامل مع هذه المحاولة التي كادت أن تهدد حاضر ومستقبل فرنسا.[4]

تم التحضير لهذه العملية الانقلابية بعقد اجتماع سري، بمرتفعات الابيار العاصمة ويتم التنفيذ في صبيحة 22 افريل 1961م على الساعة الثانية صباحا على حسب الخطة المرسومة؛ إذ قامت فرقة من الفيلق الأول و اللفيف الأجنبي وجنود المضليين بمحاصر المواقع الإستراتيجية بالمدينة مثل قصر الحكومة و الإدارة العامة، الإذاعة و التلفزيون [5]، ونصبوا دوريات عسكرية و أقام الحواجز

---

[1] حاميد، المرجع السابق، ص187.

[2] قليل، ج2، المرجع السابق، ص345.

[3] الجيش، ع 400، المرجع السابق، ص34.

[4] ديغول، المصدر السابق، ص118-125.

[5] قليل،ج2، المرجع السابق، ص346.

والمدافع الموجهة الى القصبة تحسبا لأي رد فعل من طرف ج.ت.و، كما قاموا باعتقال العديد من الشخصيات مثل "غامبياز" قائد القوات الفرنسية بالجزائر ونفيه الى صحراء مع الوزير المقيم "بول دي لوفر ".ليخرج حشد من الاروبيين يهتفون تحيي الجزائر فرنسية، أنها ذكرى 13 ماي التي جاءت لترد جزائر الأجداد الجزائر فرنسية، كما صر الجنرال شال في خطاب له من على شرفة قصر الحكومة موضحا فيه سبب الانقلاب التي سيطبقها في الجزائر[1]:"أيها الضباط الجزائريون، ضباط الصف... الجنرال شال يحدثكم:إنني في الجزائر مع الجنرالين جوهو و زيلر و سالان لقد جئنا لنفي العهد الذي عهدنا به أنفسنا، وهو عهد الجيش الفرنسي الذي يحتفظ بالجزائر فرنسية...إن الحكومة الانهزامية عرفتنا عدة مرات بان الجزائر فرنسية، الجزائر مع فرنسا، الجزائر جزائرية ثم الجزائر مستقلة المشتركة مع فرنسا، وهي اليوم مستعدة أن تسلم الجزائر بصفة نهائية الى المنظمة الخارجة عن القانون... هل تقبلون مرة أخرى أن تأخذوا علمكم، وقد فقدتم كل شيء حتى شرفكم...".[2]

وقد عرف هذا التمرد تأييدا ومساندة من طرف العديد من دول الغرب، إذ ثارت الصحيفة العالمية ضد الجنرال ديغول وتحميله مسئولية هذه الاضطرابات التي تعيشها فرنسا بسبب سياسته إزاء القضية الجزائرية؛ حيث جاء في الصحيفة البريطانية:" انه ينبغي على الفرنسيين أن ينظروا الى الحقيقة التي حاولوا طويلا التهرب منها، و أنهم لا يستطيعون منح و إعادة المصير للجزائريين و لا يمكن أن يتفاوضوا مع الثوار...". لاعتبارها أن فشل ديغول في يحل القضية الجزائرية هو كارثة عظمى على فرنسا.[3] أما الجرائد الألمانية لم تخلو هي الأخرى من الانتقادات التي تقوم على الاستهتار والاستهزاء بمواقف ديغول التي اعتبرتها أنها المتناقضة في مضمونها مما ستؤدي في يوم ما الى الانهيار المحتوم[4].

إلاّ أنّ هذه الحركة كللت بالفشل لأن البيئة العسكرية كانت أكثر قوة وتماسكا عكس ما كانوا ينتظرونه قادة الانقلاب، و تخلي العديد من الأطراف و الشعب الفرنسي الذي كان دائما رافضا لحركة الانقلابيين؛ خاصة بعد عمليات الحواجز الدامية التي كانت في يوم 24 جانفي1960م بعد اقتناعهم بأهداف هؤلاء المعمرين الذين كانوا يدفعون المتمردين لتحقيق إغراضهم الخاصة. ليتذكر

---

[1] قليل،ج2، المرجع السابق، ص، 347.

[2] نفسه، ص347.

[3] نفسه، 35.

[4] نفسه، ص35.

الجنرال شال مقولة ماوتسي تونغ الشهيرة بقوله: " لا يمكن للجيش أن ينتصر إلاّ إذا كان وسط الشعب كالسمكة وسط الماء" ليضطر في الأخير إلى الاستسلام إلى جانب الجنرال سالان.[1]

ضف لذلك أن ديغول لم يستسلم للوضع فلقد قام برد صارم من خلال خطاب يتوعد فيه هؤلاء الجنرالات الذين عبثوا بأمن الدولة ومكانتها، وذلك عن طريق توجيه نداء يدعو فيه الجيوش والموظفين إلى التصدي بعد الطاعة لهؤلاء مما أدى الى إخفاق هذا العصيان بعد أربعة أيام.[2]

بعد فشل هذا التمرد في 25 افريل 1961م لجأ بعض الجنرالات الى تشكيل منظمة عسكرية سرية تهدف الى خلق جو من الرعب و الإرهاب لعرقلة سياسة ديغول التي ترمي لحل المشكل الجزائري بعد فشلها في كل المحاولات السالفة الذكر، و هنا نستنتج أن السلطة الديغولية قد فشلت هي الأخرى في القضاء على رؤوس التمرد نهائيا، مما سمح بتبلور معسكر جديد من أنصار الجزائر فرنسية من خلال المنظمة المسلحة، متجمعين على أسس أخرى، حيث ضمت طوائف متعددة من جماعة المهشمين والمنتخبين الجزائريين أسياد الجزائر فرنسية لتتجلى في حلى أخرى عرفت بمنظمة الجيش السري.

ب–المنظمة العسكرية السرية (OAS) في الجزائر ماي – جوان 1961م.

تأسست المنظمة العسكرية السرية من طرف القائد "لغيار" بالتنسيق مع الجنرال "سالان"[3] و "جون جاك سوسيني"، في المحادثات التي اصطلح عليها باتفاقية مدريد التي قرروا خلالها تأسيس هذه المنظمة وبشكل رسمي في 19 فيفري 1961م باسبانيا. [4] وكانت هيكلة هذه المنظمة بصفة مبدئية عبارة عن ثلاث مصالح.[5]

أما التأسيس الثاني لها كان بالجزائر في شهر ماي 1961م– لكن كانت لها جذور سابقة فلذلك تعد النواة الأولى لهذا التنظيم في الجزائر؛ الجبهة الوطنية الفرنسية ظهرت في 1955م لكنها حلت، لتحل محلّها جبهة الجزائر الفرنسية 1956م كانت أكثر تطرفا و التي ظهرت بسبب الشروع في

---

[1] قليل، ج2، المرجع السابق، ص350–352.

[2] دحلب، **المهمة**، المصدر السابق، ص128.

[3] سالان:جنرال فرنسي شارك في حرب فرنسا في الهند الصينية ، من معارضي استقلال الجزائر ، شارك في انقلاب جنرالات 3 افريل1960م ضد ديغول مع جوهو و شال و زيلر ، دخل العمل السري بتأسيس المنظمة السرية العسكرية. انظر: دحلب، **المهمة**، المصدر السابق، ص 127. أنظر الملحق رقم05 ، ص123

[4] حاميد، المرجع السابق، ص 125.

[5] نفسه، ص213.

المفاوضات بين قيادة الثورة و الحكومة الديغولية و حلّت هي الأخرى بعد فشل تمرد افريل، لتأتي بعدها المنظمة العسكرية السرية.[1]

أما عن الأسباب التي سارعت في تأسيس هذه المنظمة هي:

أولا: استمرار سياسة ديغول في الجزائر وبالتالي كان لابد عليها من الضغط عليه لإجباره على تغيير سياسته التي انتهجها كونها لا تتلاءم مع الأهداف الحقيقية لهم .

ثانيا: قضية الهاربين من تهمة أسبوع الحواجز التي عجلت بهذا التأسيس، و قد تزامن ذلك مع دعوة ديغول لقادة ج.ت.و لاستكمال محادثات مولان.[2]

التركيبة المكونة لهذه المنظمة كانت تضم عناصر مختلفة، غالبيتهم من اليمين المتطرف مع عناصر من الجيش الفرنسي الذي أنهى خدمته العسكرية، و ألحقت بتنظيمها العديد من القتلة المأجورين وبعض جنود المرتزقة المقيمين والفارين وانضم إليها أيضا عدد من اليهود المقيمين بفرنسا والجزائر منهم أعضاء من المنظمة اليهودية التي كانت تنشط بفلسطين عام1948م، و ضباط المتعاونين مع الجنرال سالان منهم الكولونيل ايف جودار الرئيس السابق للبوليس الجزائري والكولونيل جان جارد و أنطوان ارجود وجوزيف بروزات وغيرهم[3]، هذا دليل على تواطؤ أفراد من رجال الشرطة كون أن اغلب العمليات الإرهابية التي جرت تم الاعتماد فيها على جهاز الشرطة الموروث من حكومة فيشي، الذي كان له دور في إخفاء عناصر المنظمة عند اعتدائهم على المدنيين الجزائريين و كذا اليسار الفرنسي الديغولي، و الطرف الآخر الذي أسهم في العمل الى جانب هذا الجيش السري، هي عناصر جزائرية المتعاونة(الحركة) خدمة لمصالحهم.[4]

وقد كان لهذه المنظمة نشطاء مكلفين و موزعين على حسب مهامهم في العديد المواقع الجغرافية؛ في كل من الجزائر العاصمة، و وهران، والجهة الشرقية بـ (قسنطينة). اعتمدت المنظمة العسكرية المسلحة على شعارات لا تختلف في مضمونها عن شعارات المنظمة الفاشية منها "إنّ

---

(1) محمد بن عبوره، **المنظمة السرية المسلحة OAS 1961-1962م (اضطرابات وهران)**، دار القدس العربي، 2013، ص400 .

(2) حاميد، المرجع السابق، ص127 .

(3) الديب، المصدر السابق، ص525.

(4) محمود الواعي، **إنشاء منظمة الجيش السري ونشاطه**، ملتقى حول الثورة في الولاية الثالثة **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962الى سبتمبر1962م**، م.م.و.م، الجزائر، 1995، ص302.أنظر الملحق رقم 9، ص127.

مصالح فرنسا في الجزائر مهددة جديا" مما ساهم بشك كبير في تغذية النزعة الفاشية لأعضاء هذه المنظمة.[1]

و لتقوم المنظمة العسكرية السرية بتنفيذ مخططاتها الإرهابية في الجزائر استخدمت أساليب و سائل متعددة لبث روح الرعب والخوف في أوساط الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين منها :

-التخريب؛ إذ قامت هذه المنظمة في 07 جوان بعملية تخريب واسعة، مثل حرقها لمكتبة جامعة الجزائر حيث التهمت النيران حوالي 600.000 كتاب و حتى المستشفيات و العيادات الطبية والمعامل والمدارس لم تسلم هي الأخرى من عملية التخريب.[2]

-القتل الفردي والجماعي؛ إذ حولت المدن الجزائرية الى نيران مشتعلة وبرك من الدماء نذكر على سبيل المثال ما شاهدته أحياء مدن وهران، الحمري و مديوني، وحي ابن سينا والبحيرة الصغيرة و حي الصنوبر، وغيرها من اعتداءات الفردية التي مارستها ضد الأطفال والنساء من اجل الضغط على الحكومة الفرنسية لإعادة النظر في المفاوضات[3].

-تصفية الإطارات الجزائرية والفرنسية؛ مثل إخراج المساجين منهم الدكتور يحي فارس الذي اخرج من سجن البليدة و تصفيته. أما عن الفرنسيين فقد كانت هذه المنظمة تختار ضحاياها بدقة من أصحاب الفكر الحر و الغير الموالين للمنظمة ففي شهر جوان 1961م قامت باغتيال المحافظ الرئيسي "قفاري"[4]، كما كانت لها محاولة لاغتيال الرئيس ديغول الأولى في 09 سبتمبر 1961م باستهدافه هو وعائلته على الطريق المؤدي لقصر الاليزيه، أما المحاولة الثانية فقد أعقبت استقلال الجزائر، فنتيجة لسخط المستوطنين على ديغول لفقدانهم الجزائر أقدموا على محاولة قتله في 22 أوت 1962م إلا أن المحاولتين باءت بالفشل .[5]

-تدمير المؤسسات الاقتصادية والثقافية و الإدارية ونهب وسرقة البنوك و البريد؛ ففي 26 من شهر جوان 1962م قامت أفواج من الجيش السري بالسطو على 06 بنوك بوهران و قاموا بسلب جميع أموالها، علاوة على البنوك، أيضا نهبوا مقرات البريد و صناديق الضمان الاجتماعي، و محلات بائعي المجوهرات.

---

[1] الواعي، المرجع السابق، ص307.

[2] نفسه، ص302.

[3] بن عبورة، المرجع السابق، ص07

[4] الواعي، المرجع السابق، ص ص304،321.

[5] ديغول الأمل، المصدر السابق، ص ص137 ،146.

-تحريض الإطارات الأوربية واليهود على مغادرة الجزائر.

-تجنيد المتطوعين؛ من ضباط الجيش والحركة وغلاة المعمرين لتكوين مليشيات ووحدات مسلحة في الجبال، و القيام بالانقلابات على العامة و الاستيلاء عليها بقيادة الجنرال سالان.

-تكوين هيكل للمنظمة في الوطن الأم؛ من اجل القيام بالدعاية لكسب المتعاطفين الى صفوفها سواء في الجزائر أو فرنسا.

-إنشاء قوة ثالثة؛ وذلك لمواجهة تأثير جبهة التحرير الوطني من خلال تأسيسها لمنظمتين، الحركة من التعاون وجبهة العمل الجزائرية الديمقراطية.[1]

-إخراج المساجين الفرنسيين المتطرفين؛ مثل سجن الحراش و معتقل القليعة و بني مسوس.

إنّ الهدف الحقيقي لهذه المنظمة من وراء أعمالها هو أنها أرادت تفويت الفرصة على الشعب الجزائري من خلال إدخاله في دوامة الحرب من جديد إلاّ أن الجزائريين كانوا على علم بذلك و لم يقعوا في فخها.[2] أمام هذه الوضعية زاد نشاط ج ت و في توعية الجزائريين حيث وزعت عدة مناشير في العاصمة جاء في إحداها ما يلي: "يا بنات و أبناء العاصمة البطلة... إن الساعات التي نعيشها هي في نفس الوقت مثيرة و حاسمة، و أملنا المشترك في الحرية و الاستقلال هذا الأمل المدوي، أصبح اليوم حقيقة واضحة لا تقهر، و أذناب الفاشية و العنصرية أصبحوا الآن منهزمين وكل ما يقترفون راجع عليهم ولتسهيل حق المنظمة المسلحة السرية الإرهابية، يجب مضاعفة الهدوء".[3]

أما عن الحكومة الفرنسية فلم تعد بإمكانها السكوت على منظمة الجيش السري في الجزائر لأن خطرها بدا يتعدى حدود الجزائر لتصل تأثيراته الى الأراضي الفرنسية في حد ذاتها.[4]

في الأخير نستنتج أن الجزائر خلال هذه المرحلة كانت مسرحا للصراع بيت ثلاث أطراف الجيش الفرنسي من ناحية و المستوطنين و الحكومة الفرنسية من ناحية أخرى، كل هذه الظروف كانت تشكل خطرا على مسار ومصير الثورة هدفها عرقلة مسيرة المفاوضات لجعل أطروحة ديغول حول تقرير المصير بالنسبة للجزائر حبر على ورق.

---

[1] الواعي، المرجع السابق، ص ص303- 308.

[2] أول نوفمبر، **منظمة الجيش السري أهدافها و أعمالها الإجرامية**، ع 146، 1994. ص42.

[3] كريم مقنوش، **جرائم المنظمة السرية في الجزائر رد فعل الثورة لها**، مجلة المصادر، ع09، د ص، رقمية.

[4] قليل،ج3، المرجع السابق، ص304.

كل هذه الضغوطات لم تسعف قادتها لتحقيق النجاح لأن صمود الثورة بات أمرا مجزوما و تيقن قادتها بوصولهم الى هدف الاستقلال التي كانت ترى بشائره في الأفق القريب. هي حنكة أبرزها قادة وشعب لمواجهة القوة الفرنسية عاملين على تخطي الدسائس و المكائد التي كان يخيطها قادة فرنسيون متمردون .

وبهذا فشلت منظمة الجيش السري في بث الرعب في نفوس الجزائريين وفي نفس ديغول شخصيا ليتم تحطيم مساعيها باستمرارية المفاوضات و التوصل لحل للقضية الجزائرية محافظة على وحدة شعبها وترابها التي لطالما تم الدفاع عنها عبر سنين من الكفاح، ليتبدد في الأخير حلم الجزائر الفرنسية الذي طالب به المستوطنون ودافع عنه قادة فرنسيون.

المطلب الثالث: نقد و تقييم للكتاب.

مما لا شك فيه أن أي مؤلف لا يخلو من العيوب و الهفوات، واجهت الكاتب في كتابته ومن بين هذه المؤلفات مذكرات الأمل لشارل ديغول، سواء من حيث الشكل أو المضمون خاصة وان طبيعة الكتاب عبارة مذكرات تاريخية ينقصها التنظيم المنهجي المحكم من حيث الشكل والمحتوى.

1-الجانب الظاهري (الشكلي):

اعتمد في ترجمة المذكرات على اللغة العربية البسيطة تخللها بعض الكلمات العامية، لكن هذا لا يجعلنا نحكم عليها لأنها ترجمة عن اللغة الفرنسية من قبل سموحي فوق العاده الذي اعتمد على نفس الأسلوب الذي اعتمد عليه الكاتب في سرد و وصف الأحداث والقضايا التي تطرق إليها ديغول سواء ما تعلق بتاريخ أوروبا أو أقاليم فرنسا فيما وراء البحار التي ذكرها بصفة عامة و خص عنصر لوحده فيما تعلق بالجزائر التي أخذت الحيز الأكبر مقارنة بالمستعمرات الأخرى و هذا يبين مدى تمسك فرنسا بالجزائر على وجه الخصوص.

و مما يلاحظ في الكتاب غياب الترتيب الكرونولوجي للأحداث، فالمؤلف يطرح لنا العديد من القضايا غير مراعي للترتيب الزمني بالإضافة الى انه ينتقل في حديثه من مكان الى لآخر دون ان يتم الحديث عن ما باشر به في أول الأمر، وهو ما يعطينا تقطعا في المعلومة وعدم الفهم الجيد لها وصعوبة الربط بين الأحداث. ففيما يخص الجزائر حاولنا استقاء كل المعلومات المتعلقة بها من العناصر التي قدمها. فوجدنا أنه تناولها في ثلاث عناصر في المؤسسات و أقاليمنا فيما وراء البحار والجزائر.

أما فيما يخص الجانب الشكلي لعناوين الكتاب اعتمد ديغول على عناوين رئيسية دون إلحاقها بعناوين فرعية ليخص بعضها بإطار جغرافي معين مثل الجزائر أو عام مثل أوروبا التي ينتقل بين مناطقها، بينما تضمنت العناوين الأخرى مجالات أخذت اهتمام ديغول في حديثه مثل الاقتصاد والمؤسسات.

2- الجانب الباطني:

لقد ضمن ديغول المذكرات التي بين أيدينا قضايا هامة في الجزء المعنون بالتجديد من 1958-1962 فيما يخص الجزائر و الأحداث التي عاشتها منذ اندلاع الثورة التحريرية ومدى تأثيرها على سياسة الحكام و الى ما وصلت إليه من نجاحات خارجية، و سردا لوقائع 13 ماي 1958 التي سعت لعودته مبرزا سياسته التي كان فاعلا فيها بصفة مباشرة الى غاية استحقاق الجزائر لاستقلالها.

لقد تعرض ديغول في القسم المخصص **لأقاليمنا فيما وراء البحار** الى مصير الجزائر الذي جعله يحظى بنوع من الأهمية التي خيرته على مجمل المستعمرات الأخرى، وبين مدى فشل حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة في مواجهة الثورة الجزائرية التي أدخلتهم في أزمة مالية خانقة، موضحا أن وجوده منوط بالعمل على إخراج فرنسا من هذه المعضلة بأحسن ثمن[1]، كما يشير ديغول الى الجزائريين بعبارة المسلمين التي نجدها أيضا في كتابات شارل روبير اجيرون و أنهم كانوا يتمتعون بالحزم و الإصرار اتجاه قضيتهم، وأنهم مؤيدون لجبهة التحرير الوطني حتى و إن لم يكن هناك إبداء للأغلبية في ذلك.[2]

كما يبين أن سياسته التي يعتمدها خارجة عن نطاق الدمج التي اعتبرها فكرة قد ولّى عليها الزمن. و أنه كان بالإمكان أن تطبق وتكلل بالنجاح منذ مئة سنة خلت. و ليس في وقت أصبح فيه الجزائريون أكثر تمسكا بدينهم ومبادئهم [3]، وهذا وضحه العلامة عبد الحميد بن باديس بقوله:

شعب الجزائـر مـــسلم و إلى العروبـة ينتســب
من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كـذب
أو رام إدمـاجـا لـــــــه رام المحال من الطلــب[4]

---

[1] ديغول ، المصدر السابق، ص50.

[2] يحي بوعزيز، **ثورات القرنين**،المرجع السابق، ص 228.

[3] ديغول المصدر السابق، ص

[4] خليفي، المرجع السابق، ص 225.

شعار بالدمج رفضه و أقر و وجه دعوة إلى المصالحة التي تتمثل في سلم الشجعان أو ما أطلق عليه ديغول تسمية صلح الشجعان في23 أكتوبر1958م هي مبادرة رفضتها جبهة التحرير الوطني بهيكلها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالرفض الصريح لهذه الدعوة التي اعتبرت كفاتحة للسير في طريق المفاوضات[1] لكن هل سبيل الوصول الى المفاوضات يستدعي استسلام الطرف الأخر وأن يستغني عن سلاحه الذي استطاع من خلاله أن يدفع بفرنسا الى مسار حتم عليها استدعاء الجزائريين للبحث في قضيتهم، هذا يوضح غاية ديغول بأن يجعلها فكرة مطروحة ينتظر أن تختمر في أذهان الجزائريين، وما يلاحظ أن هذه السياسة التي طرحها لم يتناولها بشكل كبير في مذكراته وإنما أشار لها فقط رغم أنها تعتبر نقطة مهمة من سياسته لضرب الثورة و قادتها بعضهم ببعض.

ليتم طرح مبادرة أخرى عرفت بمشروع قسنطينة الذي كانت له أهداف خفية أكثر مما تم الإعلان عنها فلق بينها ديغول بأنها تسعى لتحسين أوضاع الجزائريين الإقتصادية منها و الإجتماعية لكنها لم تغفل مصالح المستوطنين التي لطالما دافع عنها حكام فرنسا. لكن هدفه الحقيقي من هذا عزل الشعب عن ثورته مستهدفا أنشط نقطة خاصة[2] و أن قسنطينة شهدت أحداثا هامة فيما اعتبرت بالانطلاقة الثانية للثورة التحريرية. مشاريع ديغول لم تأتي بالجديد للجزائريين فلقد كانت مستوحاة لما جاء بها سابقوه مصبغا عليها أسماء جديدة.[3]

إن تلويح ديغول بهذه المشاريع الإغرائية لم تمنعه من اعتماده لأسلوب القمع الذي أوكله للجنرال شال، الذي اعتمد على محاصرة الثورة و العمل على الإشراف على عمليات تمشيطية عديدة التي لم يتطرق ديغول إلا لبعض منها رغم أن فترة 1958 الى 1960م شهدت العديد من العمليات، فلقد ذكر محمد تقية في كتابه أنه وجهت بعضها لمنطقة القبائل وأدت بقطع الاتصال بين الولاية الثانية والولايات الأخرى الأولى والرابعة و السادسة و حتى الاتصال بين المجاهدين فيما بينهم منها جومال و تنسل (Etincelles) وغيرها، و لقد أدت إلى استشهاد العديد من المجتهدين ومن بينهم العقيد عميروش في 28 مارس 1959 في الولاية السادسة.[4]

صحيح أن ديغول ذكر بعض العمليات إلا أنه لم يعطها الشرح الوافي أو المقرب أكثر للمعلومة.

---

(1) أجيرون، المصدر السابق، ص 174.

(2) كافي ، المصدر السابق، ص 119.

(3) عباس، الثورة، المرجع السابق، ص642.

(4) Mohamed Teguia, L**'algie En Guerre**, offices des publications universitaire, Alger,2007, p p304, 305.

وما يلاحظ أنه لم يشر للأسماء التي أعطيت لها ماعدا عملية جومال التي خصها بالتوأمين وقصد بهما القبائل الكبرى و الصغرى إلا أنها في الأخير لم تأثر على إصرار المجاهدين الين جعلوه مشروعا فاشلا رغم دعم ديغول عليه وتدعيمه بكل الإمكانات.

بعد تأكد ديغول بعقم مشاريعه وعدم نجاح العمليات العسكرية بادر في 16 سبتمبر1959م لكن مبادرته هذه قبل أن يطرحها حاول التهيئة لها في الوسط الفرنسي خاصة العسكري وذلك بتحضير ضباطه و جنوده بسيكولوجيا و واقعيا لمخططاته المستقبلية المتعلقة بإيقاف القتال والاستفتاء حول تقرير المصير بزيارته التي كانت في 27 أوت 1959م[1]، فعند مجيء ديغول بين أن نيته كانت تغيير الوضع مراعيا مصالح فرنسا فوق أي مصالح أخرى، فتقرير مصير الجزائر جعله ديغول مقيد بشروط وبين أن فرنسا هي التي ستمنحه للجزائر بإرادتها و في وقت كانت لا تزال بكل قوتها.[2] رغم أن مسألة تقرير المصير هو شرط لا يخضع لقيود ومن حق أي شعب أن يطالب به ويسعى لتحقيقه من أي قيد.

ومن هنا يتبين أن ديغول عزم على تصفية القضية الجزائرية وذلك عبر الإقرار والاعتراف بحقها في الاستقلال وهذا ما يجعلنا نقف على موقف الرجل الذي تم استدعاءه للحفاظ على الجزائر في كنف فرنسا، وما يجعلنا نتأكد أن هذا الاعتراف كان مفروضا عليه لعوامل داخلية و خارجية تتجاوزه و لم يكن ذا موضع يؤهله للاختيار لأن نجاحات الثورة و القضية الجزائرية كانت لتصل الى هذا الموقف حتى و لم يكن ديغول على رأس السلطة.

كذلك ضمن ديغول مذكراته لآخر حلقة من سياسته اتجاه الجزائر و هي المفاوضات التي بدأها بلقاء الإليزي الذي أعتبر من القضايا التي تناولت جدلا في العديد من الكتابات، فلقد تناولها لخضر بورقعة في مذكراته بشكل مفصل وشرح ما تم آلت إليه قضية الإليزي وقادتها فلقد تم محاكمة سي صالح ورفيقه حليم بعد عودتهما من الولاية الثالثة، أما سي صالح بعث إلى جبل تمزقيدة تحت مسؤولية بورقعة أين واصل عمله بصفة رمزية جعلت المناضلين هناك يحققون عدة انتصارات عسكرية على العدو إلى أن طالبته قيادة الخارج بالتوجه الى تونس موكلا بمهمة حسمت كآخر مهمة له باستشهاده في معركة غير متكافئة مع العدو.[3]

---

[1] كافي، المصدر السابق، ص ص 179، 180.

[2] خليفي ، المرجع السابق، ص 225.

[3] بورقعة، نفسه، ص ص 57 – 62.

غير أن الكتابات التي تناولت هذه القضية لم تختلف عن بعضها و مسألة تخوين أو تبرئة القادة تبقى على حالها حيث لا يمكن الحسم فيها و خطأ جماعة لا تتحمله ولاية بأكملها.

أما فيما يخص المفاوضات فلقد ضمنها ديغول في مذكراته غير أنه ذكر بعضها و أغفل أخرى فلقد الى اللقاءات الأولى التي عدت كمرحلة أولى استكشافية متناولا كل من لقاء مولان و لوسارن مع ايفيان الأولى و لوغران، لينتقل مباشرة الى لي روس و ايفيان الثانية محددا بصفة مختصرة كل من أعضاء الوفدين وما لآلت له المفاوضات. ومن اللقاءات المغفلة في مذكرات ديغول لقاء نيوشاتل (Neuchatel) كان يوم 5 مارس 1961م تم في سرية تامة بتحضير من وسطاء سويسريين مثل أوليفي لونغ و بوشر، غير أن النقاش فض بعد أربع ساعات فلم يتم أي تقدم مقارنة باللقاءات السابقة، ولقد ساد هذا اللقاء نوعا من التشاؤم، فلقد رأى كل من بومبيدو و دولوس أن هناك تشددا في موقف محاوريهما بلخروف وبومنجل ويتهمانها بأنهما يريدان ممارسة سياسة التأزم القصوى، لأن الطرف الفرنسي كان مصرا على الهدنة ومسألة أخرى لم يتم الإفصاح عنها ليكلل اللقاء بالعقم.[1]

بالإضافة إلى لقاء بال الأول والثاني بسويسرا و لقاء دحلب جوكس الذي فصلها بن يوسف بن خدة في كتابه، فلقد ذكر بال الأول الذي كان في أكتوبر 1961م بين محمد بن يحي و رضا مالك وبين برونو دولوس و كلود شابي، لتبقى الوحدة الترابية تشغل الاهتمام الأكبر رغم القضايا الأخرى، والجديد فيها هو طرح مسألة المتعاونين مع فرنسا لكي لا يتم ملاحقتهم بعد الاستقلال. ليتم حسم هذه القضية في لقاء بال الثاني 09 نوفمبر 1961م لتقدم فيه الأجوبة من طرف الوفد الجزائري في كل ما يخص قضايا الأقلية والتواجد العسكري و المرحلة الانتقالية و غيرها.[2]

لتنتهي المحادثات بطريق مسدود ليتم اللقاء من جديد في لي روس و تختم في ايفيان الثانية بالإضافة إلى عدم ذكره لمظاهرات 11 ديسمبر 1960، و 17 أكتوبر1961 التي توضع مدى تكاتف الشعب و التفافه بقضيته مع ذكره لما آلت إليه الأحداث من تمردات في صفوف جيشه مشكلين خطرا على الجزائريين إلى الفرنسيين وحتى شخص ديغول في حد ذاته والمتمثلة في المنظمة العسكرية السرية.

---

[1] أوليفي، المصدر السابق، ص ص37، 38.

[2] بن خدة، المصدر السابق، ص ص29-33.

و في مجمل العناصر التي استقينا من خلالها ما يخص السياسة الفرنسية في الجزائر من مذكرات الأمل وجدنا أنها تحوي على معلومات قيمة لمصدر عاش حيثياتها و كان رئيسا وشرفا على تسييرها رغم ما ينقصها من ترتيب زمني ومكاني وهذا ما ولد تقطعا في المعلومة و الفهم, بالإضافة الى تنقله العشوائي بين الأحداث وعدم إعطاء الحادثة حقها من التوضيح، فنجدة في القسم الخاص بالجزائر يخلله ببعض الأقاليم الأخرى إلا أننا نجد أنه خصص الحيز الأكبر للجزائر لما شغلته من أهمية.

و في الأخير فإنه من البديهي أن نجد مثل هذه الهفوات شكلا و مضمونا باعتبار أنّ الكتاب الذي بين أيدينا هو مذكرات تاريخية تعكس اهتماماته ومسيرته التي أراد أن يتركها مع مؤلفاته التي سبقتها بالإضافة الى مصدر شاهد على عصره . و لذا فعلينا أن لا ننظر إلى ديغول نظرة تفصله عن مجرى سير الأحداث في الجزائر فالرجل هو حلقة من حلقات السياسة الفرنسية المنتهجة اتجاه الجزائر وثورتها ولكنه كان آخر حلقاتها.

الخـاتـمـة

– الخاتمة:

بعد هذه الدراسة التي قمنا بها في مجال السياسة الفرنسية في الجزائر من خلال مذكرات الأمل، تمكنا من أن نستنتج مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

– صحيح أنّ الثورة التحريرية قد اندلعت في ظروف كانت في غاية الصعوبة و التي لم تكن في خدمة و مصلحة الثورة، سواء من حيث اختلال موازين القوى بين الطرفين أو الدعم الذي حضي به المحتل من طرف دول الحلف الأطلسي، و لكن رغم هذا الوضع المحرج استطاعت الثورة أن ترجح الكفة لصالحها من خلال تحديها لكل الظروف وهذا عائد الى قوة الإرادة و حسن التخطيط لقادة الثورة ساعين لاسترجاع سيادتهم.

– استطاعت الثورة التحريرية بعد فرض قوتها ميدانيا، أن تفرض نفسها كقضية من قضايا التحرر في المحافل و المؤتمرات الدولية في مؤتمر باندونغ1955م، و هيئة الأمم المتحدة 1956م، ولا يمكننا أن ننسى المواقف المساندة للثورة التحريرية من الدول الشقيقة و الصديقة، و هذا إن دلّ فإنه يدل على مدى إيمانها بشرعية الثورة الجزائرية.

–بعد فشل الحكومات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة في قضائها على الثورة التحريرية في الميدان، لجأت الى إستراتيجية أخرى تقوم على الإصلاحات أشهرها مشروع سوستيل، والغرض من وراء ذلك هو امتصاص غضب الشعب الجزائري، إلا أن هذه الإصلاحات قوبلت بالرفض من الطرفين؛ الجزائري الذي قام بهجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955م كرد فعل على هذا المشروع، و الفرنسي الذي أعلن تمرده بعد أن يئس من سياسة حكوماته في حركة 13 ماي 1958م، وبذلك تكون الثورة التحريرية بعد أربع سنوات من اندلاعها قد أدخلت الإدارة الاستعمارية في دوامة جعلتها هي ومن والها تدرك حقيقة من تواجههم، و حتى تتخلص من هذه الورطة استنجد البعض الساسة الفرنسيين بديغول معتبرين إياه انه المنقذ الوحيد لفرنسا من كارثة حتمية.

– إنّ عودة ديغول الى سدة الحكم، كان بعد فشل المساعي السابقة لإختراق و إضعاف الثورة التحريرية، جاء هذا الأخير بسياسة تقوم على المناورة خاصة في إيجاد قوة ثالثة و طرحه لمشاريع اغرائية مثل مشروع قسنطينة في 03 اكتوبر1958م، ومشروع سلم الشجعان في23 اكتوبر1958ومشروع تقرير المصير في 16 سبتمبر1959م، إلا أن قادة جبهة التحرير الوطني اظهروا قدرتهم في مواجهة هذه المخططات عن طريق تعبئة مختلف شرائح الشعب الجزائري، مما جعل بالجنرال ديغول الى اتخاذ تدابير أخرى أكثر فتكا رافضا الخضوع الى أمر الواقع، ومن أهم المشاريع الجهنمية

التي انتهجها هذا الأخير خط شال الذي تم تدعيمه بمجموعة من العمليات التمشيطية التي اتخذت تسميات مختلفة مثل عملية التاج و الحزام و جومال و التي كانت مجزرة حقيقية في حق الشعب الجزائري، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل عمد ديغول الى القيام بتفجيرات نووية في الصحراء الجزائرية لازالت أثارها باقية الى حد اليوم.

– نجد أن سياسة ديغول لم تخلوا في مضامينها عن من سبقوه ولم تكن بالمبادرة الجديدة، فلقد اعتمد فيها على المزج بين الترغيب و الترهيب وهذا ما ولد تناقضا في تصريحاته التي أبدى فيها رغبته في حل القضية الجزائرية بطريقة سلمية.

– رغم كل المساعي الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول من أجل تقزيم الثورة التحريرية إلا أن قادتها تمكنوا من التصدي لجميع هذه المحاولات، وعملهم على زعزعة الإستراتيجية الفرنسية عن طريق إرغامها بالجلوس على طاولة المفاوضات و السعي لإقرار وجود كيان جزائري، وإحباط مقولة الجزائر جزأ لا يتجزأ من فرنسا.

– لقد تم طرح القضية الجزائرية مجموعة من اللقاءات مثل لقاء مولان، لوسارن، افيان الأولى لوغران، و التي تعد كمرحلة استكشافية لجس نبض كل طرف للآخر وكانت هذه اللقاءات دائما ما تنتهي دون الوصول الى حل نهائي وذلك عائد إلى الاختلافات حول الفصل في مسالة الصحراء مع العديد من القضايا، و التي أدت في الأخير إلى الانتقال لمرحلة رسمية لتنتهي بايفيان الثانية التي تعد مرحلة حاسمة للفصل في القضية الجزائرية.

– إنّ ما توصلت إليه نتائج المفاوضات لحل القضية الجزائرية نرى فيهل تنازلات للجزائريين في بعض الأمور منها التجارب النووية التي هددت الشعب الجزائري حتى بعد خمس سنوات من استعادة الاستقلال، ولكن الوفد الجزائري وتطلعات شعبه إلى الاستقلال و ما عاناه طوال التواجد الفرنسي حتم عليهم ضرورة الوصول الى هذه الحلول رغم بعض التسهيلات التي أعطيت للفرنسيين كامتيازات في كثير من الميادين.

– لاقت السياسة الديغولية التي انتهت بالمفاوضات معارضة واسعة النطاق قادها مجموعة الأطراف، فالموقف الجزائري الرافض لهذه السياسة ما عدا التفاوض وفق شروط و تجلى بتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كانت لها مواقف حاسمة، و ذلك بالعمل على توعية الشعب الجزائري و حثه على رفض مثل هذه الإصلاحات التي هي مجرد مشاريع إغرائية هدفها ذر الرماد في

أعين الجزائريين و عزله عن ثورته هذا فيما يخص الجانب السياسي، أما الجنب العسكري فقد قامت وحدات جيش التحرير بتكثيف عملياتها العسكرية والفدائية للتصدي لهذه السياسة.

أما الفرنسيون و بمختلف أطيافهم كانت لهم مواقف معادية لأي حل سلمي فيما يخص القضية الجزائرية؛ أوّلهم فرنسيو الجزائر – الأقدام السود– الذين كانوا يؤمنون بالخرافة المسماة الجزائر أبي؛ و هذا عائد الى تخوف هذه الفئة على مصالحها، مما دفع بها الى ارتكاب عمليات عنيفة في حق الشعب الجزائري من خلال قيادتهم لمظاهرات عارمة عرفت بأسبوع المتاريس في 24 جانفي 1960م ثانيا هم ضباط الرجعيين الذين زعزعتهم الهزائم في الهند الصينية، و جاءو إلى الجزائر للانتقام مع العمل على إخضاع الشعب الجزائري تحت وطأة الاستعمار، أما الطرف الثالث هم الساسة الفرنسيين الذين كانوا يؤمنون بعودة الامبراطورية الفرنسية، و تجلى رفضهم لهذه السياسة بقيامهم بانقلاب قاده مجموعة من العسكريين بقيادة الجنرال سالان– عرف بانقلاب الجنرالات في 22 افريل 1961م– إلاّ أنّ فشل هذا التمرد أضفى إلى تأسيس المنظمات الإرهابية، أهمها المنظمة العسكرية السريOAS في الجزائر شهر ماي 1962م، فكان هدف هذه الاخيرة هو دفع الجزائريين إلى مواجهة الأوروبيين مما يعطي حجة للقوات الفرنسية للتدخل ضد الجزائريين.

– إنّ انتصار الشعب الجزائري قد وضع نهاية لعصر الاستعمار ، فضغط الثورة الجزائرية على فرنسا كان سببا رئيسيا في انسحابها من مستعمراتها فيما وراء البحار و هو الثمرة الأولى لتلك الثورة، فقد قطف ثمارها جاراتها و الدول الشقيقة و الدول الإفريقية قبل أن يقطفها الشعب الجزائري، و ثورة الجزائر قدكرست حقوق القانون الدولي و أرغمت فرنسا على قبوله وهو تقرير المصير.

– وفي الأخير نستنتج أنّ سياسة الحكام الذين سبقوا ديغول كانت تسعى لإبقاء المستعمرات خاصة الجزائر في كنف فرنسا حتى ولو كانت مصدر تهديد مدفوعين برغبة المستوطنين والعسكريين، أما ديغول فلقد تميزت سياسته عن غيره بأنّه وضع مصلحة فرنسا فوق كل المصالح المتعلقة بالمستوطنين والعسكريين وحتى المستعمرات التي تخلى عنها من أجل الإبقاء على وجود فرنسا بعدما كانت مهددة بدخولها في أزمات.

ولم يبقى لنا غير قول أننا اجتهدنا في عملنا هذا ، وأن موضوعنا يبقى مفتوحا لمن أراد البحث فيه خاصة في الجوانب التي تم أغافلناها، و نرجو أن يكون هذا العمل ثمرة طيبة لطلاب العلم والباحثين في تاريخ الجزائر.

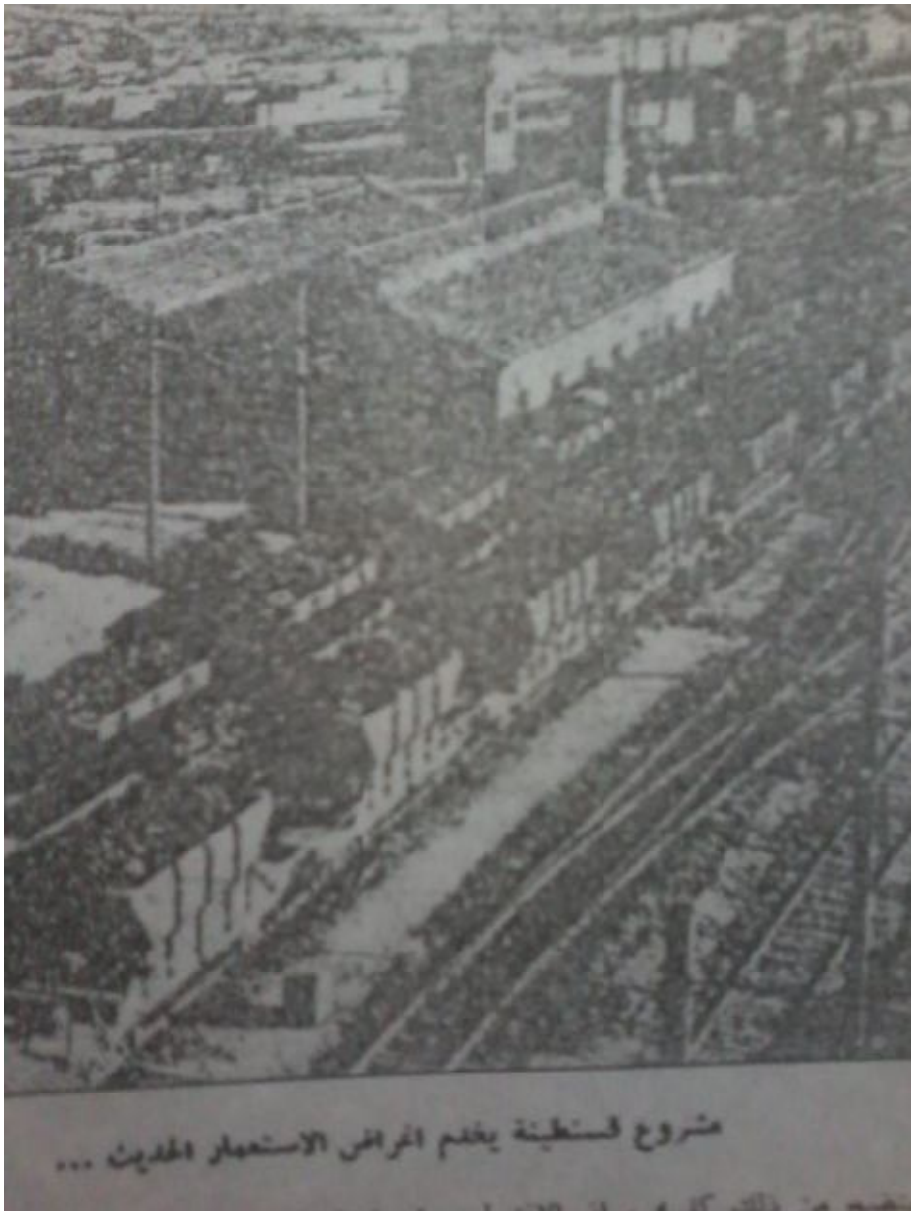
قائمة الملاحق
صور، خرائط، جداول، نصوص.

الملحق رقم01: واجهة مذكرات الأمل.



ديغول، المصدر السابق.

ملحق رقم 02: صورة حول بعض انجازات مشروع قسنطينة.



مشروع قسنطينة، جريدة المجاهد، المصدر السابق، ص08.

الملحق رقم03: الوفد الجزائري اتفاقيات افيان الأولى 20ماي1961م، و الثانية07-18مارس 1962م.



إفيان I، 20 أيار/ماي 1961: من اليسار إلى اليمين، في الصف الأول: بن يحيى، دحلب، بومنجل، منجلي، فرنسيس، كريم، بولحروف وقائد.

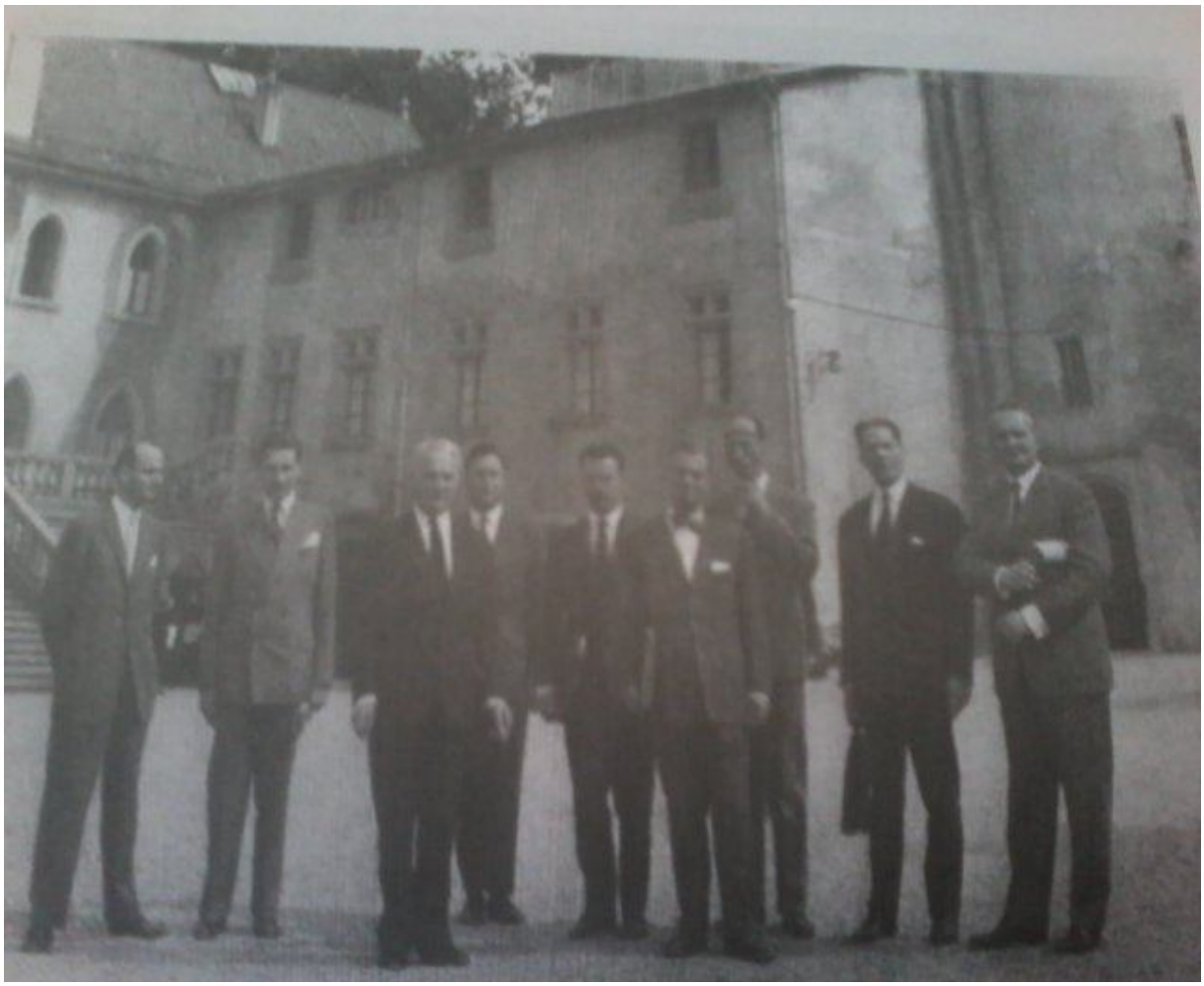


17 آذار/مارس 1962، إفيان: المندوبون الجزائريون يصورون لدى وصولهم إلى «أوتيل دي بارك». من اليسار إلى اليمين: بولحروف، دحلب، بن يحيى، كريم (يحيّي بيده)، بن عودة، مالك، بن طوبال، بزيد، مصطفاي.

270

رضا مالك، المصدر السابق، ص ص167، 168.

الملحق رقم 04 : أعضاء الوفد الفرنسي أمام قصر لوغران جويلية1961م.



من اليسار الى اليمين: لويس جوكس(الثالث من اليسار)، جون سالوس، إيف رولاند بيليكارت، رولان كادي، العقيد هوبيري دي سيدان بازي، فيليب تيبو، برنار تريكو.

فايس، المرجع السابق، ص 371.

الملحق رقم 05: قادة المنظمة السرية صالان و جوهر.



L'Echo d'Oran

EDITION SPECIALE DE L'O.A.S

L'O. A. S. VAINCRA!

RENE BAIL

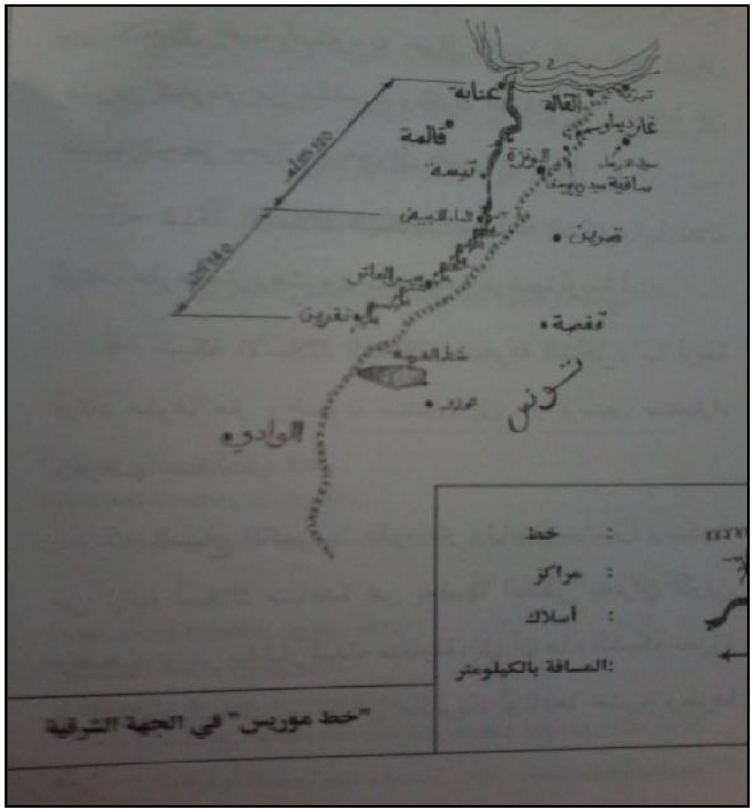
TIRÉE À VINGT MILLE EXEMPLAIRES

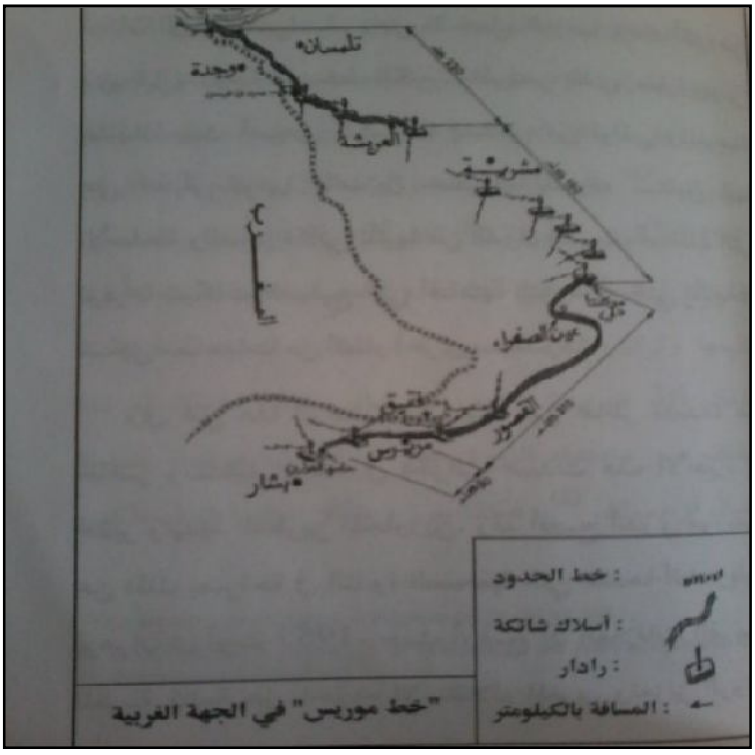
Cette page pirate a été réalisée le 6 février 1962 par l'OAS à « l'Echo d'Oran », et intercalée dans le quotidien. A la « une », les photos de Salan et de Jouhaud, qui signe l'éditorial (monté à l'envers). En exergue, une citation de De Gaulle du 6 juin 1958 : « Vive Oran, ville que j'aime et que je salue ! Oran bonne terre française ! »

Samedi 29 octobre 1994 107 LE FIGARO MAGAZI

Le Figaro Magazine, Il Ya 40ans La Guerre DAlgrie, 29 Octobre 1994, p107.

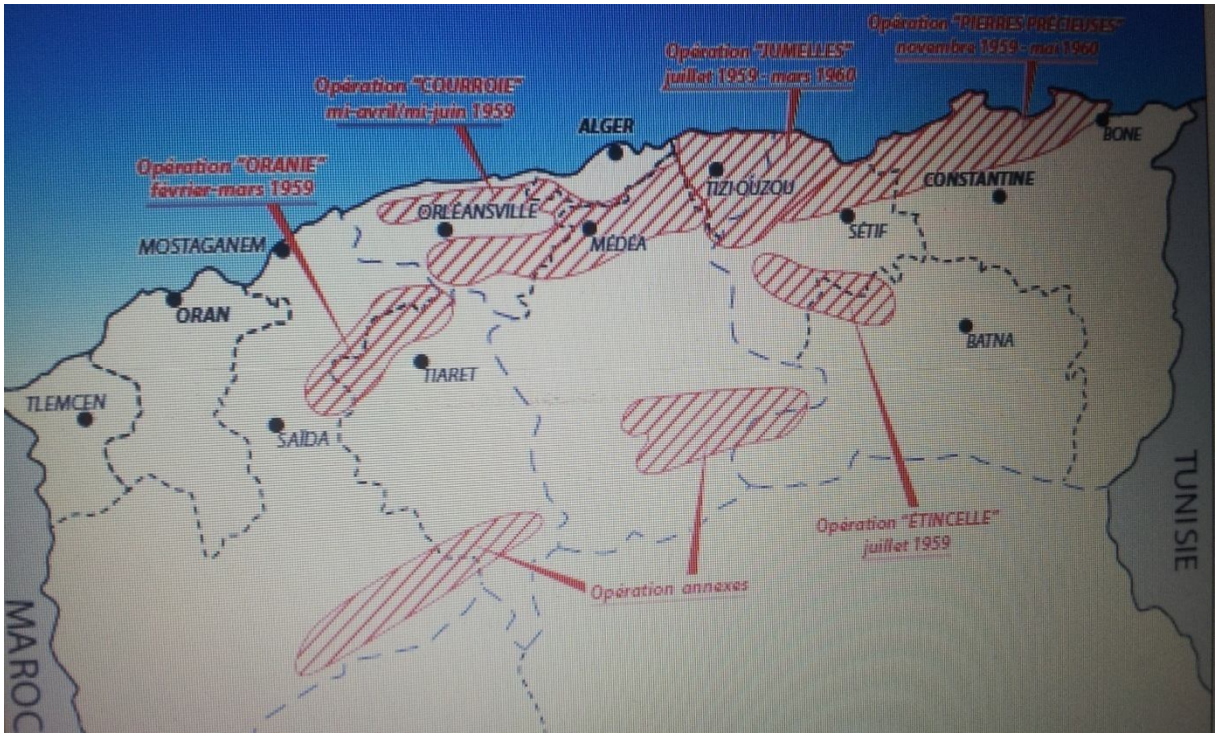
الملحق رقم 06:خط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية.





قندل، المرجع السابق، ص ص 114، 132.

الملحق رقم07: خريطة لأهم عمليات التمشيط في الجزائر.



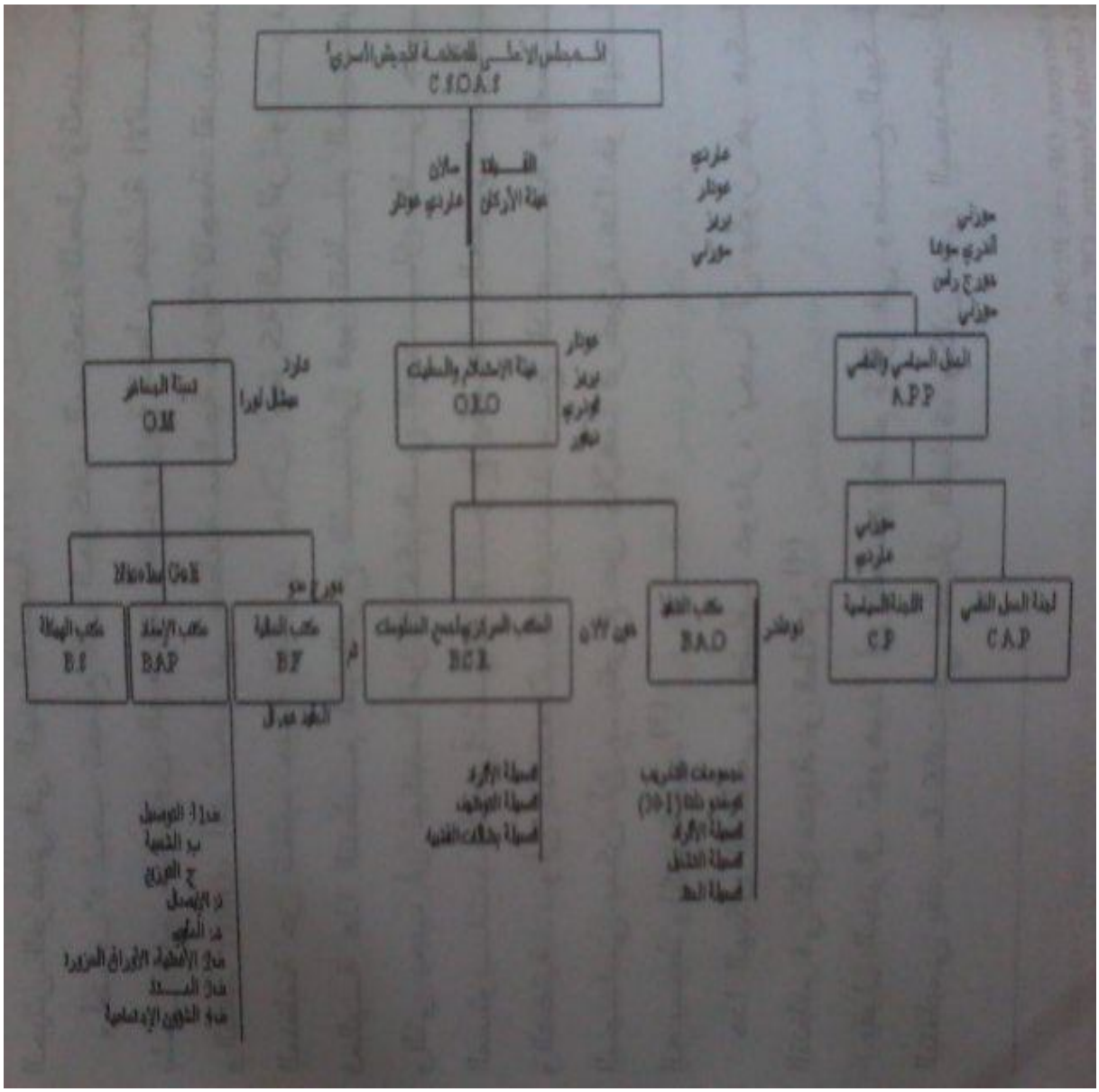
L emploi des forces terrestres dans les missions de stabilisation en Algérie, Ministre de défense, Paris, le 29 juin 2006, p47.

الملحق رقم08: جدول خاص بالتجارب الفرنسية الجوية في الصحراء الجزائرية.

الترتيب	اسم التجربة	الموقع	نوعية القذف	الأهداف	القوة ك.طن	التاريخ
01	يربوع ازرق Gerboise bleue	رقان	برج 100م	عسكرية	70/60	13 فيفري 1960.
02	يربوع ابيض Gerboise. blanche	رقان	برج100م	عسكرية	20<	01 افريل 1960.
03	يربوع احمر Gerboise rouge	رقان	برج100م	عسكرية	20<	27 ديسمبر 1960.
04	يربوع اخضر Gerboise verte	رقان	برج100م	عسكرية	20>	25 افريل 1961.

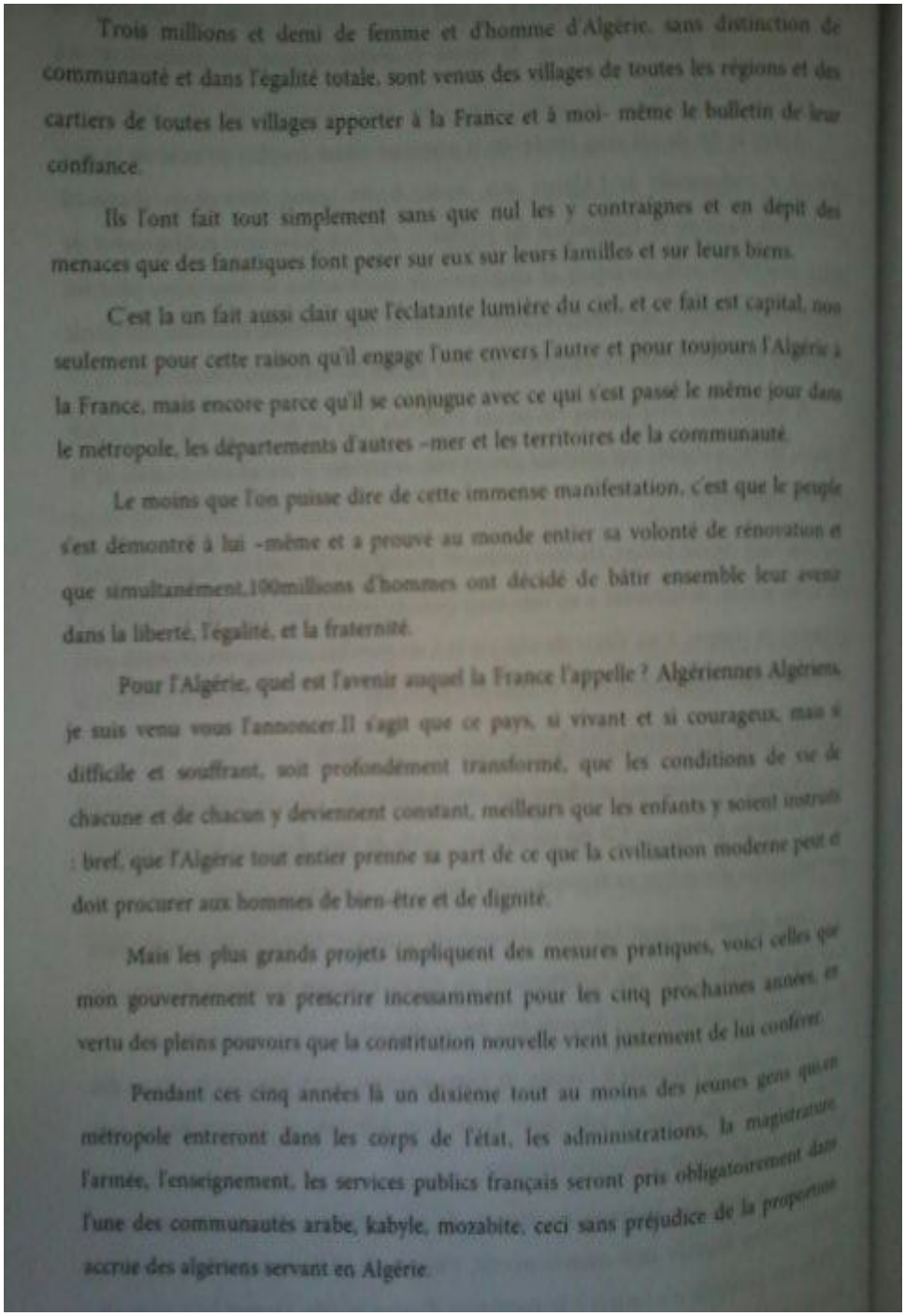
العبودي، **يرابيع رقان**، المرجع السابق، ص119.

الملحق رقم09: الهيكل التنظيمي للمنظمة العسكرية السرية.



تواتي، المرجع السابق، ص 213.

الملحق رقم10: خطاب الجنرال ديغول بقسنطينة يوم03 أكتوبر 1958م.



Trois millions et demi de femme et d'homme d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des cartiers de toutes les villages apporter à la France et à moi- même le bulletin de leur confiance.

Ils l'ont fait tout simplement sans que nul les y contraignes et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est la un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel, et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie à la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans le métropole, les départements d'autres -mer et les territoires de la communauté.

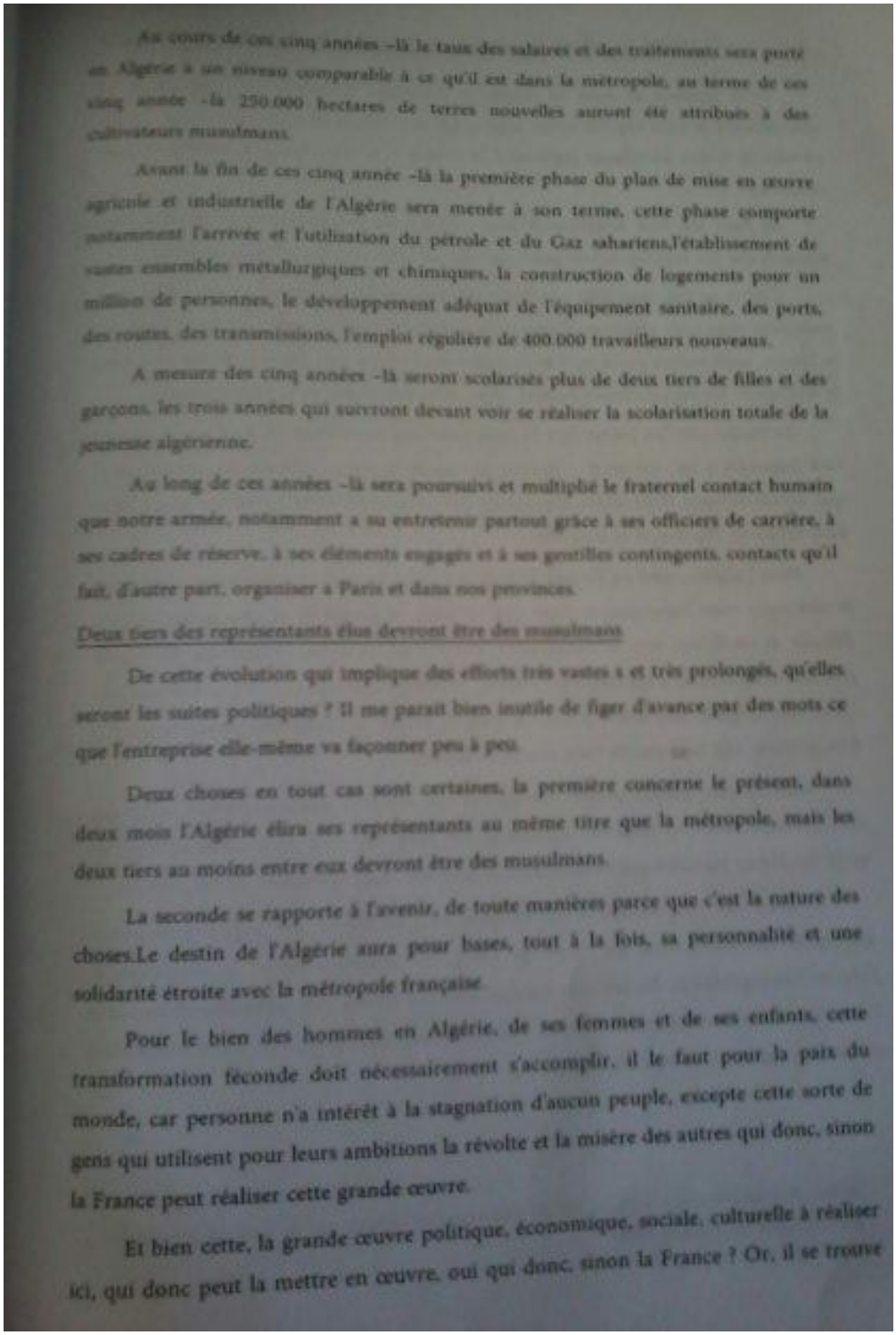
Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation, c'est que le peuple s'est démontré à lui -même et a prouvé au monde entier sa volonté de rénovation et que simultanément,100millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité, et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes Algériens, je suis venu vous l'annoncer.Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transformé, que les conditions de vie de chacune et de chacun y deviennent constant, meilleurs que les enfants y soient instruits ; bref, que l'Algérie tout entier prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien-être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques, voici celles que mon gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années là un dixième tout au moins des jeunes gens qui en métropole entreront dans les corps de l'état, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français seront pris obligatoirement dans l'une des communautés arabe, kabyle, mozabite, ceci sans préjudice de la proportion accrue des algériens servant en Algérie.

بورغدة، المرجع السابق، ص ص 483- 485.



Au cours de ces cinq années –là le taux des salaires et des traitements sera porté en Algérie à un niveau comparable à ce qu'il est dans la métropole, au terme de ces cinq année –là 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

Avant la fin de ces cinq année –là la première phase du plan de mise en œuvre agricole et industrielle de l'Algérie sera menée à son terme, cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du Gaz sahariens,l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire, des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulière de 400.000 travailleurs nouveaux.

A mesure des cinq années –là seront scolarisés plus de deux tiers de filles et des garçons, les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces années –là sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment a su entretenir partout grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentilles contingents, contacts qu'il fait, d'autre part, organiser a Paris et dans nos provinces.

Deux tiers des représentants élus devront être des musulmans

De cette évolution qui implique des efforts très vastes s et très prolongés, qu'elles seront les suites politiques ? Il me paraît bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu.

Deux choses en tout cas sont certaines, la première concerne le présent, dans deux mois l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers au moins entre eux devront être des musulmans.

La seconde se rapporte à l'avenir, de toute manières parce que c'est la nature des choses.Le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes en Algérie, de ses femmes et de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir, il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepte cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère des autres qui donc, sinon la France peut réaliser cette grande œuvre.

Et bien cette, la grande œuvre politique, économique, sociale, culturelle à réaliser ici, qui donc peut la mettre en œuvre, oui qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve

que la France le veut et qu'elle en a les moyens, les suffrages des algériens viennent de prouver. d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France, pourquoi tuer ? Pourquoi détruire ?

Alors, ne me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis: pourquoi tuer? Il s'agit de faire vivre, pourquoi détruire ? Le pouvoir et de construire, pourquoi haïr ? Il faut coopérer, cessez donc ces combats absurdes, aussitôt l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie, aussitôt se videront les prisons, aussitôt s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier pour vous-mêmes.

Et puis, m'adresse à tels états qui s'appliquent à jeter, ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare "ce que la France et la France seulement et en mesure d'accomplir et que les algériens demandent, vous pouvez vous le faire !

Non, alors dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez -vous faire la France ! A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements.

Vous ne chercherez à donner le change sur vos propos embarras, mais au point où en est le monde ?, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

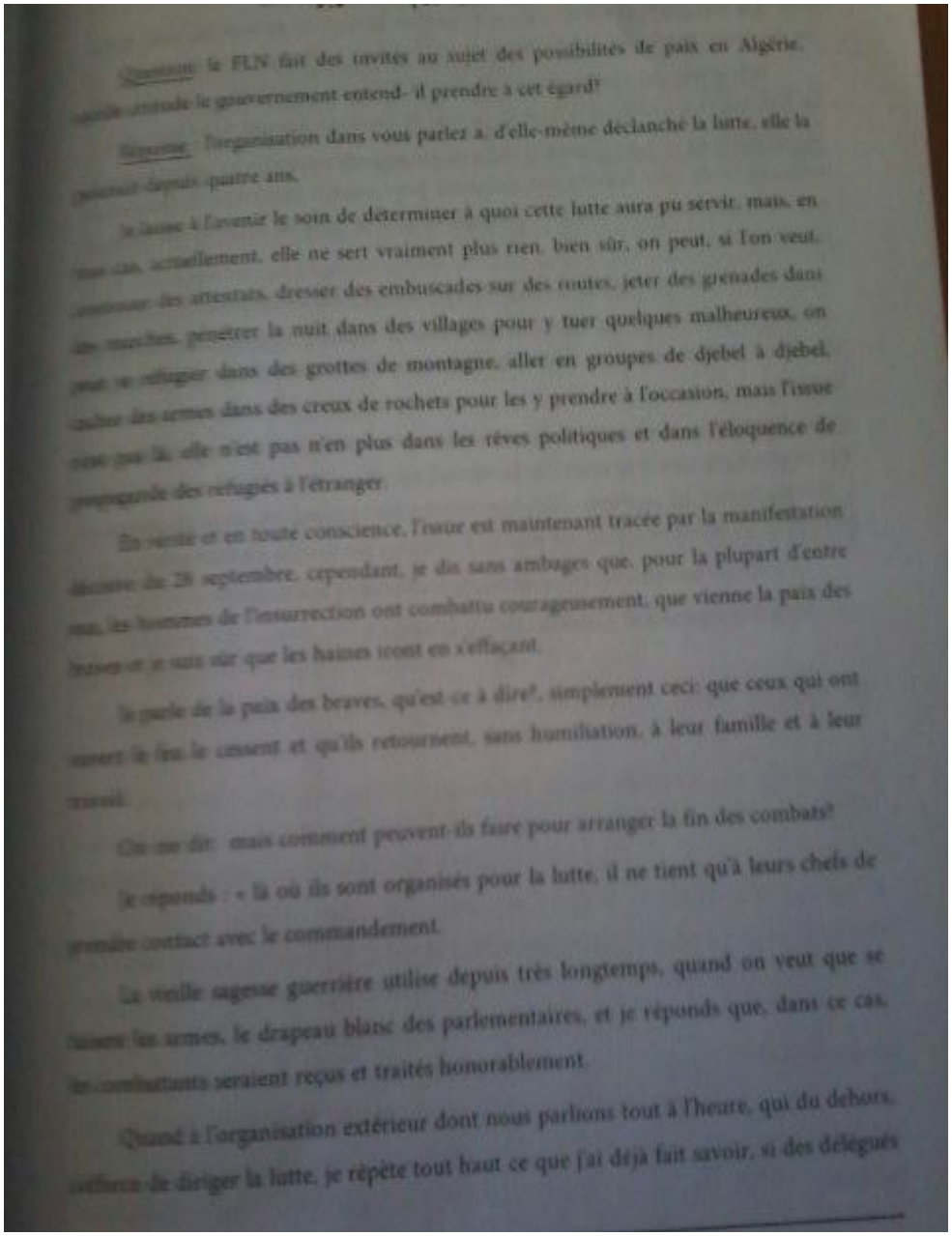
" Deux routes seulement s'ouvrent à la race des hommes : la guerre ou la fraternité ! en Algérie, comme partout, la France pour son compte a choisi la fraternité.

Vive la république

Vive l'Algérie.

Vive la France.

الملحق رقم11: سلم الشجعان الذي عرضه الجنرال ديغول يوم23 أكتوبر 1958م.



Question: le FLN fait des invités au sujet des possibilités de paix en Algérie. [illegible] le gouvernement entend- il prendre à cet égard?

Réponse : l'organisation dans vous parlez a, d'elle-même déclanché la lutte, elle la [illegible] depuis quatre ans.

Je laisse à l'avenir le soin de déterminer à quoi cette lutte aura pu servir, mais, en [illegible], actuellement, elle ne sert vraiment plus rien. bien sûr, on peut, si l'on veut, [illegible] des attentats, dresser des embuscades sur des routes, jeter des grenades dans [illegible], pénétrer la nuit dans des villages pour y tuer quelques malheureux, on peut se réfugier dans des grottes de montagne, aller en groupes de djebel à djebel, cacher des armes dans des creux de rochets pour les y prendre à l'occasion, mais l'issue n'est pas là, elle n'est pas n'en plus dans les rêves politiques et dans l'éloquence de propagande des réfugiés à l'étranger.

En vérité et en toute conscience, l'issue est maintenant tracée par la manifestation décisive du 28 septembre, cependant, je dis sans ambages que, pour la plupart d'entre eux, les hommes de l'insurrection ont combattu courageusement, que vienne la paix des braves et je suis sûr que les haines iront en s'effaçant.

Je parle de la paix des braves, qu'est-ce à dire?, simplement ceci: que ceux qui ont mené la lutte le cessent et qu'ils retournent, sans humiliation, à leur famille et à leur travail.

On me dit: mais comment peuvent-ils faire pour arranger la fin des combats?

Je réponds : « là où ils sont organisés pour la lutte, il ne tient qu'à leurs chefs de prendre contact avec le commandement.

La vieille sagesse guerrière utilise depuis très longtemps, quand on veut que se taisent les armes, le drapeau blanc des parlementaires, et je réponds que, dans ce cas, les combattants seraient reçus et traités honorablement.

Quand à l'organisation extérieur dont nous parlions tout à l'heure, qui du dehors, s'efforce de diriger la lutte, je répète tout haut ce que j'ai déjà fait savoir, si des délégués

بورغدة: المرجع السابق، ص ص 494، 495.

étaient désignés pour venir régler avec l'autorité la fin des hostilités, il n'auraient qu'à s'adresser à l'ambassade de France en Tunisie ou à Rabat, l'une ou l'autre assurait leur transport vers le métropole, là une sécurité entière leur serait assurée et je leur garantis la latitude de repartir.

Certains disent: « mais qu'elles seraient les conditions politiques dont le gouvernement accepterait que l'on débatte ?».

Je réponds : « le destin politique de l'Algérie est en Algérie même, ce n'est pas parce qu'on fait tirer des coups de fusils qu'on a le droit d'en disposer.

Quand la voie démocratique est ouverte en Algérie, quand les citoyens ont la possibilité d'examiner leur volontés, il n y'en a pas d'autre qui soit acceptable. Or, cette voie est ouverte en Algérie, le référendum a eu lieu. Il y'aura en novembre les élections législatives, il y'aura en mars les élections des conseils municipaux, il y'aura au mois d'avril les élections des sénateurs.

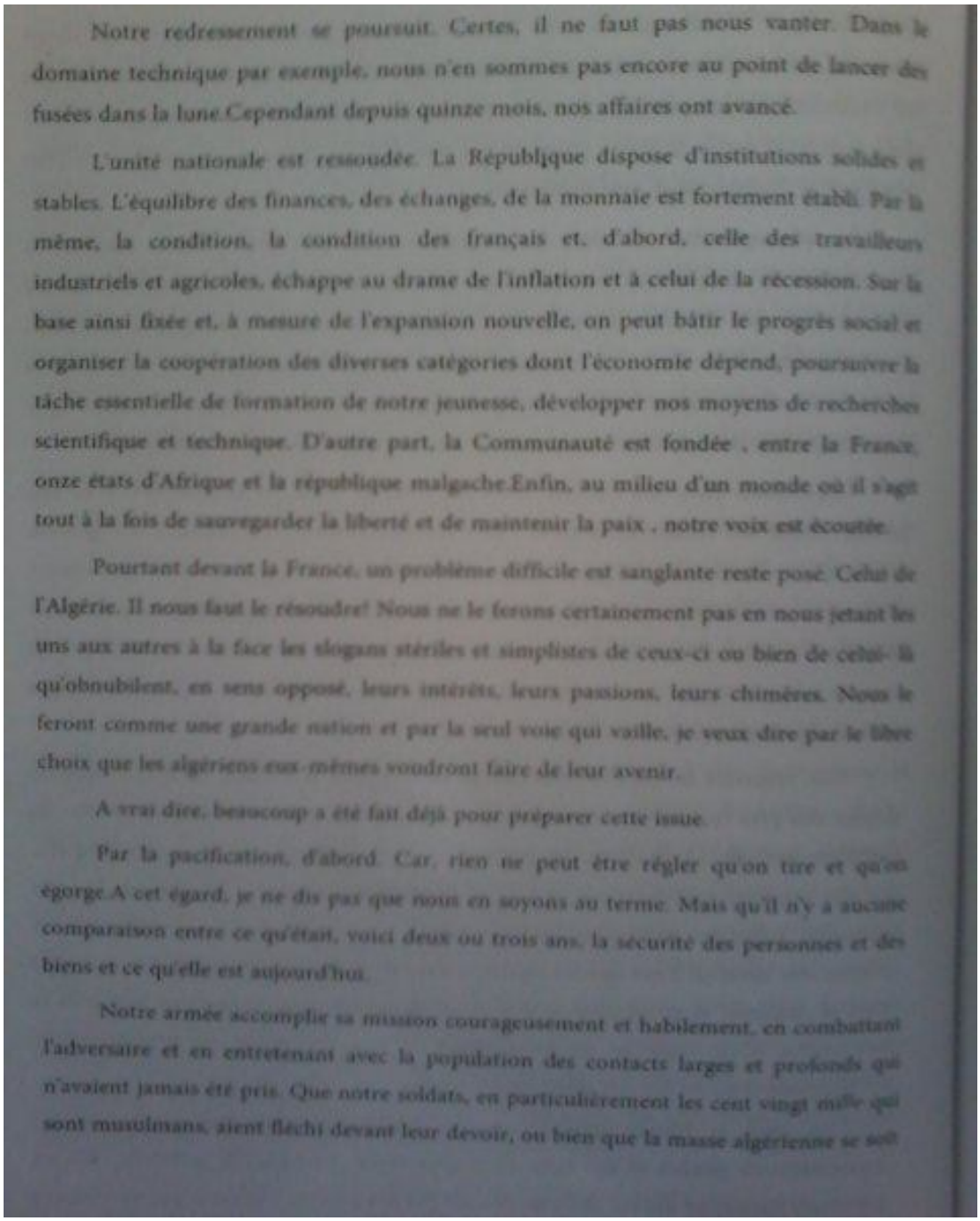
Que sera la suite! C'est une affaire d'évolution, à toute manière une immense transformation matérielle et morale est commencée en Algérie.

La France parce que c'est son devoir et parce qu'elle est seul pouvoir le faire, met en œuvre cette transformation. Au fur et à mesure du développement, des solutions politiques se préciseront.

Je crois comme je l'ai déjà dit que les solutions futures auront pour base -c'est la nature des choses – la personnalité courageuse de l'Algérie et son association étroite avec le métropole française, je crois aussi que cet ensemble, complète par le Sahara, se liera, pour le progrès commun, avec les libres états du Maroc et de Tunisie.

A chaque jour suffit sa lourde peine, mais qui gagnera, en définitive ? Vous verrez ce sera la fraternité civilisation.

الملحق رقم 12: خطاب الجنرال ديغول يوم 19 سبتمبر1959 المقر بمبدأ تقرير المصير.



Notre redressement se poursuit. Certes, il ne faut pas nous vanter. Dans le domaine technique par exemple, nous n'en sommes pas encore au point de lancer des fusées dans la lune.Cependant depuis quinze mois, nos affaires ont avancé.

L'unité nationale est ressoudée. La République dispose d'institutions solides et stables. L'équilibre des finances, des échanges, de la monnaie est fortement établi. Par là même, la condition, la condition des français et, d'abord, celle des travailleurs industriels et agricoles, échappe au drame de l'inflation et à celui de la récession. Sur la base ainsi fixée et, à mesure de l'expansion nouvelle, on peut bâtir le progrès social et organiser la coopération des diverses catégories dont l'économie dépend, poursuivre la tâche essentielle de formation de notre jeunesse, développer nos moyens de recherches scientifique et technique. D'autre part, la Communauté est fondée , entre la France, onze états d'Afrique et la république malgache.Enfin, au milieu d'un monde où il s'agit tout à la fois de sauvegarder la liberté et de maintenir la paix , notre voix est écoutée.

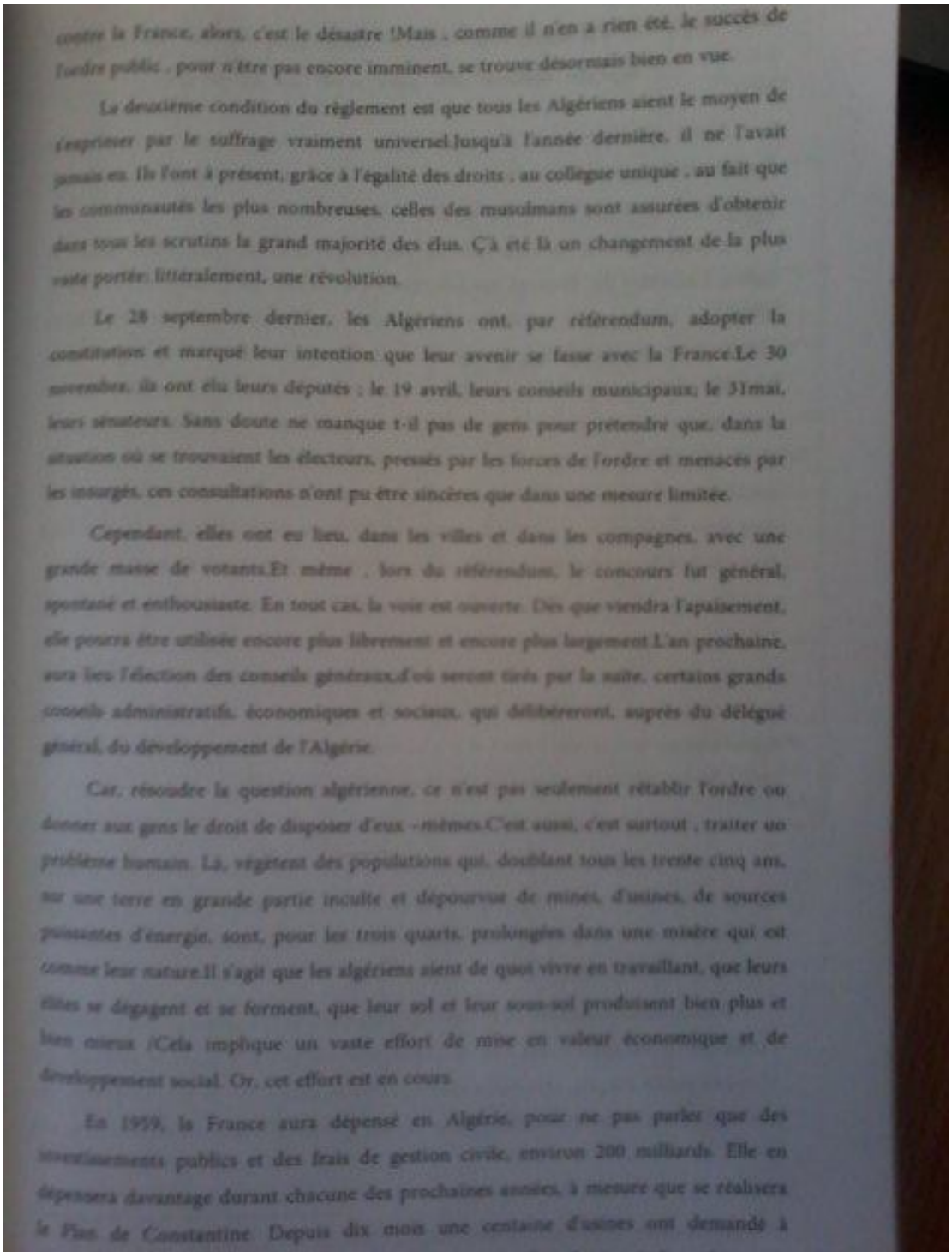
Pourtant devant la France, un problème difficile est sanglante reste posé. Celui de l'Algérie. Il nous faut le résoudre! Nous ne le ferons certainement pas en nous jetant les uns aux autres à la face les slogans stériles et simplistes de ceux-ci ou bien de celui- là qu'obnubilent, en sens opposé, leurs intérêts, leurs passions, leurs chimères. Nous le feront comme une grande nation et par la seul voie qui vaille, je veux dire par le libre choix que les algériens eux-mêmes voudront faire de leur avenir.

A vrai dire, beaucoup a été fait déjà pour préparer cette issue.

Par la pacification, d'abord. Car, rien ne peut être régler qu'on tire et qu'on égorge.A cet égard, je ne dis pas que nous en soyons au terme. Mais qu'il n'y a aucune comparaison entre ce qu'était, voici deux ou trois ans, la sécurité des personnes et des biens et ce qu'elle est aujourd'hui.

Notre armée accomplie sa mission courageusement et habilement, en combattant l'adversaire et en entretenant avec la population des contacts larges et profonds qui n'avaient jamais été pris. Que nos soldats, en particulièrement les cent vingt mille qui sont musulmans, aient flechi devant leur devoir, ou bien que la masse algérienne se soit

بورغدة، المرجع السابق، ص ص487-491.



contre la France, alors, c'est le désastre !Mais , comme il n'en a rien été, le succès de l'ordre public , pour n'être pas encore imminent, se trouve désormais bien en vue.

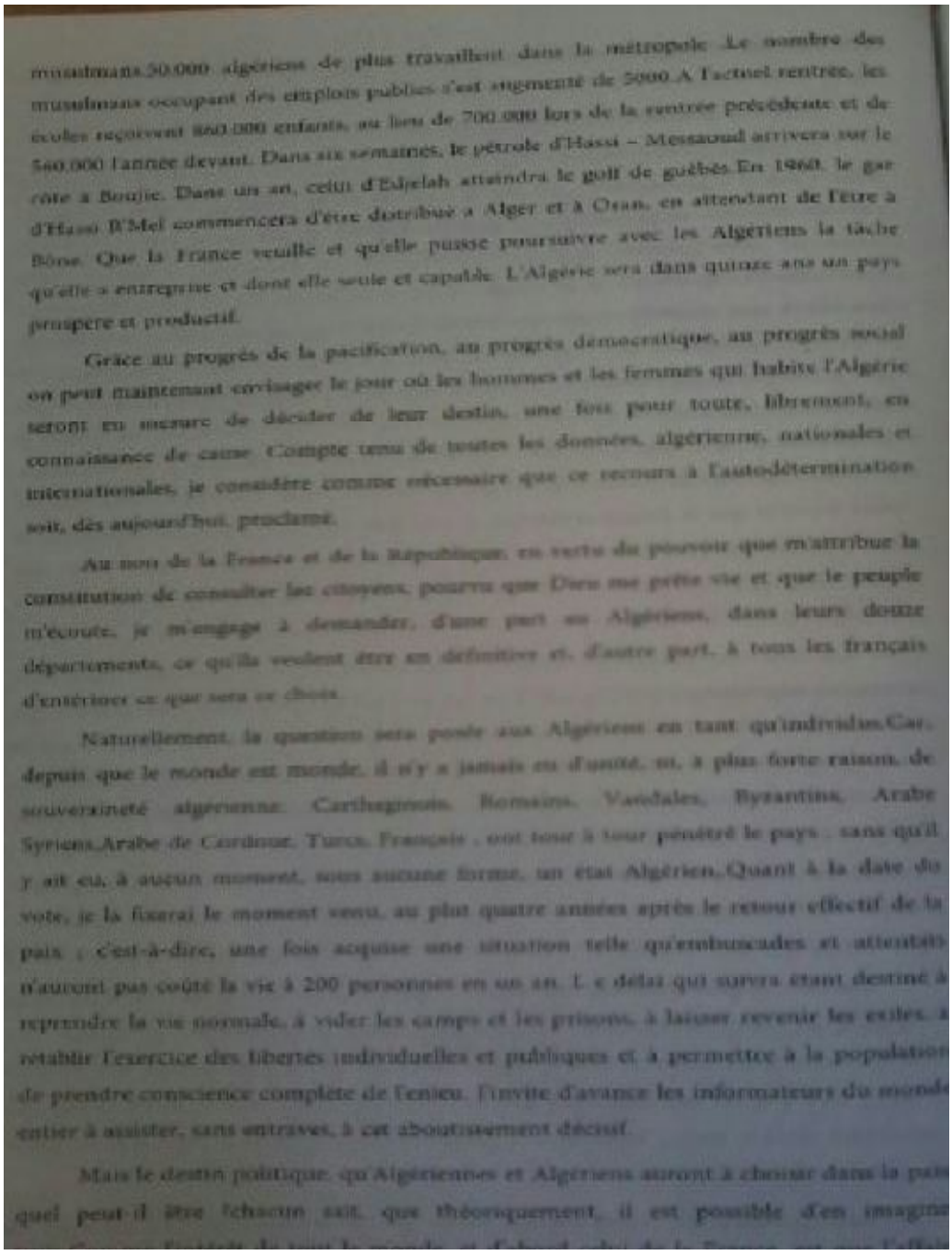
La deuxième condition du règlement est que tous les Algériens aient le moyen de s'exprimer par le suffrage vraiment universel.Jusqu'à l'année dernière, il ne l'avait jamais eu. Ils l'ont à présent, grâce à l'égalité des droits , au collège unique , au fait que les communautés les plus nombreuses, celles des musulmans sont assurées d'obtenir dans tous les scrutins la grand majorité des élus. Ç'à été là un changement de la plus vaste portée: littéralement, une révolution.

Le 28 septembre dernier, les Algériens ont, par référendum, adopter la constitution et marqué leur intention que leur avenir se fasse avec la France.Le 30 novembre, ils ont élu leurs députés ; le 19 avril, leurs conseils municipaux; le 31mai, leurs sénateurs. Sans doute ne manque t-il pas de gens pour prétendre que, dans la situation où se trouvaient les électeurs, pressés par les forces de l'ordre et menacés par les insurgés, ces consultations n'ont pu être sincères que dans une mesure limitée.

Cependant, elles ont eu lieu, dans les villes et dans les compagnes, avec une grande masse de votants.Et même , lors du référendum, le concours fut général, spontané et enthousiaste. En tout cas, la voie est ouverte. Dès que viendra l'apaisement, elle pourra être utilisée encore plus librement et encore plus largement.L'an prochaine, aura lieu l'élection des conseils généraux,d'où seront tirés par la suite, certains grands conseils administratifs, économiques et sociaux, qui délibéreront, auprès du délégué général, du développement de l'Algérie.

Car, résoudre la question algérienne, ce n'est pas seulement rétablir l'ordre ou donner aux gens le droit de disposer d'eux -mêmes.C'est aussi, c'est surtout , traiter un problème humain. Là, végètent des populations qui, doublant tous les trente cinq ans, sur une terre en grande partie inculte et dépourvue de mines, d'usines, de sources puissantes d'énergie, sont, pour les trois quarts, prolongées dans une misère qui est comme leur nature.Il s'agit que les algériens aient de quoi vivre en travaillant, que leurs filles se dégagent et se forment, que leur sol et leur sous-sol produisent bien plus et bien mieux .Cela implique un vaste effort de mise en valeur économique et de développement social. Or, cet effort est en cours.

En 1959, la France aura dépensé en Algérie, pour ne pas parler que des investissements publics et des frais de gestion civile, environ 200 milliards. Elle en dépensera davantage durant chacune des prochaines années, à mesure que se réalisera le Plan de Constantine. Depuis dix mois une centaine d'usines ont demandé à



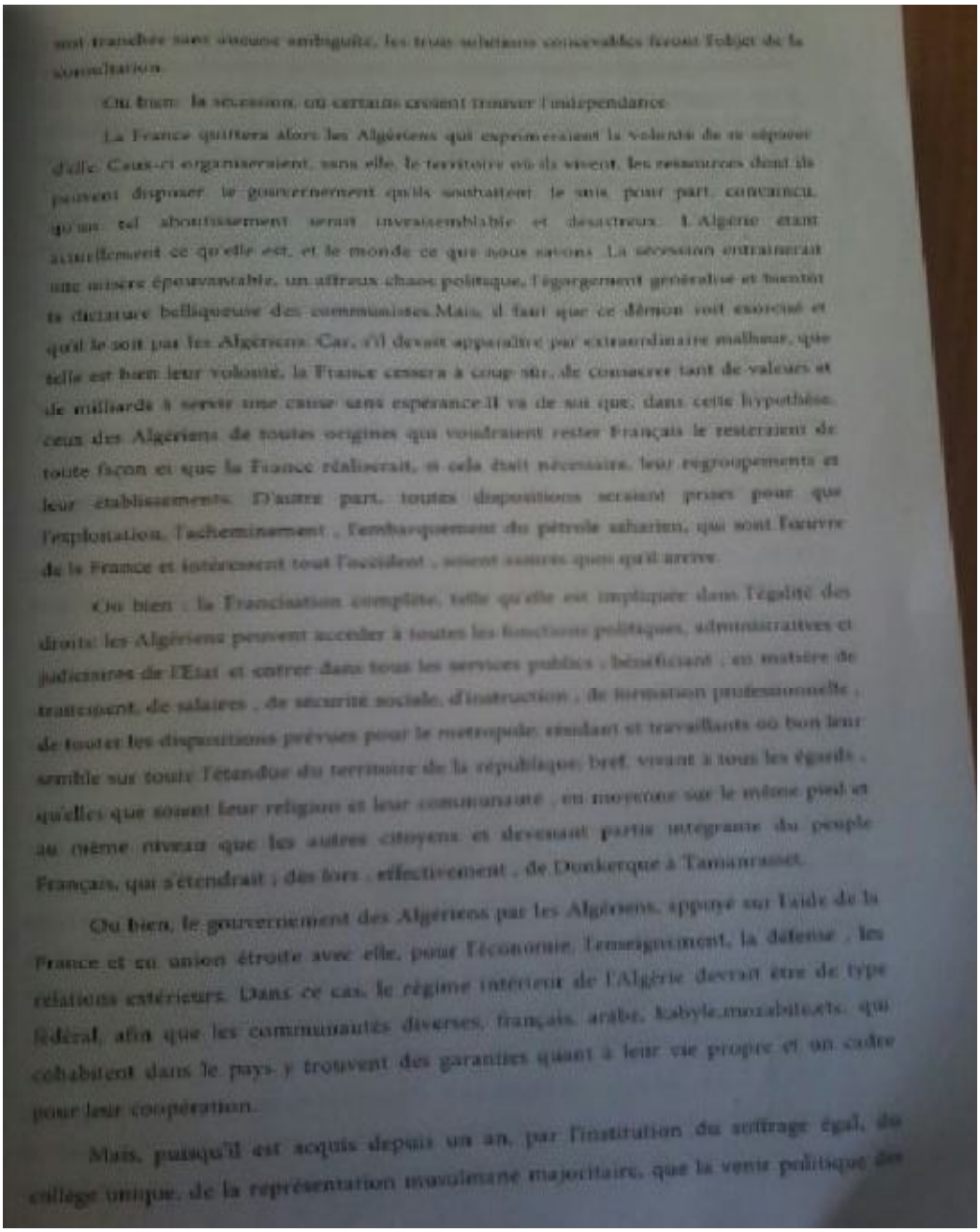
musulmans 50.000 algériens de plus travaillent dans la métropole .Le nombre des musulmans occupant des emplois publics s'est augmenté de 5000.A l'actuel rentrée, les écoles reçoivent 800.000 enfants, au lieu de 700.000 lors de la rentrée précédente et de 560.000 l'année devant. Dans six semaines, le pétrole d'Hassi – Messaoud arrivera sur le rôte à Bougie. Dans un an, celui d'Edjelah atteindra le golf de guèbes.En 1960, le gaz d'Hassi B'Mel commencera d'être distribué à Alger et à Oran, en attendant de l'être à Bône. Que la France veuille et qu'elle puisse poursuivre avec les Algériens la tâche qu'elle a entreprise et dont elle seule et capable. L'Algérie sera dans quinze ans un pays prospère et productif.

Grâce au progrès de la pacification, au progrès démocratique, au progrès social on peut maintenant envisager le jour où les hommes et les femmes qui habite l'Algérie seront en mesure de décider de leur destin, une fois pour toute, librement, en connaissance de cause. Compte tenu de toutes les données, algérienne, nationales et internationales, je considère comme nécessaire que ce recours à l'autodétermination soit, dès aujourd'hui, proclamé.

Au nom de la France et de la République, en vertu du pouvoir que m'attribue la constitution de consulter les citoyens, pourvu que Dieu me prête vie et que le peuple m'écoute, je m'engage à demander, d'une part au Algériens, dans leurs douze départements, ce qu'ils veulent être en définitive et, d'autre part, à tous les français d'entériner ce que sera ce choix.

Naturellement, la question sera posée aux Algériens en tant qu'individus.Car, depuis que le monde est monde, il n'y a jamais eu d'unité, ni, à plus forte raison, de souveraineté algérienne. Carthaginois, Romains, Vandales, Byzantins, Arabe Syriens,Arabe de Cordoue, Turcs, Français , ont tour à tour pénétré le pays , sans qu'il y ait eu, à aucun moment, sous aucune forme, un état Algérien.Quant à la date du vote, je la fixerai le moment venu, au plut quatre années après le retour effectif de la paix ; c'est-à-dire, une fois acquise une situation telle qu'embuscades et attentats n'auront pas coûté la vie à 200 personnes en un an. Le délai qui suivra étant destiné à reprendre la vie normale, à vider les camps et les prisons, à laisser revenir les exilés, à rétablir l'exercice des libertés individuelles et publiques et à permettre à la population de prendre conscience complète de l'enjeu. J'invite d'avance les informateurs du monde entier à assister, sans entraves, à cet aboutissement décisif.

Mais le destin politique qu'Algériennes et Algériens auront à choisir dans la paix quel peut-il être l'choix soit, que théoriquement, il est possible d'en imagine



sont tranchés sans aucune ambiguïté, les trois solutions concevables feront l'objet de la consultation.

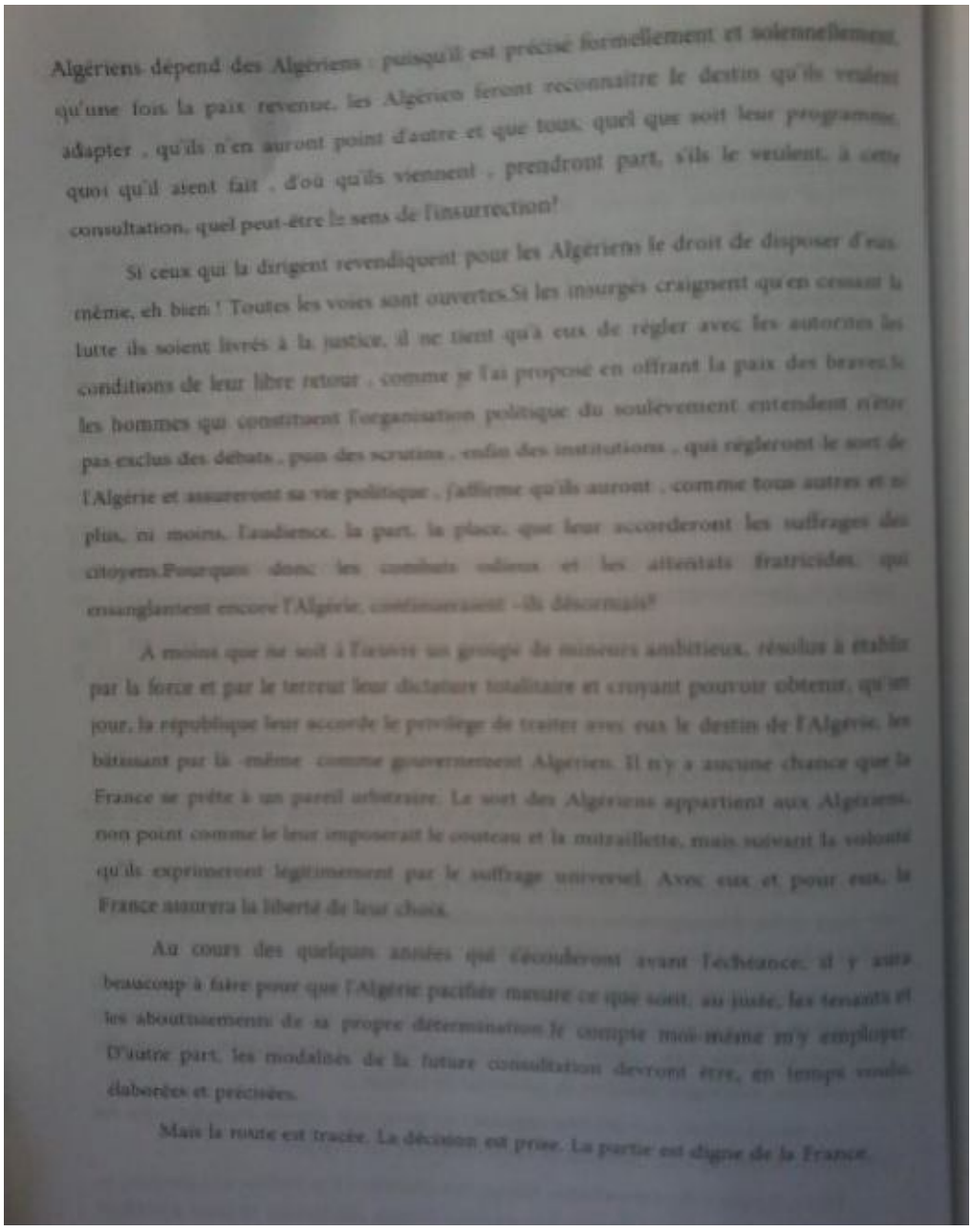
Ou bien : la sécession, où certains croient trouver l'indépendance.

La France quittera alors les Algériens qui exprimeraient la volonté de se séparer d'elle. Ceux-ci organiseraient, sans elle, le territoire où ils vivent, les ressources dont ils peuvent disposer, le gouvernement qu'ils souhaitent. Je sais, pour part, combien ce qu'un tel aboutissement serait invraisemblable et désastreux. L'Algérie étant actuellement ce qu'elle est, et le monde ce que nous savons. La sécession entraînerait une misère épouvantable, un affreux chaos politique, l'égorgement généralisé et bientôt la dictature belliqueuse des communistes.Mais il faut que ce démon soit exorcisé et qu'il le soit par les Algériens. Car, s'il devait apparaître par extraordinaire malheur, que telle est bien leur volonté, la France cessera à coup sûr, de consacrer tant de valeurs et de milliards à servir une cause sans espérance.Il va de soi que, dans cette hypothèse, ceux des Algériens de toutes origines qui voudraient rester Français le resteraient de toute façon et que la France réaliserait, si cela était nécessaire, leur regroupement et leur établissement. D'autre part, toutes dispositions seraient prises pour que l'exploitation, l'acheminement, l'embarquement du pétrole saharien, qui sont l'œuvre de la France et intéressent tout l'occident, soient assurés quoi qu'il arrive.

Ou bien : la Francisation complète, telle qu'elle est impliquée dans l'égalité des droits: les Algériens peuvent accéder à toutes les fonctions politiques, administratives et judiciaires de l'Etat et entrer dans tous les services publics, bénéficiant, en matière de traitement, de salaires, de sécurité sociale, d'instruction, de formation professionnelle, de toutes les dispositions prévues pour le métropolitain résidant et travaillant où bon leur semble sur toute l'étendue du territoire de la république; bref, vivant à tous les égards, qu'elles que soient leur religion et leur communauté, en moyenne sur le même pied et au même niveau que les autres citoyens et devenant partie intégrante du peuple Français, qui s'étendrait, dès lors, effectivement, de Dunkerque à Tamanrasset.

Ou bien, le gouvernement des Algériens par les Algériens, appuyé sur l'aide de la France et en union étroite avec elle, pour l'économie, l'enseignement, la défense, les relations extérieures. Dans ce cas, le régime intérieur de l'Algérie devrait être de type fédéral, afin que les communautés diverses, français, arabe, kabyle,mozabite,ets. qui cohabitent dans le pays y trouvent des garanties quant à leur vie propre et un cadre pour leur coopération.

Mais, puisqu'il est acquis depuis un an, par l'institution du suffrage égal, du collège unique, de la représentation musulmane majoritaire, que la vertu politique des



Algériens dépend des Algériens : puisqu'il est précisé formellement et solennellement qu'une fois la paix revenue, les Algériens feront reconnaître le destin qu'ils veulent adopter , qu'ils n'en auront point d'autre et que tous, quel que soit leur programme, quoi qu'il aient fait , d'où qu'ils viennent , prendront part, s'ils le veulent, à cette consultation, quel peut-être le sens de l'insurrection?

Si ceux qui la dirigent revendiquent pour les Algériens le droit de disposer d'eux même, eh bien ! Toutes les voies sont ouvertes.Si les insurgés craignent qu'en cessant la lutte ils soient livrés à la justice, il ne tient qu'à eux de régler avec les autorités les conditions de leur libre retour , comme je l'ai proposé en offrant la paix des braves.Si les hommes qui constituent l'organisation politique du soulèvement entendent n'être pas exclus des débats , puis des scrutins , enfin des institutions , qui régleront le sort de l'Algérie et assureront sa vie politique , j'affirme qu'ils auront , comme tous autres et ni plus, ni moins, l'audience, la part, la place, que leur accorderont les suffrages des citoyens.Pourquoi donc les combats odieux et les attentats fratricides, qui ensanglantent encore l'Algérie, continueraient -ils désormais?

A moins que ne soit à l'œuvre un groupe de meneurs ambitieux, résolus à établir par la force et par le terreur leur dictature totalitaire et croyant pouvoir obtenir, qu'un jour, la république leur accorde le privilège de traiter avec eux le destin de l'Algérie, les bâtissant par là -même comme gouvernement Algérien. Il n'y a aucune chance que la France se prête à un pareil arbitraire. Le sort des Algériens appartient aux Algériens, non point comme le leur imposerait le couteau et la mitraillette, mais suivant la volonté qu'ils exprimeront légitimement par le suffrage universel. Avec eux et pour eux, la France assurera la liberté de leur choix.

Au cours des quelques années qui s'écouleront avant l'échéance, il y aura beaucoup à faire pour que l'Algérie pacifiée mesure ce que sont, au juste, les tenants et les aboutissements de sa propre détermination.Je compte moi-même m'y employer. D'autre part, les modalités de la future consultation devront être, en temps voulu, élaborées et précisées.

Mais la route est tracée. La décision est prise. La partie est digne de la France.

الملحق رقم13: اتفاقية وقف إطلاق النار من اتفاقيات ايفيان.

المادة01: ستنتهي العمليات العسكرية و كل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس 1962 الساعة الثانية عشرة.

المادة02:يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء الى أعمال العنف الجماعية و الفردية، يجب وضع نهاية لكل عمل سري مضاد للأمن العام.

المادة03: تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها. تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة04:لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

المادة05: ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسي بحيث تمنع حدوث أي احتكاك.

المادة06: تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار.

المادة07: تقترح اللجنة الاقتراحات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق ب:

- إيجاد حل للحوادث التي تقع، بعد إجراء تحقيق مستند الى الأدلة.
- حل المشاكل التي لم يكن في الإمكان تسويتها محليا.

المادة08: يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية.

المادة09: يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في الصخرة السوداء.

المادة10: وإذا دعت الحاجة، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ.

المادة11: يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار... وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم.

بن خدة، المصدر السابق، ص ص85، 86.

قائمة البيبليوغرافيا

المصادر:

– باللغة العربية:

1–اتومي جودي ، **وقائع سنين الحرب في الولاية الثالثة(منطقة القبائل) 1956–1962**، ج1، دار ريم للنشر، الجزائر، 2013.

2–اجيرون شارل روبير ، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر عيسى عصفور، ط1، عويدات، بيروت، 1982.

3–أزواوي عمر، **جومال الطوفان ببلاد القبائل حرب التحرير الجزائرية**، تر.العيد داود، الأمل، الجزائر، 2013.

4–أوليفي لونغ، **الملف السري –اتفاقيات ايفيان– مهمة سويسرية للسلم في الجزائر**، تق ماكس بوتيتبيير، تر اوذاينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

5–بجاوي محمد ، **الثورة الجزائرية والقانون 1960،1961**، تر علي الحسن، ط2، دار الرائد، الجزائر، 2005.

6–بن بلة احمد ،**مذكراته**، تر العفيف الأخضر، دار الآداب، بيروت، د ت.

7–بن خدة بن يوسف ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان**، تع لحسن زغدار و محل العين جبائلي، مر عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ت.

8–بورقعة لخضر ، **شاهد على اغتيال الثورة**، دار الأمة، الجزائر، 2014 .

9–تقية محمد ،**الثورة الجزائرية المصدر،الرمز والمآل**، ترجمة عبد السلام عزوي، دار القصبة، الجزائر، 2010.

10–دحلب سعد ، **المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر**، دحلب، الجزائر، 2007.

11–الديب فتحي ، **عبد الناصر و ثورة الجزائر**، ط2، دار المستقبل، القاهرة، 1990.

12–ديغول شارل ،**مذكرات الأمل**،تر سموحي فوق العاده،مر احمد عويدات،ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

13–سعيداني الطاهر ، **مذكراته القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض**، دار الأمة، الجزائر، 2010.

14–عباس فرحات، **تشريح حرب**، تر. احمد منور، دار المسك،الجزائر، د.ت.

15–فانون فرانتز ، **من اجل إفريقيا**، تر مُحَّد الميلي، ط2، الشركة الوطنية، د.ت.

16-كافي علي ، **من المناضل السياسي الى القائد العسكري1946-1962**، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 1999.

17-مالك رضا ، **الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962**، تر فارس غصوب، ط1، الفارابي، الجزائر، 2003.

18-المدني أحمد توفيق ، **حياة كفاح مع ركب الثورة التحريرية**، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

19-المدني احمد توفيق ،**هذه هي الجزائر**،مكتبة النهضة،مصر،2001.

20-مهري محمد ، **ومضات من دروب الحياة**، ط1، السائحي، الجزائر، 2013.

-باللغة الفرنسية:

1-Courrière Yves, **LA guerre d Algérie**, Ed. CASBAH, Alger

2-Courriere Yves, La guerre D'algere ,Tome 3, l'heure Des Colonels, SGED

3-De Gaulle Charlles, **Extraits Choisis par l'institut Charles De Gaulle pour l avenir** Place dalleray ,paris.

4-HORNE Alistair, **Histoire De la Guerre D'Algérie,** Tr Yves Du Guerny, DAHLAB2007.

5-Teguia Mohamed, L**'algerie En Guerre**, offices des publications universitaire, Alger,2007.

المراجع:

- باللغة العربية:

1-أعيسى رشيد ،**كراسات هارتموت السنهانص حرب الجزائر حسب فاعليها الفرنسيين** ،دار القصبة، الجزائر،2012،

2-ايفينوا باتريك و بلانشايس جون ، **حرب الجزائر(ملف وشهادات)**، ج2، تر.داوود سلامنية، الوعي،الجزائر، 2013.

3-بلحاج صالح ، **تاريخ الثورة الجزائرية**، دار الكتاب الحديث، الجزائر،2008 .

4-بن حمودة بوعلام ،**الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954م(معالمها الأساسية)**،دار لنعمان،2012.

5-بن عبوره محمد ، **المنظمة السرية المسلحة OAS 1961-1962م (اضطرابات وهران)**، دار القدس العربي،2003.

6-بورغدة رمضان ،**الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول1958-1962 سنوات الحسم والخلاص**، ط1،بونة،الجزائر،2012.

7-بوضربة عمر، **النشاط الديبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958-جانفي 1960**، دار الحكمة، الجزائر، 2012.

8-بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنيين التاسع عشر والعشرين،القرن 20**، ج2، ط2، المتحف الوطني للمجاهد، 1996.

9-بومالي أحسن ،**إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1954-1956م** ، المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،د.ت .

10-تواتي دحمان ، **منظمة الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري في الجزائرOAS**، قرطبة، الجزائر، 2012.

11-ثينو سيلفي، **تاريخ حرب من اجل استقلال الجزائر**، دحلب، الجزائر، 2013

12-حاميد حسينة ، **المنظمة العسكرية السرية في الجزائر 1961-1962م**، دار الإرشاد، الجزائر، 2013.

13-حميد عبد القادر، **فرحات عباس رجل جمهورية**، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

14-خليفي عبد القادر ،**قراءة في كتاب (سياسة ديغول الجزائرية – من خلال مذكراته)**، مطبوعة.

15- دارد أوليفيي، **في قلب منظمة الجيش السري**، تر عبد السلام يخلف وآخرون، دار سيديا، الجزائر، 2013.

16-ديكهال الطيب، **واقع التحارب النووية الفرنسية وخلفياتها في منطقة عين أبكر**، دار القصبة، الجزائر، 2004

17-زبير رشيد، **جرائم الاستعمار الفرنسي في الولاية الرابعة 1956-1962م**،دار الحكمة،الجزائر، 2010.

18-الزبيري محمد العربي ،**تاريخ الجزائر المعاصر1954-1962م**،اتحاد كتاب العرب، دمشق،1999 .

19-الزبيري محمد العربي وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962**، م.و.د.ب.ح.و.ث.ا.ن1954، الجزائر،2007.

20-الزبيري محمد العربي، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**،ط1،دار البعث،الجزائر،1984.

21- زوزو عبد الحميد، **محطات في تاريخ الثورة دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية**، هومة، الجزائر، 2004.

22-سعد لله أبو القاسم ،**تاريخ الجزائر الثقافي1954-1962م**، ج1،دار البصائر،الجزائر،2007

23-شريط عبد الله ، **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية 1956**،م.م.و.م،الجزائر ،د.ت

24-شريط لخضر،طالب مناصر وآخرون،**إستراتيجية العدو الفرنسي لتصفية الثورة التحريرية**، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2007

25-طاس إبراهيم ،**السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة1956-1958م**، دارالهدى،الجزائر،2013.

26- عباس محمد ،**الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن**، ج1،دار هومة، الجزائر،2013.

27-عباس محمد، **دوغول...والجزائر أحداث قضايا وشهادات** ، دار هومة، الجزائر، 2011

28-عبد المجيد عمراني،**جون بول سارتر والثورة الجزائرية**؛مكتبة مدبولي، دط، دب، دت

29-غربي الغالي ،**فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958م دراسة في السياسات و الممارسات**، غرناطة، الجزائر،2009.

30-فايس موريس، **مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961-29 جوان 1962**، تر. صادق سلام، عالم الأفكار، الجزائر، 2013.

31-قريقور ماتياس،**الفرق الإدارية المتخصصة في الجزائر بين الواقعية والمثالية(1955-1962)**،تر م.جعفري،ط1،السائحي، الجزائر،2013.

32-قليل عمار ،**ملحمة الجزائر الجديدة**،ج2،دار العثمانية،الجزائر،2013.

33-قنان جمال، **دراسات في المقاومة والاستعمار**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد الجزائر، د.ت.

34-قندل جمال ،**إشكالية تطور و توسع الثورةالجزائرية1954-1956م**،ج2،دار الابتكار، الجزائر، 2013.

35-قندل جمال، **إستراتيجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي موريس و شال1957م-1962م**،دار الكوثر،الجزائر،2013.

36-كورناتون مشال، **مراكز التجميع السكاني في حرب الجزائر**، ط1، السائحي، الجزائر، 2013.

37-لونيسي رابح، **دراسات حول إيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية**، ط1، دار كوكب، الجزائر، 2012 .

38-مناصريه يوسف وآخرون، **الأسلاك الشائكة وحقول الألغام**، م.م.و.د.ب. ح.و.ث. أ. ن1954م، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007

39-ميكاشير صالح ، **حرب التحرير الوطنية في مراكز القيادة للولاية الثالثة1957-1962م (ثامقوط،بونعمان،اكفادوا)**، دار الأمل،الجزائر،2012.

40-نور عبد القادر، **حوار حول الثورة**، ت.ق جنيدي خليفة،م.ش أحمد زيادة و آخرون، ج2، موفم للنشر، الجزائر، 2012.

41-هامون هيرفي و روبتماني باتريك ،**حملة الحقائب المقاومة داخل فرنسا للحرب الاستعمارية في الجزائر1954-1962م**،تر حسين عودات ونور الدين سكوتي،دار الكلمة،لبنان،د.ت.

-باللغة الفرنسية:

1-Benjamin Stora, **Les Mots de la Guerre d'Algérie**, Mirail, 2005

الجرائد والمجلات:

1-بن خدة بن يوسف، **نحن مستعدون للحرب والسلم**، المجاهد، ج4، ع 104، 25سبتمبر1961.

2-بوسباك فوزية، **الثورة الجزائرية في المحافل الدولية**، مجلة الذاكرة، ع3، الجزائر، 1995.

3- بومالي أحسن، **إستراتيجية ديغول في خنق الثورة الجزائرية**، أول نوفمبر،ع30، 20 أوت 1955، م.م.و.م،الجزائر، 1978م.

4-ح .رشيدة، ع.أحمد، **التفجير النووي برقان جرائم نازية لا تغتفر**، الجيش، العدد451، 2001.

5-**ديغول يخسر الزبدة ودراهم الزبدة**، الجيش،ع 400، نوفمبر 1996م.

6-**الدراسات التاريخية**، العدد10، جامعة الجزائر،1997.

7-**مشروع قسنطينة وأهدافه الحقيقية**، المجاهد،الجزء4،العدد94، 25أفريل1961م.

المقاومة الجزائرية،العدد13، الطبعة2، 20نوفمبر1956.

8-مقنوش كريم، **جرائم المنظمة السرية في الجزائر رد فعل الثورة لها**، مجلة المصادر،العدد09.

–باللغة الفرنسية:

1 -Le Figaro Magazine, Il Ya 40ans La Guerre DAlgrie, 29 Octobre 1994.

المعاجم والموسوعات:

1–تركي ضاهر،**أشهر القادة السياسيين من يوليوس قيصر الى جمال عبد الناصر**،ط2،دار الحسام ،بيروت،1992.

2–الكيالي عبد الوهاب ،الموسوعة السياسية، ج2.

3–الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية ، ج3.

4- الكيالي عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**،ج1، المؤسسة العربية، بيروت ، لبنان، 1985.

5–مرتاض عبد المالك ،**المعجم الموسوعي لمصطلحات الثورة الجزائرية 1954–1962**م،دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.

–باللغة الفرنسية:

1-Tiab Mohamed ,**La Chronologie Algérienne 1830-1962,**T1,Algérie,1999.

الرسائل الجامعية

1_بحموم أمحمد ،**التنظيم العسكري والسياسي للولاية الرابعة1956–1962م**،مذكر لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجزائر،2005/2004.

2_ بن براهيم جميلة ، **إستراتيجية ديغول وأساليبه القمعية للقضاء على الثورة الجزائرية1958–1962**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة ، مُحَّد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012 /2013.

3_زبير رشيد ،**جرائم الاستعمار الفرنسي خلال الثورة وموقف المثقفين منها**،شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجزائر،2013/2012 .

4_شاعي زليخة ، مغراوي حفيظة ،**أساليب الإدارة الفرنسية في قمع الثورة1954–1958**م،مذكرة لنيل شهادة أستاذ تعليم أساسي،بوزريعة،الجزائر،2008/2007 .

5_شلبي أمال ، **التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية1954–1956**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، باتنة، 2007/2006.

6_عالم مليكه، **دور الجيلالي بونعامة(المدعو سي محمد)في الثورة1954–1962م**،رسالة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر،2004/2003.

7_لكحل ناهد و نون عبد القادر ، **تدويل القضية الجزائرية م1954–1962م**،مذكرة تخرج في التاريخ الحديث والمعاصر لنيل شهادة أستاذ ثانوي ،الجزائر ،2008/2007.

8_نعمي فريدة ،**الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية1958–1962م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة خيضر، بسكرة، 2012–2013.

فهرس المحتويات

البسملة	
الشكر	
الإهداء	
قائمة المختصرات	
المقدمة	**أ–ز**
المبحث التمهيدي: الإستراتيجية الفرنسية لقمع الثورة التحريرية 1954م–1958م.	**32–08**
المطلب الأول: الإستراتيجية العسكرية.	08
1– مضاعفة الجهد العسكري.	08
أ– بشريا.	08
ب– ماديا.	11
2– محاصرة الثورة.	14
أ– إقامة المحتشدات والمناطق المحرمة.	14
ب– قانون حالة الطوارئ.	15
ج– الأسلاك الشائكة–خط موريس–.	15
د– تجنيد الحركات المناوئة.	16
المطلب الثاني:الإستراتيجية السياسية و الدعائية.	18
1– الفرق الإدارية المتخصصة.	18
أ– نشأتها.	18
ب– مهامها.	19
2– الحرب النفسية.	21
أ– مفهومها.	21
ب– أساليبها.	22
المطلب الثالث:الإستراتيجية الاقتصادية و الإجتماعية.	26

1- دوافع الإصلاحات.	26
2- محتوى الإصلاحات.	28
المبحث الأول: ديغول سيرة و مواقف –كاتب و كتاب–.	54-34
المطلب الأول: ترجمة لشخصية ديغول.	34
1- المولد و النشأة.	34
2- إسهاماته ومبادئه.	35
أ- العسكرية.	35
ب- السياسية.	36
ج- الفكرية.	38
د- مبادئه.	39
المطلب الثاني: دراسة للكتاب–مذكرات الأمل–	41
1- الجانب الظاهري.	41
2- محتوى الكتاب.	43
المطلب الثالث: عودة ديغول إلى السلطة.	47
1- حركة 13 ماي 1958م.	47
2- الإصلاحات السياسية الأولية.	51
المبحث الثاني: السياسة الفرنسية 1958م–1962م.	84-56
المطلب الأول: سياسة الإصلاحات –الترغيب–.	56
1- مشروع قسنطينة03أكتوبر 1958م.	56
أ- مضمونه.	57
ب- أهدافه.	58
2- سلم الشجعان23أكتوبر 1958.	60
أ- مضمونه.	60
ب- أهدافه.	61
3- تقرير المصير16 سبتمبر 1959م.	62

أ- شروطه.	62
ب- مضمونه و أهدافه.	63
المطلب الثاني: سياسة القمع –الترهيب-.	65
1- مخطط شال.	65
أ- خط شال.	65
ب- عمليات التمشيط.	66
2- التجارب النووية.	69
أ- التفجيرات النووية.	69
ب- أهدافها.	70
المطلب الثالث: المفاوضات الفرنسية الجزائرية.	72
1- المرحلة الاستكشافية.	72
أ- مولان 25-29 جوان 1960م.	74
ب- لوسرن 20 فيفري1961م.	75
ج- ايفيان الأولى 20 ماي 1961م.	77
د- لوغران 20-28جويلية1961م.	79
2- مرحلة المفاوضات الرسمية.	80
أ- لي روس 11-18 فيفري1962م.	80
ب- ايفيان الثانية07-18 مارس 1962م.	62
المبحث الثالث: موقف الرأي العام الجزائري و الفرنسي من السياسة.	113-86
المطلب الأول: موقف الجزائريين	86
1- الحكومة المؤقتة	86
أ- ظروف تأسيسها	87
ب- أهدافها	89
ج- مواقفها	92
2- جيش التحرير الوطني	95

أ- مضاعفة العمل الفدائي	95
ب- مواجهة عمليات التمشيط	97
المطلب الثاني: موقف الفرنسيين.	98
1- المعمرون.	96
أ- أسبوع المتاريس	96
2- العسكريون	101
أ- انقلاب الجنرالات.	101
ب- المنظمة العسكرية السرية.	104
المطلب الثالث: نقد و تقييم الكتاب.	108
1- الجانب الظاهري(الشكلي)	108
2- الجانب الباطني	109
الخاتمة	117-115
الملاحق	138 -119
البيبليوغرافيا	146 -139